التقرير السنوي
لـــعـــام 2025

Annual Report
2025

المصرف
الأهلي العراقي

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

الرؤية والرسالة والقيم 05

إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة..... 07

كلمة رئيس مجلس الإدارة 10

النسب المالية 16

تقرير مجلس الإدارة 20

تقرير لجنة مراجعة الحسابات 52

القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 62

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 162

المصرف

الأهلي العراقي

المصرف
الأهلي العراقي

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا

أن نحافظ على الريادة في العراق انطلاقا من انتشارنا المحلي و الاقليمي، و التميز بخدمة زبائننا و مساهمينا و موظفينا و مجتمعنا.

رسالتنا

بناء شراكة استراتيجية مع زبائننا مبنية على الثقة، تمكنهم من القيام بأعمالهم المصرفية بيسر و سهولة من خلال تقديم حلول و خدمات مصرفية و تكنولوجية شاملة و متطورة.

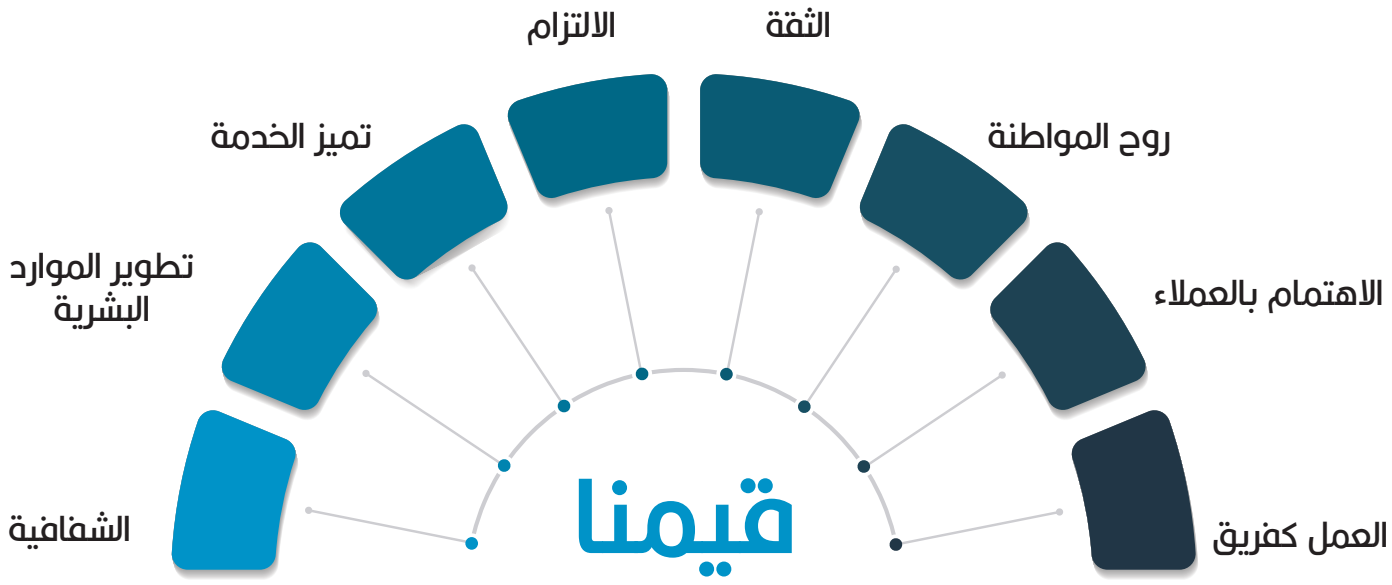

المصرف
الأهلي العراقي

إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة

إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة

إلى / مساهمي شركة المصرف الأهلي العراقي ش. م. خ /الكرام

تحية طيبة:

استناداً لأحكام المادة (87/ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف رقم (2026/05) المتخذ بجلسته الاعتيادية رقم (3) المنعقدة بتاريخ 2026/02/09، ندعو بهذا السيدات والسادة مساهمي المصرف للتفضل بحضور اجتماع الهيئة العامة، و الذي سيعقد في تمام الساعة (10:00) من صباح يوم الاحد الموافق 2026/4/26 في قاعة المحطة/بغداد/ساحة عقبة بن نافع، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه، واتخاذ ما يقتضي من قرارات بشأنها.

في حالة عدم اكتمال النصاب في الموعد المحدد أعــلاه، يــؤجــل الاجتماع إلــى الاسبوع التالي في اليــوم الاحد الموافق 2026/5/3 وفي الزمان والمكان المحدد ين في أعلاه.

جدول الاعمال:

1. مناقشة تقرير مجلس الادارة بخصوص نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
2. مناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليهما.
3. الاطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والمصادقة عليه.
4. ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وتحديد مكافآتهم واتخاذ القرار المناسب بشأنه.
5. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31 وتحديد اجورهم وفق ضوابط مجلس المهنة.
6. مناقشة مقسوم الارباح للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
7. مناقشة زيادة رأسمال شركة المصرف الأهلي العراقي من (520،000،000،000 دينار) الى (650،000،000،000 دينار) وفقا لأحكام المادة (55) / ثانيا من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل، من خلال رصيد الأرباح المدورة وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين ليصبح راس المال المصرح به والمدفوع (650،000،000،000) دينار (ستمائة وخمسون مليار دينار عراقي) وتعديل المادة خامسا من عقد تأسيس شركة المصرف الأهلي العراقي واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

نرجو تفضلكم بالحضور وفي حالة تعذر ذلك انابة غيركم من المساهمين او توكيل الغير بوكالة مصدقة من كاتب العدل وايداع الانابات والوكالات لدى هيئة الاوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الاقل من الموعد المحدد للاجتماع وبإمكانكم الحصول على نسخة من كراس الاجتماع من الادارة العامة للمصرف مع مراعاة أحكام المادة 91.

يسرنا ان نرحب بكم أجمل ترحيب ونشكركم مع وافر الاحترام والتقدير.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

المصرف
الأهلي العراقي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام،

إليكم أتقدم بخالص امتناني وتقديري، ويشرفني أن أقدم لكم أصالةً عن نفسي ونيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي للمصرف الأهلي العراقي لعام 2025 والذي يتضمن أبرز الإنجازات، والنتائج المالية المتميزة التي تم تحقيقها.

لقد كان عام 2025 عاماً استثنائياً على جميع الأصعدة، حيث تمكّنا من تحقيق إنجازات نوعية تعكس قوة المصرف ومرونته في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتعزيز حضوره كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي العراقي بفضل رؤية استراتيجية واضحة، وإدارة حصيفة، وفريق عمل ملتزم. فقد واصلنا توسيع نطاق خدماتنا، وتعزيز موقعنا التنافسي، وتحقيق أداء مالي قوي يعكس ثقة عملائنا ومساهمينا.

لقد أتسمت سياسة البنك المركزي العراقي خلال عام 2025 بالمرونة والاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية بهدف احتواء تلك المتغيرات على الاقتصاد العراقي بما يضمن الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي وعلى ثبات سعر الصرف. كما عزز البنك المركزي دور القطاع المصرفي وحافظ على متانته وعزز ثقة المودعين والمساهمين وحفظ حقوقهم.

السيدات والسادة،

لقد شهد هذا العام أداءاً مالياً متميزًا، حيث تمكن المصرف من تحقيق صافي ربح قدره 308 مليار دينار عراقي مقارنةً مع 252 مليار دينار عراقي خلال عام 2025 . كما ارتفع صافي ايراد الفوائد من 166 مليار دينار عراقي إلى 228 مليار دينار عراقي بنسبة نمو 37٪ .

كما وارتفع إجمالي الدخل من 452 مليار دينار عراقي إلى 551 مليار دينار عراقي وبنسبة نمو ٪ 22 مما يعكس فعالية عمل المصرف الذي يركز على الخدمات المصرفية الأساسية ومن أهمها القروض المصرفية للأفراد والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وخدمات تمويل التجارة للشركات الكبرى لمختلف القطاعات الانتاجية مما يعنى مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية.

وعلى صعيد ودائع العملاء، فقد ارتفع رصيدها من 3.5 ترليون دينار عراقي إلى 4 ترليون دينار عراقي أي بنسبة زيادة قدرها 15٪ والتي تعكس ثقة المودعين بالمصرف الأمر الذي ساهم في زيادة حصة المصرف من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي . وتعكس ايضاً تنوع خدمات المصرف التي يقدمها لزبائنه كأسعار الفوائد على الإيداعات المتنوعة والجوائز على فتح حسابات توفير زناكَين الذي يمنح الفائزين جوائز يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية.

أما على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد ارتفعت من 1.8 ترليون دينار عراقي إلى 2.8 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 56٪ ، وجاء هذا النمو نتيجة التوسع في منح القروض لفئة الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصرف والتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

إن النمو في مختلف المؤشرات المالية أدى إلى نمو موجودات المصرف من 5.1 ترليون دينار عراقي إلى 6.5 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو مقدارها 27٪ ويعكس الحجم من الموجودات النمو المتزايد في حجم الأعمال المصرفية وزيادة حصة المصرف في السوق في معظم نشاطاته.

كما تم خلال عام 2025 زيادة رأسمال المصرف إلى 520 مليار دينار عراقي من 400 مليار دينار عراقي. كما شهد المصرف نمو في عدد زبائنه بحوالي 200 ألف زبون ليصل إلى 563 ألف عميل، ويسعى المصرف إلى زيادة عدد زبائنه خلال السنوات القادمة وخاصةً عن طريق التوسع الجغرافي في عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي حيث أضفنا 130 جهاز صراف آلي لتصل شبكتنا من الصرافات الآلية إلى 424 جهاز وتم خلال عام 2025 افتتاح تسعة فروع جديدة ليصل إجمالي الفروع إلى 42 فرعاً منتشرة في بغداد ومحافظات عديدة ومنها فرع واحد في المملكة العربية السعودية الذي يقوم بتقديم قيمة مضافة كبيرة للشركات العراقية والسعودية في تبادل الحوالات الداخلية والخارجية وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة،

في إطار تطوير خدماتنا بشكل مستمر، قام المصرف بافتتاح عدد من المراكز المتطورة بما يضمن تقديم خدمات متميزة لزبائن المصرف في الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والشرائح الاخرى، ومنها مراكز اضافية لعد وفرز النقد وقسم مخصص للتحويلات الخارجية بما يضمن تقديم خدمة مميزة لعملاءنا.

وللمصرف الأهلي العراقي الفخر بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تستجيب لاحتياجات العملاء وتعزز علاقتهم بالمصرف، مع مواصلة تحقيق هدف الشمول المالي والوصول به إلى أعلى مستوياته. وقد تجاوز عدد عملاء المصرف خلال عام 2025 حاجز النصف مليون عميل، مما يعكس ثقة الجمهور بالخدمات المقدمة ويؤكد نجاح استراتيجيتنا في التوسع المدروس للسنوات القادمة.

وفي إطار تطوير المنتجات الادخارية والاستثمارية، يقدّم المصرف باقة متنوعة تشمل حساب زناكين الذي يُعد من أبرز الحسابات الادخارية في السوق العراقي لما يوفره من قيمة عالية وعدد كبير من الجوائز، إضافة إلى حساب طفل الأهلي الهادف إلى تعزيز الوعي الادخاري لدى الأطفال، وحساب حصاد الذي يوفّر خيارات استثمار مرنة بعوائد تنافسية. كما يقدم المصرف مجموعة متنوعة من الودائع بمختلف مدد الربط ونسب الفائدة التنافسية التي تلبي الاحتياجات المتباينة للعملاء من الأفراد والشركات.

ويواصل المصرف تقديم باقة من البطاقات الائتمانية بمزايا حصرية لحامليها، فضلاً عن مشاركته في مشروع حسابي الخاص بتوطين رواتب موظفي القطاع العام في إقليم كردستان العراق، بما يسهم في تعزيز قدرته على تقديم خدمات مصرفية متطورة. هذا بالإضافة إلى وجود إدارة مصرفية متخصصة تُعنى بتقديم خدمات فريدة لنخبة وكبار العملاء، وتوفر لهم أعلى معايير الخدمة والرفاهية لضمان تجربة مصرفية استثنائية.

السيدات والسادة،

على صعيد التعاون الدولي، فقد تم توقيع اتفاقية المصرف الأهلي العراقي مع البنك الأوربي لأعادة الاعمار والتنمية EBRD بقيمة 100 مليون دولار، لدعم أنشطة تمويل التجارة والاعتمادات المستندية ، بما يسهم في تعزيز القطاع المصرفي ودعم الاقتصاد الوطني.

يواصل المصرف في إطار تطوير خدمات الأفراد، بتعزيز الخدمات والمنتجات من خلال تطبيق الهاتف المحمول ليصبح منصة رقمية متكاملة تشمل بالاضافة الى الخدمات المصرفية العامة الى اطلاق خدمات الإقراض الرقمي، وإدارة المدفوعات، ودفع الفواتير والتحكم بالبطاقات، مع خطط توسّع مستمرة ضمن خارطة الطريق الرقمية.
أما لقطاع الشركات، فيعمل المصرف على توفير حلول مالية مستدامة لإدارة السيولة، وتمويل التجارة، وخدمات التجار، والإقراض، بما يلبي احتياجات الشركات بمختلف أحجامها. وايضا قمنا بعمل شراكات استراتيجية مع العديد من مؤسسات الخدمات المالية الكبرى وشركات اخرى من مختلف القطاعات لعمل منظومة متكامله تحقق معادلة الفوز للجميع.

ويواصل المصرف تنفيذ استراتيجية تحول رقمي شاملة تهدف إلى بناء بنية تحتية مستدامة ومتطورة تدعم الابتكار وتواكب التطور المتسارع في التقنيات المالية، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية حديثة وآمنة وسهلة الوصول لعملائنا. وقد عملنا خلال العام على تعزيز قدراتنا التشغيلية من خلال تطبيق معيار SWIFT MX الجديد، واعتماد حلول أتمتة متقدمة لإعداد التقارير وفق معايير IFRS9، بما يرفع مستوى الكفاءة والامتثال.

ولأهمية الاستثمار في قطاع الدفع الالكتروني فقد تم شراء نسبة 51٪ من إجمالي أسهم شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية المرخّصة من قبل البنك المركزي العراقي كمزوّد لخدمات الدفع الإلكتروني، وكذلك شراء نسبة 51٪ من أسهم شركة المستقبل الرقمي

كلمة رئيس مجلس الإدارة

لخدمات التوزيع الإلكتروني والتجارة العامة المحدودة، وهي شركة عراقية متخصصة في خدمات التوزيع الإلكتروني وإدارة شبكات الوكلاء والتجّار وتوزيع البطاقات الإلكترونية منذ عام 2020. ويهدف هذا الشراء إلى تحقيق التكامل بين الخدمات المصرفية وخدمات الدفع والتوزيع الإلكتروني، وتوسيع قاعدة العملاء، وتحسين تجربة المستخدم، وتعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى شرائح غير مخدومة مصرفياً، إضافة إلى تنويع الإيرادات ودعم الأنشطة التشغيلية للمصرف بما يسهم في تطوير البنية المصرفية الرقمية في العراق.

ويمضي المصرف بثبات في رحلته نحو التحول الرقمي والأتمتة، مع الالتزام بتقديم تجربة مصرفية متطورة تضع العملاء والشركاء في صميم أولوياتنا.

السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بخطط المصرف لعام 2026 ، سيستمر المصرف بتقديم خدماته من خلال فروعه المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية عبر 41 فرعًا و 3 مكاتب موزعة في 15 محافظة ، فإن المصرف يعمل بشكل دؤوب على افتتاح فروع جديدة ضمن خطة التوسع المرسومة للعام القادم 2026 في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، وذلك لتقديم خدماتنا لأكبر شريحة ممكنة من العملاء بأسلوب متميز، حيث يهدف المصرف الى افتتاح 15 فرع خلال عام 2026 ، والتوسع بمشروع توطين الرواتب وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في استقطاب ودائع الافراد والشركات و المؤسسات الرسمية الحكومية متسلحين بالثقة التي حازها المصرف في القطاع المصرفي المدعمة بنتائجه المالية وخدماته المتطورة.

السيدات والسادة،

ختاماً، أتقدم بجزيل الشكر لمعالي محافظ البنك المركزي العراقي الأكرم، وفريق عمل البنك، على دعمهم المتواصل وتعاونهم الذي ساهم في تطوير القطاع المصرفي وتوفير بيئة ملائمة للنمو والتطور.

كما أتقدم بالشكر لهيئة الأوراق المالية، ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للأوراق المالية ورابطة المصارف الخاصة العراقية، وكافة المؤسسات الداعمة للاقتصاد العراقي.

وإلى زبائن المصرف الأعزاء، أعرب عن خالص امتناني لثقتكم الغالية ودعمكم المتواصل، الذي يُلهمنا وُيدفعنا إلى الأمام. كما أشكر مراقبي حساباتنا على جهودهم في دعم مسيرتنا.

كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن مدى تقديري للإدارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف، الذين تحلوا بروح العمل الاستثنائي والتفاني اللافت والذي ساهم في تحقيق النتائج الباهرة والمتميزة. إن تفانيهم وإخلاصهم كان عمادًا لاستمرارية نجاحنا ونمونا. كما وأود أن أعرب عن امتناني العميق لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المتفانية والدؤوبة في قيادة المصرف نحو النجاح المستمر.

أسأل الله عز وجل أن يديم على العراق وشعبه نعمة الأمن والازدهار، وأن يكون لنا عوناً ومعيناً في كل خطواتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باسم خليل السالم

رئيس مجلس الادارة

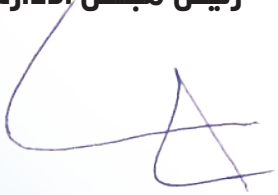

تقرير مجلس الأدارة

Board of Directors' Report

المصرف الأهلي العراقي

تقرير مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في (31/ كانون الاول/2025)

يسر مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي ان يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن اداء المصرف مرفقا بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في (31/كانون الاول/2025) وفقا لإحكام المادتين (134،117) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل وعملا بالقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

ان مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية الموحدة و عرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد انظمة الضبط و نظام الرقابة الداخلية الضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة و اظهارها خالية من الاخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال او خطأ.

المصرف
الأهلي العراقي

النسب المالية

Assets
(IQD billions)

الموجودات
(بمليارات الدنانير العراقية)

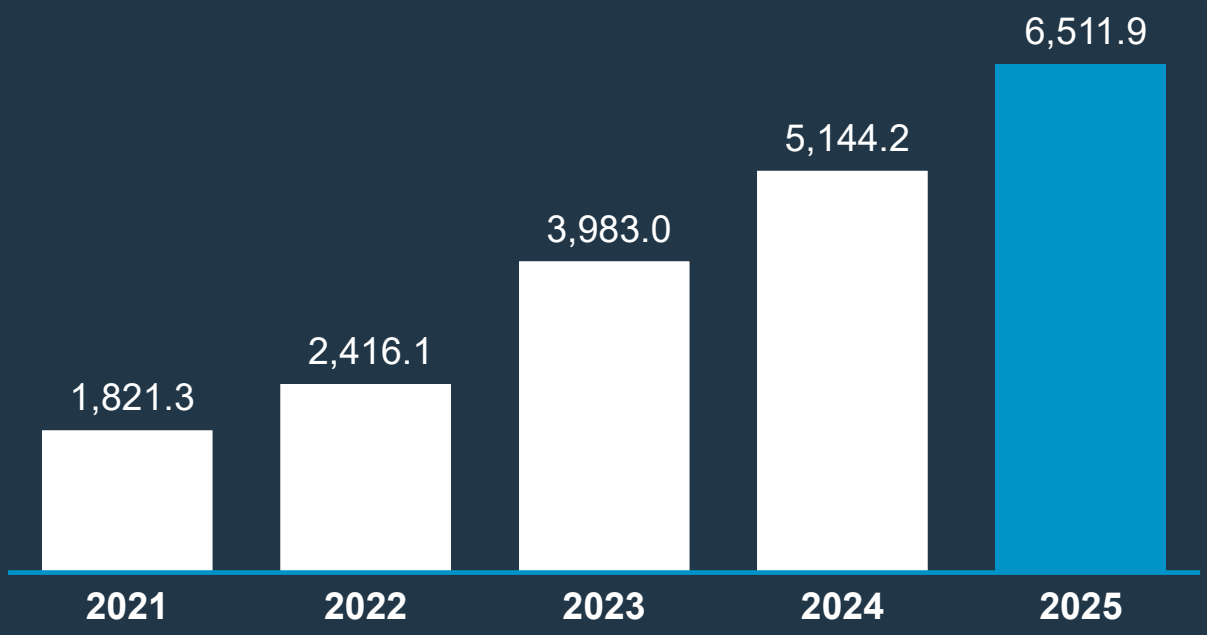

Net Credit Facilities
(IQD billions)

صافي التسهيلات الائتمانية
(بمليارات الدنانير العراقية)

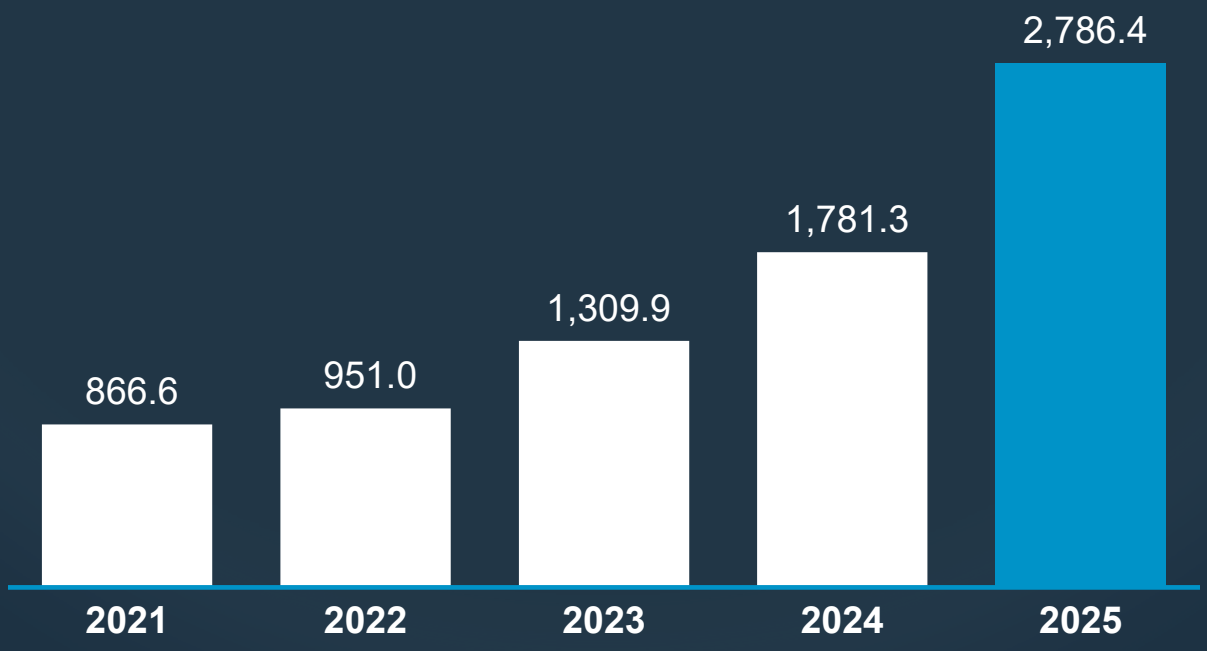

Customers Deposits
(IQD billions)

ودائع العملاء
(بمليارات الدنانير العراقية)

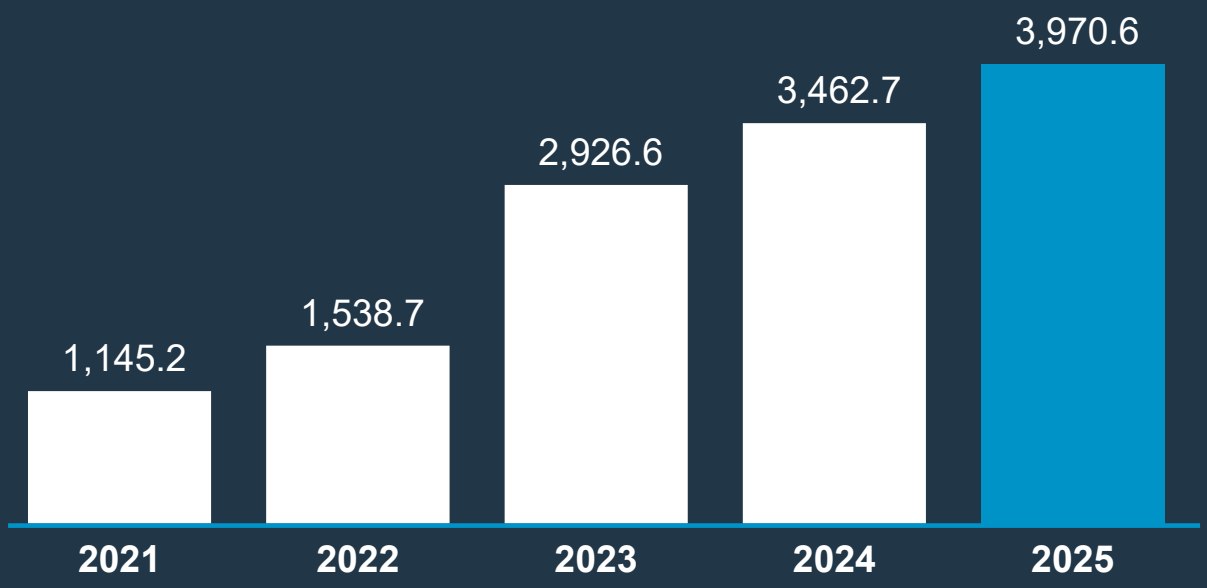

Equity
(IQD billions)

حقوق الملكية
(بمليارات الدنانير العراقية)

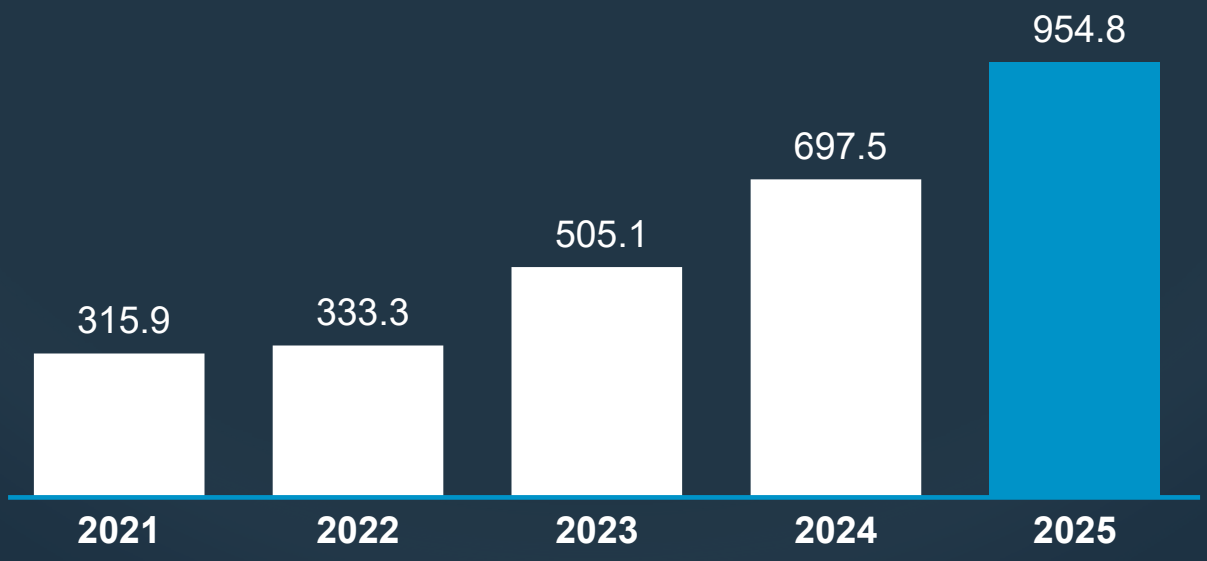

Total Revenue
(IQD billions)

إجمالي الدخل
(بمليارات الدنانير العراقية)

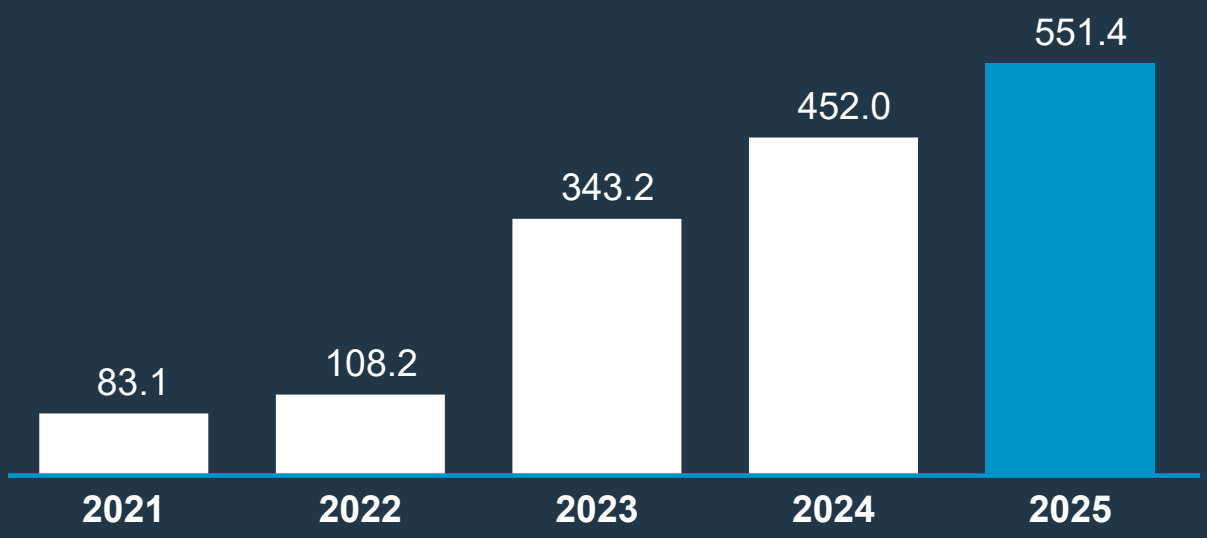

Net Income
(IQD billions)

صافي الربح
(بمليارات الدنانير العراقية)

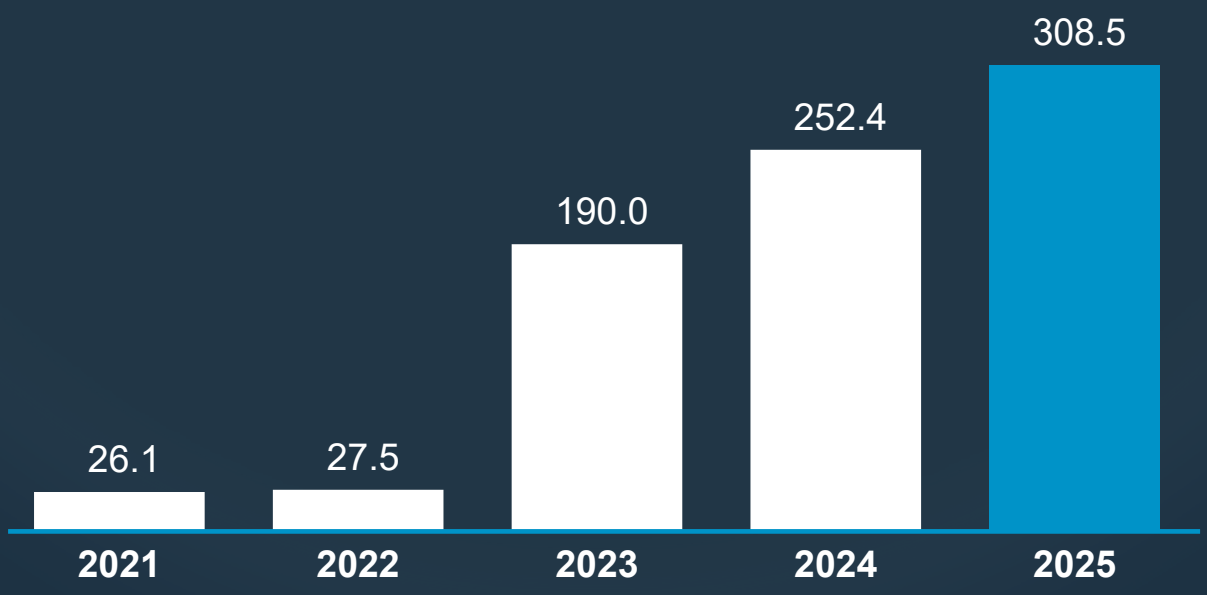

العائد على متوسط الأصول (سنوي)
(بالنسب المئوية)

Return on Average Assets (Annualized)
(In percentages)

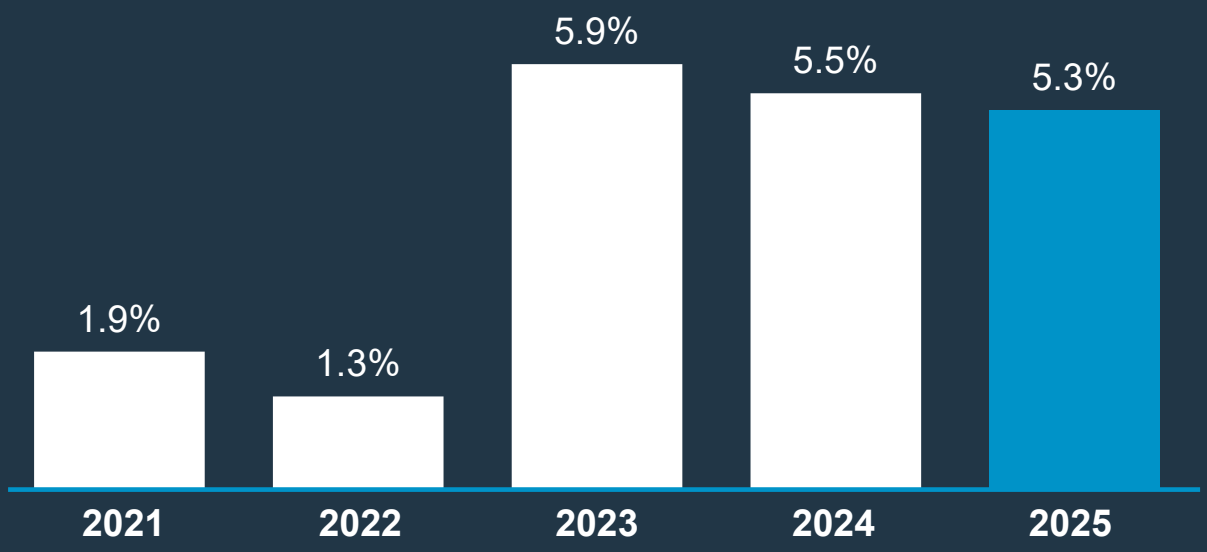

العائد علي متوسط حقوق الملكية (سنوي)
(بالنسب المئوية)

Return on Average Equity (Annualized)
(In percentages)

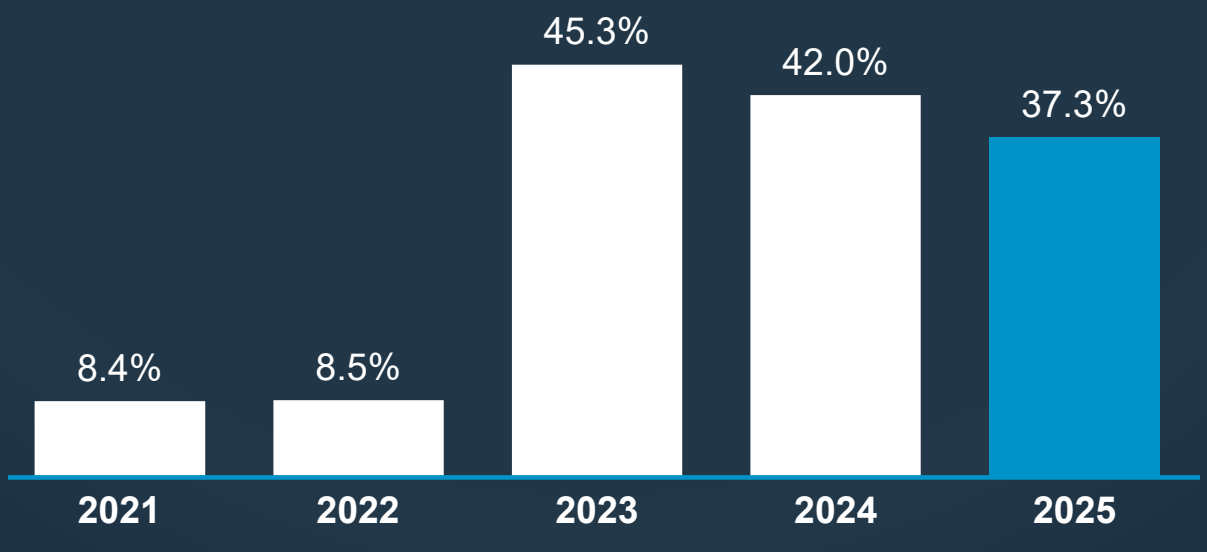

تقرير مجلس الإدارة

طموحات المصرف في تحقيق أهدافه

انطلاقا من الرؤى الاستراتيجية وتزامنا مع توجيهات البنك المركزي العراقي، يسعى المصرف الأهلي العراقي للعمل على المساهمة الفعالة في تطوير المصرفي العراقي من خلال تطبيق أفضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة وتقديم الحلول المالية الشاملة لهم والتي تمكنهم من تطوير أعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة.

و تتمحور طموحات و أهداف المصرف الأهلي العراقي حول تعزيز المزايا التنافسية لمنتجات و خدمات المصرف و ذلك من خلال تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من أهمية كبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي، بالإضافة الى تعزيز خدمات السداد الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية و البطاقات المدفوعة مسبقا أو من خلال الخدمات الالكترونية عبر الانترنت حيث يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه من خلال هذا التطوير المستهدف، بالإضافة الى توسيع الانتشار الجغرافي لفروع المصرف لتغطية كافة محافظات العراق.

وتبنى المصرف الأهلي العراقي منذ منتصف عام 2017 مشروع توطين رواتب موظفي الدولة، وذلك من خلال خطة عمل تستهدف الوصول لأكبر عدد ممكن من موظفي الدولة لتحقيق الطموحات والأهداف التي يتطلع لها المصرف كما قام المصرف بتوفير برنامج توطين رواتب موظفي القطاع الخاص من موظفي الشركات المحلية والأجنبية.

فروع المصرف

يقدم المصرف خدماته من خلال فروعه المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية عبر 41 فرعًا و 3 مكاتب موزعة في 15 محافظة مختلفة:

سبعة عشر فرعًا في العاصمة بغداد: (الرئيسي، الجادرية، المنصور، الكاظمية، الأعظمية، جميلة، بغداد مول، اليرموك، زيونة ، مول دريم سيتي، نخيل بغداد ، العرصات ، حي الجامعة ، الاعلام ، الشعب ، بغداد الجديدة ، بوابة العراق) ، عشرة فروع في المنطقة الشمالية موزعة في: (الموصل، كركوك، السليمانية، أربيل، الإسكان، دهوك، زاخو، ماس ستي) ، خمسة فروع في منطقة الفرات الأوسط موزعة في:)كربلاء، النجف ، الحلة، الأنبار) ، عشرة فروع في المنطقة الجنوبية موزعة في: (البصرة، أم قصر، الرميلة، الناصرية، المثنى، الديوانية، العمارة).

بالإضافة إلى ذلك، استمر فرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية بتقديم خدماته المصرفية للشركات في كلا البلدين وتسهيل المعاملات المصرفية بين العراق والسعودية.

إضافة إلى ما ذكر، فإن المصرف يعمل بشكل دؤوب على افتتاح فروع جديدة ضمن خطة التوسع المرسومة للعام القادم 2026 في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، وذلك لتقديم خدماتنا لأكبر شريحة ممكنة من العملاء بأسلوب متميز، حيث يهدف المصرف الى افتتاح 15 فرع خلال عام 2026.

كل ما تقدم، يمثل تطلعات المصرف ونهجه في تقديم أفضل الحلول المصرفية التي تلبي متطلبات واحتياجات شرائح عملاءه المختلفة ودعم وتعزيز ثقافة التوفير لدى العملاء لاستقطاب أكبر قيمة من الودائع والعمل على منح تسهيلات مصرفية منافسة (قروض شخصية بمختلف أنواعها بالإضافة للبطاقات الائتمانية) مع الاستمرار بالعمل على ضمان توسيع قاعدة الانتشار في الخدمة وتحديداً في المحافظات غير المخدومة بفروع أو شبكة صراف آلي بهدف توفير الخدمة بأسلوب جديد وبأعلى المعايير بما يتوافق مع توجه المصرف الأهلي العراقي عبر تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة منافذ السحب وحث العملاء على استخدام هذه الخدمات وتوسيع شبكة الفروع بتقديم أفضل الخدمات.

وفي ذات السياق، بإمكان عملاء المصرف الأهلي العراقي ربط حسابهم المصرفي مع المحفظة الإلكترونية "زين كاش" عبر خطوات بسيطة وسلسة وسريعة توفر للعملاء خيارات عديدة لعمليات السحب وعمليات الشراء عبر التطبيق الخاص بهذه الخدمات.

ومن الجدير بالذكر إنه تم إعادة هيكلة دائرة النخبة التي تهتم بشريحة كبار العملاء لتصبح إدارة الاعمال البنكية الخاصة والتي تستهدف شريحة محددة من العملاء بناءً على حجم تعاملاتهم القائمة مع المصرف واستقطاب عملاء جدد وتصنيفهم كعملاء ضمن شروط تعتمد على حجم تعاملاتهم، ولأجل إنجاح هذا البرنامج تم تخصيص كافة الموارد اللازمة والطاقات البشرية المتميزة لدعم الادارة الجديدة وتوفير مزايا مبتكرة تخدم تطلعات العملاء وتعد الأولى من نوعها على مستوى العراق من ناحية تخصيص مراكز خدمة محددة لعملاء إدارة الاعمال البنكية الخاصة في بغداد، البصرة، السليمانية، دهوك، أربيل، الانبار ، النجف مجهزة بكافة وسائل الرفاهية التي تتناسب مع متطلبات هذه الشريحة من العملاء.

كما تشارك فروعنا بصورة فعالة بعملية تنمية الأعمال التجارية الخاصة بقطاع الشركات وتوفير الدعم والخدمة اللازمين لضمان استمرارية نمو هذه الأعمال وخلق تجربة مميزة تعكس قيمة ورؤى المصرف وفريق عمله .

تطور رأس المال وحقوق الملكية والاحتياطيات وعضوية مساهمة المصرف في الشركات

رأسمال المصرف (بالمليار دينار)

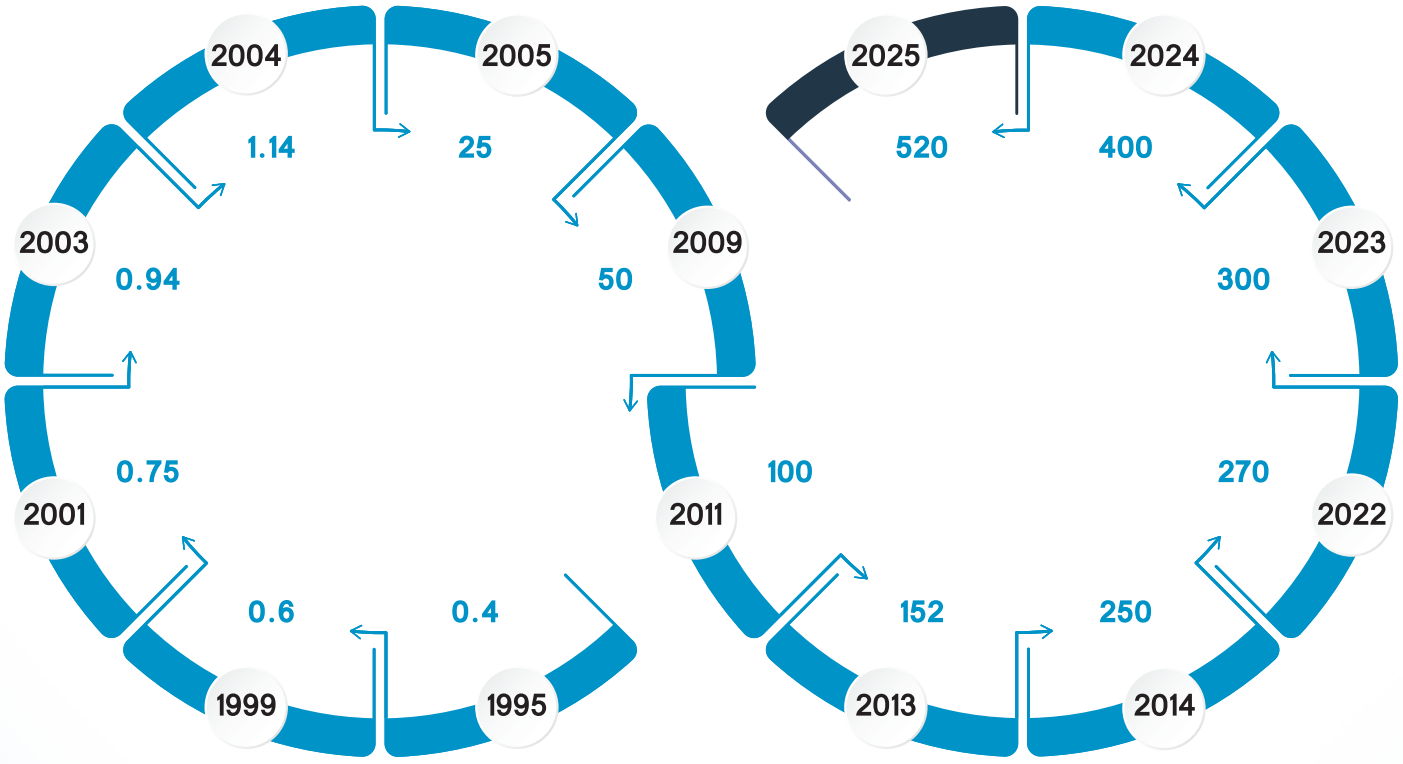

حقوق الملكية

(بالألف دينار)

السنة المالية	حقوق الملكية	الربح قبل الضريبة	الأرباح الموزعة		سعر الإغلاق
			توزيعات نقدية	أسهم مجانية	
2025	954,775,772	357,742,620	80,000,000	120,000,000	4.77
2024	697,504,933	293,924,710	60,000,000	100,000,000	3.75
2023	505,090,160	228,985,801	-	30,000,000	2.43
2022	333,266,886	34,598,436	-	-	1.10
2021	315,862,148	32,370,618	-	20,000,000	1.23

يمتلك المصرف الشركات التالية:

اسم الشركة	نوع الشركة	النشاط الرئيسي	رأسمال الشركة	العنوان	نسبة الملكية
شركة المال العراقي للوساطة المالية	محدودة المسؤولية	شركة وساطة لبيع وشراء الاوراق المالية	مليار دينار عراقي	بغداد	100٪
شركة الاهلي العراقي للتقسيط	محدودة المسؤولية	تجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات	10 مليار دينار عراقي	بغداد	51٪
شركة الاتحاد الدولية للتأمين	مساهمة خاصة	خدمات التامين	5 مليار دينار عراقي	بغداد	51٪
شركة بوابة العراق لخدمات الدفع الالكتروني	محدودة المسؤولية	الخدمات المالية	10 مليار دينار عراقي	بغداد	51٪
شركة المستقبل الرقمي	محدودة المسؤولية	خدمات التوزيع الالكتروني وخدمات النظم والبرمجيات الالكترونية والتجارة العامة	مليار دينار عراقي	بغداد	51٪

- يمتلك المصرف مساهمات بشركات اخرى ولكن بنسب تقل عن 10٪.

إدارة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

تسهيلات الشركات الكبرى:

تماشيا مع رؤية المصرف في تعزيز موقعه التنافسي كأحد أكبر المصرف العاملة في العراق تم منذ بداية العام 2023 ايلاء قطاع الشركات الكبرى والقطاع الحكومي الاهتمام اللازم لزيادة حجم المعاملات المصرفية لهذا القطاع مع المصرف من خلال تقديم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة التي توائم احتياجات شركات هذا القطاع المتخصصة وتلبي حجم الاعمال الكبير لديهم ليكون المصرف الاهلي العراقي خيارهم الاول والمفضل.

كما واصلت إدارة الشركات خلال العام 2025 التركيز على استقطاب الحسابات الجارية الرئيسية والاستحواذ على نسبة معتبرة من ودائع هذه الشركات لتكون حجر الإساس في دعم موقف البنك وقدرته على تشغيل وإقراض هذه الأموال لينعكس في النهاية على النمو في أرباح المصرف من خلال التوسع في تقديم خدمات التحوط والمشتقات المالية لعملاء إدارة الشركات الكبرى. بهدف تقليل مخاطر أسعار العملات والفوائد والسلع وفقاً للمعايير والأسس المصرفية المستندة للفهم الصحيح لبيئة الأعمال.

كما وتمكنت إدارة الشركات الكبرى في العام 2025 من الاستمرار في زيادة الربح التشغيلي للمحفظة الائتمانية عن طريق زيادة حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء الجدد وفق مخاطر مدروسة، وإيجاد منتجات جديدة كما تم خلال العام 2025 تعزيز استخدام منصة البنك الإلكترونية للأعمال والمخصصة للشركات بمختلف أنواعها وأحجامها والتي تقدم مجموعة مبتكرة وشاملة من الحلول المصرفية التي تمكن تلك الشركات من تنفيذ عملياتها المصرفية اليومية الداخلية والخارجية الكترونيا بأحدث الطرق والوسائل وبطرق آمنة وفي أي وقت ومكان.

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تقدم دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة حلولاً مالية سليمة من خلال دعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإقامة او انشاء وتطوير والتوسع في مشاريعهم واعمال انشطة الشركات من خلال عمليات التمويل او الاقراض بهدف تحقيق النمو الاقتصادي اي تحقيق اعمال التوسعة والتطوير وتنمية اعمالهم مع اتاحة فرص عمل لتشغيل الايادي العاملة وتقليل من البطالة اضافة الى تقديم برامج للمشاريع الصغيرة والخاص ودعم ونجاح هذا المشاريع واستهداف كافة القطاعات المختلف (التجاري، الخدمي ، الطبي، التعليمي ، الصناعي ، الزراعي والتكنلوجي).

- اول مصرف في العراق يقوم باستحداث وحدة متخصصة في تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستوى الجمهورية.
- استحداث مفهوم لهذه الفئة من المشاريع وفق المعاير العالمية وبما يتماشى مع واقع السوق العراقي.
- شمول أغلب محافظات العراق في عمليات التمويل.
- رفع مستوى الشمول المالي والثقافة المصرفية ضمن الفئات المستهدفة (حيث أن أغلب المقترضين كانت تجربتهم مع المصرف أول تجربة مصرفية في سيرتهم).
- خلق كادر مؤسسي على مستوى عالي من التدريب والخبرة في هذا المجال الامر الذي أنعكس في أهتمام المؤسسات والمنظمات العالمية في المصرف الاهلي العراقي وجعله على رأس قائمة كافة المنح والمشاريع الواردة الى العراق.

ادارة تطوير أعمال الشركات الحكومية

تُعد دائرة تطوير أعمال الشركات الحكومية من الدوائر الرئيسة في المصرف، وقد تم تأسيسها منذ عامين بهدف تعزيز العلاقة المصرفية مع القطاع الحكومي، ودعم تنفيذ المشاريع الحكومية من خلال تقديم حلول مصرفية متخصصة تلبي متطلبات الجهات الحكومية والشركات المتعاقدة معها، وبما ينسجم مع سياسات المصرف والأنظمة المعمول بها، بحث تقوم الدائرة بالمهام التالية:

- تعزيز وتطوير العلاقات المصرفية مع الجهات الحكومية والشركات المتعاقدة معها.
- تقديم الحلول المصرفية اللازمة لتنفيذ العقود الحكومية، وبشكل خاص فتح الاعتمادات المستندية.
- تنمية محفظة أعمال الشركات الحكومية وزيادة حجم التعاملات المصرفية المرتبطة بها.
- التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة لضمان سرعة الإنجاز والالتزام بالسياسات الائتمانية وإدارة المخاطر.
- دراسة احتياجات القطاع الحكومي واقتراح فرص تطوير الأعمال ذات الجدوى للمصرف.

دائرة تطوير أعمال الشركات (القطاع الخاص)

تُعد دائرة تطوير أعمال الشركات من الدوائر الرئيسة في المصرف، إذ تضطلع بدور محوري في دعم النمو التجاري وتعزيز الحصة السوقية من خلال استقطاب وتطوير علاقات مصرفية مستدامة مع عملاء الشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية.

مهام الدائرة:

- استقطاب عملاء الشركات وتوسيع قاعدة العلاقات المصرفية.
- تقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات الشركات التجارية والصناعية والخدمية.
- تنمية محفظة أعمال الشركات وزيادة الإيرادات بما ينسجم مع استراتيجية المصرف.
- دراسة السوق والقطاعات الاقتصادية الواعدة واقتراح فرص تطوير الأعمال.
- التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة مع الالتزام بسياسات الائتمان وإدارة المخاطر.

دائرة الحوالات الخارجية

استقبال كافة طلبات التحويل المالي الخاصة بعملاء البنك والتعاون لاستحصال مستندات الشحن الخاصة بالتحويلات السابقة بالتنسيق مع دائرة المتابعة وتحقيق أفضل الخدمات واستقطاب اعمال الشركات الأخرى بالتنسيق مع دوائر الاعمال الأخرى (تسهيلات الشركات + تطوير الاعمال) بالإضافة الى استقطاب الشركات الجديدة.

دائرة المعاملات المصرفية والدفع الإلكتروني

تتولى دائرة المعاملات المصرفية والدفع الإلكتروني في المصرف الأهلي العراقي مسؤولية تطوير وتعزيز الحلول الرقمية والخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الشركات، بما ينسجم مع استراتيجية التحول الرقمي وزيادة الشمول المالي.

خلال عام 2025، ركزت الدائرة على إدارة وتطوير خدمات القنوات الإلكترونية الخاصة بالشركات (Corporate Online Banking)، من خلال تحسين تجربة المستخدم، توسيع نطاق الخدمات، وزيادة عدد المشتركين ونسب الاستخدام الفعلي، مما أسهم في رفع كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز التحول نحو القنوات الرقمية.

كما اضطلع قسم الدفع الإلكتروني بدور محوري في تسويق وتوسيع خدمات نقاط البيع (POS) وبوابة الدفع الإلكتروني (Payment Gateway)، عبر استقطاب شرائح جديدة من الشركات والتجار، وزيادة حجم وقيمة العمليات الإلكترونية، دعماً لسياسة المصرف في تقليل الاعتماد على النقد وتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني.

وفي إطار تطوير حلول الشركات، عمل قسم تطوير منتجات الشركات وإدارة النقد على تقديم حلول متكاملة لإدارة السيولة، شملت تنظيم عمليات جمع النقد (Cash Collection) بالتعاون مع الشركات الأمنية المعتمدة، والبدء في استخدام أجهزة الإيداع النقدي (Cash Deposit Machines)، بما أسهم في تسريع عمليات الإيداع وتحسين إدارة النقد لدى عملاء الشركات.

إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

ضمن استراتيجية المصرف الأهلي العراقي لتعزيز الخدمات المصرفية للأفراد، واصل المصرف خلال عام 2025 التركيز على استقطاب شرائح جديدة من العملاء، بما في ذلك موظفي القطاعين العام والخاص ضمن مبادرة توطين الرواتب، وتقديم منتجات وخدمات تنافسية تلبي احتياجاتهم. كما تم تعزيز القنوات الرقمية وتطوير البنية التحتية لدعم التحول نحو الدفع الإلكتروني وتحسين تجربة العملاء.

تعزيز تجربة العملاء والتحليل الاستراتيجي

في إطار التزام المصرف الأهلي العراقي بتقديم تجربة مصرفية فريدة ومتطورة، تم خلال عام 2025 استحداث دائرة تحسين تجربة عملاء الأفراد بهدف تعزيز تجربة العملاء عبر مراجعة السياسات والإجراءات القائمة لضمان سهولة الاستخدام وتبسيط العمليات. وتشمل مهام الدائرة الإشراف على تحسين تجربة المستخدم في القنوات الرقمية مثل تطبيق المصرف، وإدارة أدوات قياس رضا العملاء مثل صوت العميل وتنفيذ برامج المتسوق الخفي لضمان تقديم خدمة عالية الجودة.

كما تم تأسيس دائرة تحليل بيانات عملاء الأفراد لدعم القرارات الاستراتيجية في قطاع الأفراد من خلال الاستفادة من البيانات الضخمة والنماذج التحليلية المتقدمة، بما يتيح فهمًا أعمق لسلوك العملاء وتحديد فرص النمو وتحسين فعالية الحملات التسويقية وفق أفضل الممارسات العالمية.

شبكة الفروع والصرافات الآلية

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدماته المصرفية عبر شبكة تضم 41 فرعًا و3 مكاتب موزعة في 15 محافظة، بالإضافة إلى فرعه في المملكة العربية السعودية الذي يسهّل المعاملات المصرفية بين البلدين. وتخدم هذه الفروع شريحة واسعة من العملاء تشمل الأفراد، الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز دور المصرف في دعم الاقتصاد الوطني.

كما شهدت شبكة الصرافات الآلية توسعًا كبيرًا، حيث وصل عدد الأجهزة إلى نحو 424 جهازًا موزعة في مختلف أنحاء العراق، بما يضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية ويعكس التزام المصرف بتعزيز الشمول المالي والتحول نحو الدفع الإلكتروني. ويواصل المصرف تنفيذ خطته التوسعية لعام 2026، والتي تتضمن افتتاح 15 فرعًا جديدًا.

مركز الاتصال

شهد مركز الاتصال خلال عام 2025 تطورًا ملحوظًا في البنية التشغيلية والخدمات المقدمة، حيث تم استحداث قسم عمليات لدعم الفروع ومتابعة طلبات العملاء، إلى جانب تطوير أنظمة التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحسين جودة الردود. كما تم تفعيل نظام إدارة القوى العاملة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتخصيص فريق للتسويق الهاتفي بهدف تعزيز البيع التقاطعي وزيادة فرص النمو. وقد انعكست هذه الجهود في تحسين تجربة العملاء والرد على أكثر من 760 ألف مكالمة خلال العام، مما يؤكد التزام المصرف بتقديم خدمة عالية الجودة.

الخدمات المصرفية عبر التطبيق البنكي

واصل المصرف الأهلي العراقي خلال عام 2025 تطوير تطبيقه البنكي للأفراد من خلال إضافة مزايا جديدة وتحسين سهولة الاستخدام، بما يضمن تجربة رقمية سلسة ومتكاملة للعملاء. وقد ساهمت هذه التحديثات المستمرة في تعزيز مكانة التطبيق كأحد القنوات الرئيسية لتقديم الخدمات المصرفية المريحة.

بنهاية العام، بلغت نسبة العملاء المسجلين في الخدمة أكثر من 60٪ من قاعدة العملاء، متجاوزة 300 ألف مشترك، وهو ما يمثل نموًا قدره 78٪ مقارنة بعام 2024. ويعكس هذا الإنجاز نجاح استراتيجية التحول الرقمي وزيادة اعتماد العملاء على القنوات الإلكترونية.

دائرة تطوير المنتجات: رؤية مستقبلية للتميز المصرفي

شهدت دائرة تطوير المنتجات عامًا استثنائيًا اتسم بإطلاق مبادرات مبتكرة وإعادة تصميم عدد من المنتجات الرئيسية، بما في ذلك تطوير حسابات التوفير وإطلاق جوائز جديدة، إلى جانب تحسين المنتجات القائمة لتلبية تطلعات العملاء المتزايدة. وقد انعكست هذه الجهود في تعزيز مكانة المصرف الأهلي العراقي في السوق المصرفي، من خلال استهداف شرائح جديدة، دعم التحول الرقمي والشمول المالي، وتطبيق استراتيجيات فعّالة لتوسيع قاعدة العملاء وزيادة الحصة السوقية، مما أسفر عن تحقيق نتائج متميزة مقارنة بالأعوام السابقة.

نبذه عن المنتجات القائمة

الحساب الجاري:

يعد حساب الجاري من الخدمات المصرفية الأساسية التي يقدمها المصرف الأهلي العراقي، ويتيح للعملاء إمكانية الادخار الآمن والمضمون لأموالهم دون الحصول على عوائد مالية. يُقدم هذا الحساب لفئة الأفراد الذين يفضلون عدم الحصول على فوائد مالية ناتجة عن ادخارهم للأموال لأسباب متنوعة.

حساب التوطين:

مخصص لموظفي القطاع العام والخاص لاستلام رواتبهم، يُقدّم مصرفنا عروضًا متميزة للتوطين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى العروض المخصصة للمؤسسات الأهلية. تُحدَّد العمولات والمحددات الخاصة بالحساب للمؤسسات الأهلية حسب العروض المُقدَّمة.

حساب التوفير الأساسي:

يُعد حساب التوفير من المنتجات الأساسية التي يقدمها المصرف، حيث يتيح للعملاء ادخار أموالهم بشكل آمن مع تحقيق عوائد مالية تنافسية تختلف حسب قيمة الإيداع ونوع العملة (الدينار العراقي أو الدولار الأمريكي). ويستهدف هذا الحساب الأفراد الباحثين عن وسيلة ادخار موثوقة تمنحهم الاستقرار المالي بعيدًا عن مخاطر الاستثمار التقليدية، مما يعكس التزام المصرف بتقديم حلول مصرفية تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

حساب زناكين:

يُعد حساب زناكين من أبرز منتجات الادخار المبتكرة التي يقدمها المصرف، حيث يمنح العملاء فرصة فتح حساب توفير بدون فوائد مع إمكانية الفوز بأكبر الجوائز في القطاع المصرفي العراقي من خلال سحوبات دورية على مدار العام مما يعزز ثقافة الادخار ويمنح العملاء قيمة مضافة.

"طفل الأهلي" ـ حساب توفير خاص بالأطفال:

أعاد المصرف تصميم حساب التوفير للأطفال ليصبح أكثر جاذبية وتشجيعًا على الادخار، حيث تم إدخال ميزة دفع فائدة بنسبة 2٪ لأول مرة، إضافة إلى إطلاق برنامج جوائز قيّمة عبر سحوبات دورية، مما يعزز ثقافة الادخار لدى الأجيال الناشئة ويجعلها تجربة ممتعة ومجزية لهم.

حساب الودائع لأجل:

يُعد حساب الودائع المصرفية خيارًا استثماريًا مضمونًا يتيح للعملاء إيداع مبالغ نقدية في محفظة آمنة مع الحصول على فوائد مضمونة بمعدلات تنافسية. ويوفر هذا المنتج مرونة في اختيار مدة ربط الوديعة بما يلبي احتياجات العملاء المختلفة، مع صرف الفوائد عند الاستحقاق.

حساب حصاد:

أعاد المصرف تصميم منتج شهادة الإيداع تحت مسمى جديد هو حساب "حصاد"، مع الحفاظ على خصائصه الأساسية التي تمنح العملاء فرصة استثمار آمن لفترات ربط مختلفة دون إمكانية السحب خلالها. وقد تم تعزيز جاذبية الحساب من خلال تقديم معدل عائد تنافسي، مما ساهم في تحقيق نمو ملحوظ في حجم الودائع خلال عام 2025.

القروض الشخصية:

يُعد القرض الشخصي من المصرف الأهلي العراقي حلاً ماليًا مرنًا وفعّالًا يلبي احتياجات العملاء المختلفة. يتميز هذا المنتج بمعدل فائدة تنافسي وثابت طوال فترة القرض، مع إمكانية السداد على مدد تصل إلى ست سنوات، مما يمنح العملاء القدرة على التخطيط المالي بثقة وراحة.

القروض السكنية:

شهد منتج القرض السكني خلال عام 2025 تطويرًا جوهريًا لتعزيز مرونته وتلبية احتياجات العملاء، حيث تم اعتماد الفائدة المتناقصة بدلًا من الفائدة الثابتة، وتمديد فترة السداد لتصل إلى 20 عامًا بعد أن كانت 10 أعوام. كما أبرم المصرف أكثر من 15 شراكة استراتيجية مع شركات التطوير العقاري لدعم المواطنين في تحقيق حلم امتلاك المسكن

البطاقات:

واصلت أعمال البطاقات خلال عام 2025 دورها المحوري في تعزيز الخدمات المصرفية للأفراد، حيث أصبحت إحدى القنوات الأساسية للتعاملات اليومية وأداة رئيسية لدعم التوجه نحو المدفوعات غير النقدية وتعزيز ارتباط العملاء بالمنظومة المصرفية.

شهد العام نموًا ملحوظًا في محفظة البطاقات، إذ ارتفع عدد بطاقات الخصم المباشر من 428،968 بطاقة في عام 2024 إلى 656،617 بطاقة في عام 2025، محققًا نسبة نمو قدرها 53٪. كما سجلت بطاقات الائتمان نموًا استثنائيًا من 2،531 بطاقة إلى 7،535 بطاقة خلال الفترة نفسها، بنسبة نمو بلغت 198٪. ويعكس هذا الأداء نجاح استراتيجية المصرف في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء، إلى جانب تطوير المنتجات والخدمات الرقمية التي تلبي احتياجات السوق العراقي.

كما ركّز المصرف على تطوير منظومة البطاقات من حيث سهولة الإصدار وتحسين تجربة الاستخدام وتعزيز الأمان والامتثال، بما يضمن تقديم حلول دفع مرنة وسريعة تدعم تقليل الاعتماد على النقد وتمكّن الأفراد والتجار من الاستفادة من قنوات الدفع الحديثة.

الأعمال المصرفية الخاصة

شهد عام 2025 إنجازات مهمة في قطاع الأعمال المصرفية الخاصة، حيث تم تغيير مسمى القسم من النخبة إلى دائرة الأعمال المصرفية الخاصة بما يعكس التوجه الاستراتيجي نحو تقديم خدمات أكثر تخصصًا وتميزًا. كما تم إعادة تفعيل 4 مراكز لتقديم خدمات أوسع للعملاء، وإطلاق شرائح جديدة لتلبية احتياجاتهم المختلفة، وتشمل:

- حساب Advanced
- حساب Select
- حساب Elite

بنهاية عام 2025، بلغت قيمة المحفظة 460 مليار دينار عراقي مقارنة بـ 180 مليار دينار عراقي في نهاية عام 2024، محققة نسبة نمو قدرها 155٪ خلال الفترة المذكورة. كما تم افتتاح أربعة مراكز جديدة ليصبح إجمالي عدد المراكز الرئيسية 9 مراكز إضافة إلى مكتبين لتقديم خدمات الأعمال المصرفية الخاصة.

دائرة المبيعات المباشرة

شهد عام 2025 إنجازات بارزة لدائرة المبيعات المباشرة، حيث نجحت في تعزيز قاعدة عملاء المصرف بشكل كبير من خلال برامج توطين الرواتب والخدمات المصرفية المتكاملة. فقد ارتفع عدد عملاء التوطين إلى أكثر من 530 ألف عميل مقارنة بـ 318 ألف عميل في عام 2024، محققًا نموًا قدره 66٪، وهو ما يعكس نجاح الاستراتيجية في استقطاب موظفي القطاعين العام والخاص وحكومة إقليم كوردستان.

كما عززت الدائرة مكانة المصرف في السوق عبر توقيع عشرات الاتفاقيات الاستراتيجية مع المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة، إلى جانب إطلاق برامج تمويل شخصية وسكنية لدعم احتياجات العملاء. وبلغت قيمة التسهيلات المالية الممنوحة خلال العام أكثر من تريليون دينار عراقي، مما ساهم في تحقيق نسبة إنجاز تجاوزت المستهدفات بشكل كبير. وفي إطار التحول الرقمي، تمت معالجة آلاف طلبات القروض عبر التطبيق المصرفي، مما يعكس التزام المصرف بتقديم حلول مبتكرة وسهلة الاستخدام.

ولتعزيز التواجد الجغرافي، تم افتتاح مراكز جديدة لتوطين الرواتب في محافظات كربلاء والنجف، إضافة إلى استقطاب ودائع جديدة من منتجات متنوعة، بما يدعم النمو المستدام للمصرف.

فرع المصرف في المملكة العربية السعودية

باشر فر المصرف الاهلي العراقي في الرياض أعماله المصرفية في عام 2022 ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية للشركات في كلا البلدين وتسهيل المعاملات المصرفية بينهما، وفيما يلي أهم تلك الخدمات:

- الحسابات الجارية والودائع.
- الحوالات التجارية (الصادرة والواردة).
- تعزيز وخصم الاعتمادات الواردة.
- التسهيلات الائتمانية المباشرة.

دور اتفاقية المصرف مع بنك التصدير والاستيراد السعودي

وقع المصرف الاهلي العراقي اتفاقية مع بنك التصدير والاستيراد السعودي (EXIM BANK) لتمويل استيراد السلع والخدمات السعودية. يتم من خلال هذه الاتفاقية تمويل مشتريات الشركات العراقية من السوق السعودي.

دائرة الخزينة والاستثمار

تتولى دائرة الخزينة والاستثمار إدارة ومتابعة سيولة البنك بشكل مستمر وفق النسب المعتمدة، من خلال تعزيز ارصدة المصرف لدى البنوك المراسلة ومتابعة ارصدة الفروع والتوجيه بنقل النقد الفائض بما يضمن التوزيع الامثل للسيولة، كما تعمل الدائرة على توفير السيولة اللازمة لتنفيذ طلبات العملاء بمختلف العملات بهامش ربحي مناسب مع الحفاظ على مركز مالي متوازن بالعملات الأجنبية، إضافة الى ذلك تقوم الدائرة بتنفيذ صفقات مع بنوك محلية لتعزيز ارصدة البنك لدى البنك المركزي العراقي، ومراقبة وتعديل السقوف التأمينية للفروع ومراكز النقد بما يتناسب مع حجم الايداعات النقدية، وبما ينسجم مع متطلبات السلامة والامتثال.

دائرة المؤسسات المالية

حققت دائرة المؤسسات المالية أداءً قوياً في العام 2025، حيث أتاحت العلاقات المتينة للدائرة مع البنوك المراسلة العالمية والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهات السيادية، بالإضافة إلى شراكاتها العالمية، فرصاً جديدة في الأسواق المحلية والدولية لتقديم مجموعة واسعة من حلول الإقراض عبر الخدمات المصرفية والإقراض والخدمات التجارية.

كان لدائرة المؤسسات المالية دورٌ بارزٌ في مجال فتح قنوات جديدة للتعامل مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية، وتأسيس علاقات مصرفية جديدة، بالإضافة إلى تعزيز وترسيخ العلاقات القائمة ضمن تعاملات تتصف بالمهنية والشفافية من خلال توسيع قاعدة البنوك المراسلة ذات التصنيفات العالية، مما عزّز من قدرة البنك على تنفيذ نشاطاته المختلفة ضمن مجموعة حسابات بنكية تجاوز عددها ال 24 حساب.

الدائرة الهندسية والإدارية

تتولى الدائرة الهندسية في المصرف الأهلي العراقي العمل على تصميم وتنفيذ الفروع الجديدة ضمن الخطط التوسعية، ومتابعة المشاريع الهندسية واعمال التأهيل والصيانة وتطوير مباني ومنشآت المصرف، إضافة الى إدارة شؤون العقارات والأصول الثابتة، بما يضمن كفاءة التشغيل والالتزام بالمعايير المعتمدة.

كما تسهم الدائرة بدور محوري في التخطيط والمتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يسهم في تنفيذ الاعمال وفق الجداول الزمنية المعتمدة وبالمستويات الفنية المطلوبة.وتختص الدائرة الإدارية بإدارة ومتابعة الشؤون الإدارية والخدمية للمصرف، وتنظيم اعمال الخدمات العامة والتجهيز، وتنظيم ومتابعة عقود الايجار والتوريد، إضافة الى الاشراف على الأصول والمستلزمات الإدارية، بما يضمن انسيابية العمل والالتزام بالأنظمة والتعليمات النافذة.

وتسهم الدائرة الإدارية في دعم استمرارية العمل ورفع كفاءة الأداء المؤسسي من خلال التنسيق مع الدوائر ذات العلاقة وحسن استثمار الموارد المتاحة، بما ينسجم مع اهداف المصرف وخططه التشغيلية.

قسم التفرّع:

سعياً للوصول إلى مكانة ريادية متقدمة للمصرف الأهلي العراقي، وتعزيز حضوره المؤسسي والمهني على مستوى العراق كافة، تأتي مهام قسم التفرّع كإحدى الركائز الأساسية في تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية. إذ يضطلع القسم بدور محوري في التخطيط والتنفيذ والإشراف على زيادة عدد فروع المصرف وتطويرها بما ينسجم مع الخطط العامة للبنك، و متطلبات السوق المصرفي المتنامي، وبما يتوافق مع تعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي النافذة.

وقد تم خلال سنة 2025 افتتاح 9 فروع جديدة و3 مكاتب في محافظات العراق ضمن خطة توسعية تهدف إلى تعزيز الانتشار الجغرافي للمصرف وتسهيل وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين ليصبح عدد الفروع العاملة للبنك 41 فرع بكل العراق. كما يخطط المصرف الأهلي العراقي على افتتاح 20 فرع جديد ضمن خطة التوسع المرسومة للعام القادم 2026 في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى.

بالإضافة الى ذلك استمر فرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية بتقديم خدماته المصرفية للشركات لكلا البلدين وتسهيل المعاملات المصرفية بين العراق والسعودية.

التحول الرقمي وإدارة التغيير المؤسسي

شهد المصرف الأهلي العراقي خلال عام 2025 تقدمًا ملموسًا في مسار التحول الرقمي وإدارة التغيير المؤسسي، في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة صياغة نموذج الأعمال، وتعزيز تجربة العملاء، ورفع الكفاءة التشغيلية، بما يضمن الاستدامة والتنافسية في بيئة مصرفية تشهد تحولات متسارعة. ولم يعد التحول الرقمي خيارًا تقنيًا، بل أصبح ركيزة أساسية لدعم النمو وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الآمنة والمريحة لكافة القطاعات.

ركزت إدارة التحول خلال العام على تمكين القنوات الرقمية كقناة رئيسية للتعامل مع العملاء، وتحقيق نقلة نوعية في سلوك الاستخدام المصرفي. وقد انعكس ذلك في النمو الكبير بعدد العملاء المشتركين في التطبيق المصرفي، حيث ارتفع بنسبة ٪78 ليتجاوز 300 ألف عميل. كما أصبحت القنوات الرقمية عنصرًا محوريًا في تنفيذ العمليات المصرفية اليومية، إذ تم تنفيذ ٪98 من عمليات السحب النقدي و٪57 من عمليات الإيداع النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي، إضافة إلى تنفيذ ٪90 من حوالات ويسترن يونيون عبر التطبيق المصرفي.

وعلى صعيد تمكين الأعمال وتعزيز الوصول للخدمات، أسهمت المنصات الرقمية في تحقيق نمو غير مسبوق في القروض الشخصية المنفذة إلكترونيًا، حيث تم تنفيذ أكثر من 12،000 قرض شخصي عبر التطبيق المصرفي، محققًا نموًا بنسبة ٪1،083 مقارنة بالعام السابق، وبقيمة إجمالية تجاوزت 263 مليار دينار عراقي. كما تم فتح ما يقارب 15،000 حساب توفير لمنتج "زناكين" إلكترونيًا، مما يعكس ثقة العملاء المتزايدة بالقنوات الرقمية واعتمادها كوسيلة رئيسية للتعامل مع المصرف.

وفي مجال التحويلات والخدمات الرقمية المساندة، تم تنفيذ 41٪ من الحوالات الخارجية و89٪ من الحوالات الداخلية بشكل آلي من خلال التطبيق، إضافة إلى تنفيذ أكثر من 14،000 عملية تعبئة لخطوط الهاتف المدفوعة مسبقًا خلال الأشهر الخمسة الأولى من إطلاق الخدمة، بما يعزز مفهوم المصرف كمنصة خدمات متكاملة تلبي احتياجات العملاء اليومية.

كما أولى المصرف اهتمامًا خاصًا بالتحول الرقمي لقطاع الشركات، حيث تم الإطلاق التجريبي لخدمة الإيداع النقدي للشركات، إلى جانب التوسع في استخدام منصة الأعمال المصرفية عبر الإنترنت، والتي بلغ عدد الشركات المشتركة بها 2،550 شركة. وقد تم من خلالها تنفيذ حركات تجارية بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.6 ترليون دينار عراقي، مما يعكس الدور المتنامي للقنوات الرقمية في دعم الأنشطة التجارية وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

وعلى مستوى بناء القدرات المؤسسية، عملت إدارة التحول على دعم ثقافة التغيير والرقمنة من خلال تنفيذ ثماني دورات تدريبية داخلية متخصصة لموظفي الفروع، والمشاركة في ست مؤتمرات خارجية متخصصة، بهدف تعزيز المعرفة، وتبادل الخبرات، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية في مجالات التحول الرقمي والأمن السيبراني.

وفي إطار إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة الرقمية، واصل المصرف التركيز على أمن المعلومات والأمن السيبراني وحماية الخصوصية، مع الالتزام التام بالتعليمات التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ومتطلبات الامتثال وإدارة المخاطر. كما تم العمل على مواءمة مبادرات التحول الرقمي مع خارطة طريق واضحة تضمن وضوح الرؤية، والانضباط المؤسسي، واستمرارية الأعمال.

وبالنظر إلى عام 2026، يعتزم المصرف مواصلة جهوده في توسيع خدمات الالتحاق الرقمي لعملاء الأفراد، والإطلاق الرسمي لخدمة الإيداع النقدي لقطاع الشركات، وتعزيز التكامل مع أطراف خارجية لتقديم خدمات مصرفية متكاملة. كما يهدف المصرف إلى إطلاق المزيد من الخدمات الرقمية الذكية التي تسهم في تحسين تجربة العملاء بمختلف شرائحهم، والعمل مع الجهات المعنية لتفعيل التوقيع الرقمي، بما يدعم التحول نحو بيئة مصرفية رقمية أكثر كفاءة ومرونة.

أهم النشاطات والتوسعات الرئيسية التي حدثت خلال السنة

- زيادة رأس مال المصرف من 400 مليار دينار عراقي إلى 520 مليار دينار عراقي.
- افتتاح 9 فروع جديدة بمختلف محافظات العراق ليصل عدد الفروع إلى 42 فرع بما فيهم فرع المملكة العربية السعودية و(3) مكاتب.
- وصل عدد الصرافات الالية المنتشرة بكافة محافظات العراق إلى 424 صراف ألي.
- فتح 32 حساب لمؤسسات حكومية.
- فتح 2400 حساب لمختلف الشركات العراقية.
- وصل عدد زبائن المصرف الأهلي العراقي 563 ألف زبون.
- زيادة انتشار أجهزة الدفع الإلكتروني لتصل إلى 7 الاف جهاز POS موزعين على اكثر من 5 الاف تاجر.
- الحصول على شهادة القروض الشخصية ISO 9001:2015.
- الحصول على شهادة الحوالات الخارجية ISO 9001:2015.
- إطلاق خدمة تقديم طلبات القروض من خلال تطبيق الهاتف النقال.
- منح قروض وزيادة سقوف قروض شخصية موزعة على 45،763 زبون.
- الاستحواذ على (51٪) من رأس مال شركة الاتحاد الدولية للتأمين.
- الاستحواذ على (51٪) من رأس مال شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية.
- الاستحواذ على (51٪) من رأس مال شركة المستقبل الرقم لخدمات التوزيع الالكتروني وخدمات النظم والبرمجيات الالكترونية.
- توقيع اتفاقية تمويل مع (Guarant Co) بقيمة (70) مليون دولار.
- توقيع اتفاقية سقف تمويل مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمال والتنمية (EBRD) بقيمة (100) مليون دولار.
- أعادة تأهيل ثانوية المتميزات للبنات.
- أعادة تأهيل غرفة المناقشة في جامعة التكنولوجيا قسم هندسة العمارة.
- إعادة تأهيل قاعة الحاسبات في كلية الاعلام جامعة بغداد.
- برنامج معسكر تدريبي للخريجين (Banking Ready) في محفظتي بغداد والبصرة للتأهيل لسوق العراق.

الخطط المستقبلية للمصرف

- زيادة راس مال المصرف البالغ حاليا (520) مليار دينار عراقي.
- البدء ببناء مبنى جديد خاص بالإدارة العامة في الجادرية.
- افتتاح مبنى ملحق بالإدارة العامة الحالية في السعدون.
- افتتاح 15 فرع جديد مع استهداف المناطق الرئيسية والمولات بكافة محافظات العراق.
- افتتاح شبكة من مكاتب المبيعات وخدمة العملاء تغطي مختلف المحافظات.
- الاستمرار بتأهيل خدمات وعمليات المصرف للحصول على شهادات المطابقة وفق المواصفة العالمية ISO 9001:2015 وترشيد التكاليف بالاعتماد على الكوادر الداخلية للمصرف.
- إنشاء سير عمل إلكتروني عبر نظام DMS لتتبع الاعتمادات المستندية المسددة عبر النافذة بهدف دراستها من قبل وحدة العقوبات الدولية في دائرة مكافحة الجرائم المالية.
- إطلاق برنامج شامل لتمويل التجارة الخضراء.
- إعداد تقارير بيئية واجتماعية (E&S) وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية التنموية.
- التحول الرقمي لإجراءات العمل الورقية من خلال تطبيق نظام (LOS) لرفع طلبات القروض (TPO UP).
- تعزيز النظام المصرفي (T24) من خلال تعديل المنتجات القائمة وأتمتة العمليات الجديدة.
- اتمتة الية دراسة الموافقات الائتمانية وعرضها على اللجان من خلال نطام موافقات الي يتم ربطه بالنظام البنكي وباقي الدوائر ذات العلاقة.
- أتمتة إدارة الكتب والتعليمات الرسمية عبر نظام DMS يضمن تتبع الرد وربط الدوائر المعنية
- انشاء اكاديمية المصرف الاهلي العراقي للتدريب المصرفي.
- استكمال برنامج التأهيل المصرفي Banking Ready
- منتجات لدعم المرأة.
- منتجات لدعم الشباب.
- منتجات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مواصلة التوسع في الخدمات الدفع الالكترونية (POS).
- مواصلة التوسع في انتشار الصرافات الالية في كافة محافظات العراق.
- مواصلة التوسع في مشروع توطين رواتب موظفي الدولة.
- مواصلة التوسع في مشروع توطين رواتب موظفي القطاع الخاص.
- مواصلة التوسع في منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المواصلة التوسع في تمويل الاعمال التجارية للشركات الكبرى.
- المواصلة التوسع في استقطاب الشركات الحكومية.
- المواصلة التوسع في الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لزيادة انتشار البنك عالميًا.

تحليل المركز المالي والمؤشرات المالية

أولاً: تحليل ربحية المصرف

قائمة الدخل

اسم الحساب	2025	النسبة من الاجمالي	2024	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
صافي إيرادات الفوائد	227،681	41.3٪	166،253	36.8٪	36.9٪
صافي إيرادات العمولات	297،064	53.9٪	276،045	61.1٪	7.6٪
ايرادات اخرى	26،627	4.8٪	9،747	2.2٪	173.2٪
صافي ايرادات التشغيل	551،372	100.0٪	452،045	100.0٪	22.0٪
رواتب ومنافع الموظفين	(49،611)	25.6٪	(37،268)	23.6٪	33.1٪
مصاريف تشغيلية أخرى	(81،966)	42.3٪	(62،021)	39.2٪	32.2٪
استهلاكات واطفاءات	(26،862)	13.9٪	(23،265)	14.7٪	15.5٪
اجمالي المصاريف التشغيلية	(158،439)	81.8٪	(122،554)	77.5٪	29.3٪
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون	(4،237)	2.2٪	(3،333)	2.1٪	27.1٪
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	(30،883)	15.9٪	(31،390)	19.9٪	-1.6٪
مصروف مخصصات متنوعة	(70)	0.0٪	(843)	0.5٪	-91.7٪
إجمالي المصاريف	(193،629)	100.0٪	(158،120)	100.0٪	22.5٪
صافي الدخل قبل الضريبة	357،743		293،925		21.7٪
ضريبة الدخل	(49،217)	13.8٪	(41،577)	14.1٪	
صافي الدخل بعد الضريبة	308،526		252،348		22.3٪

• **صافي الربح بعد الضريبة:**

نتيجة لتطور اعمال المصرف بشكل ملحوظ خلال العام فقد حقق المصرف صافي ارباح بعد الضريبة بلغت (308،526) مليون دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 مقارنة مع صافي ارباح بعد الضريبة بقيمة (252،348) مليون دينار للعام 2024 .

• **صافي ايرادات التشغيل:**

ان اداء المصرف المتميز مكنه من تحقيق صافي ايرادات تشغيلية بلغت (551،372) مليون دينار للسنة المنتهية في كانون الاول 2025 مقارنة مع (452،045) مليون دينار للعام 2024 ويعود ذلك الارتفاع الى الزيادة في جميع بنود الفوائد و العمولات.

• **المصاريف:**

ارتفع اجمالي المصاريف بنسبة (22.5٪) لتصل الى (193،629) مليون دينار لسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 مقارنة مع (158،120) مليون دينار لعام 2024 .

ثانياً: المركز المالي للمصرف:

فيما يلي جدول يبين المركز المالي للصرف (بالمليون دينار)

اسم الحساب	2025	النسبة من الاجمالي	2024	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الموجودات	6،511،856	100.0٪	5،144،233	100.0٪	26.6٪
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	1،722،962	26.5٪	1،864،210	36.2٪	-7.6٪
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563،950	8.7٪	365،983	7.1٪	54.1٪
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	2،786،400	42.8٪	1،781،307	34.6٪	56.4٪
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5،145	0.1٪	4،421	0.1٪	16.4٪
موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة	979،053	15.0٪	920،699	17.9٪	6.3٪
الموجودات الملموسة و الغير ملموسة، صافي	280،995	4.3٪	93،917	1.8٪	199.2٪
حق استخدام البند المؤجر	29،287	0.4٪	22،124	0.4٪	32.4٪
موجودات أخرى	144،064	2.2٪	91،572	1.8٪	57.3٪
المطلوبات	5،557،080	100.0٪	4،446،728	100.0٪	25.0٪
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	157،674	2.8٪	27،259	0.6٪	478.4٪
ودائع العملاء	3،970،614	71.5٪	3،462،694	77.9٪	14.7٪
تأمينات نقدية	888،554	16.0٪	656،147	14.8٪	35.4٪
أموال مقترضة	161،011	2.9٪	161،500	3.6٪	-0.3٪
التزام عقود الإيجار	30،495	0.5٪	23،796	0.5٪	28.2٪
المخصصات المتنوعة	17،203	0.3٪	8،948	0.2٪	92.3٪
مطلوبات أخرى	331،529	6.0٪	106،384	2.4٪	211.6٪
حقوق الملكية	954،776	100.0٪	697،505	100.0٪	36.9٪
رأس المال	520،000	54.5٪	400،000	57.3٪	30.0٪
الاحتياطيات	398،938	41.8٪	291،345	41.8٪	36.9٪
حقوق غير المسيطرين	35،838	3.8٪	6،160	0.9٪	481.8٪

• الموجودات

أرتفعت الموجودات لتصل الى (6،511،856) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع (5،144،233) مليون دينار بنهاية عام 2024 بارتفاع نسبته (26.6٪).

• نقد وارصدة لدى البنك المركزي

انخفض رصيد حساب نقد وارصدة لدى البنوك المركزية عن العام السابق بنسبة (7.6٪) حيث بلغ الرصيد كما بنهاية العام 2025 ماقيمته (1،722،962) مليون دينار مقارنة مع (1،864،210) مليون دينار بنهاية عام 2024، وهذا الرصيد يمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في صناديق المصرف وكذلك الارصدة لدى البنك المركزي العراقي.

• المحفظة الاستثمارية

سعى المصرف إلى توسيع وتنويع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد ، فقد بلغت اجمالي المحفظة الاستثمارية (984،198) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع (925،120) مليون دينار في نهاية عام 2024 بنسبة ارتفاع بلغت (6.4٪).

مرفق أنواع استثمارات المصرف:

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: (لأقرب مليون)

التفاصيل	2025	النسبة من الاجمالي	2024	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
أسهم شركات ـ غير مدرجة في الأسواق المالية	1،870	36.35٪	2،837	64.17٪	34٪-
أسهم شركات ـ مدرجة في الأسواق المالية	2،443	47.48٪	804	18.19٪	204٪
المساهمة في الصناديق الاستثمارية	832	16.17٪	780	17.64٪	7٪
المجموع	5،145	100٪	4،421	100٪	16.38٪

- بلغت أرباح التوزيعات النقدية مبلغ 70،917 ألف دينار عراقي وتعود لأسهم شركات يستثمر بها المصرف كما في31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 47،128 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024.

2. موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: (لأقرب مليون)

التفاصيل	2025	النسبة من الاجمالي	2024	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
سندات مالية حكومية *	109،711	11.21٪	101،815	11.06٪	7.76٪
سندات مالية حكومية و بكفالتها **	850،000	86.82٪	799،542	86.84٪	6.31٪
أذونات خزينة ـ حكومات أخرى ***	19،342	1.98٪	19،342	2.10٪	0.00٪
المجموع	979،053	100.00٪	920،699	100.00٪	6.34٪

* قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية وحسب التفاصيل التالية:

- الاستثمار خلال العام 2023 و 2024 بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 400 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8٪ ولأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.
- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 275 مليار دينار عراقي ويبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8.5٪ ولأجل اربع سنوات وتستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.
- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 100 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 6.5٪ و لأجل سنتين وتستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.
- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (بناء) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 25 مليار دينار عراقي ويبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 7٪ و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراءها بخصم.
- الاستثمار خلال العام 2025 بسندات (الوطنية) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 75 مليار دينار عراقي ويبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 10٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراءها بخصم.

**قام المصرف من خلال فرعه المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2025 بالاستثمار بإذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 4.69٪ و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.

• التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (2،786،400) مليون دينار نهاية عام 2025 بعد أن كانت (1،781،307) مليون دينار لعام 2024 بارتفاع نسبته (56.4٪) ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة منح قروض لقطاع الشركات الكبرى بالإضافة الى التركيز على منح القروض لقطاع الافراد ضمن مبادرة توطين رواتب القطاع العام.

• المطلوبات

ارتفعت المطلوبات بنسبة (25٪) لتصل الى (5،557،080) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع (4،446،728) مليون دينار بنهاية عام 2024.

• الودائع

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة (14.7٪) لتصل الى (3،970،614) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع (3،462،694) مليون دينار بنهاية عام 2024 نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه .

• الأموال المقترضة

• قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2025 بمبلغ 1.066.470 مليون دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيها المصرف من 0.0٪ الى 5.1٪ حسب مبلغ القرض الممنوح.

• قامت مؤسسة التمويل التنموي الدولية (DFC) بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 50 مليون دولار (ما يعادل 65،500،000 الف دينار عراقي) خلال العام 2024 بسعر فائدة فعلية 5٪.

• رأس المال والاحتياطيات

ارتفعت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بنسبة (36.9٪) لتصل الى (954،776) مليون دينار في نهاية عام 2025 مقارنة مع (697،505) مليون دينار بنهاية عام 2024 حيث بلغ مجموع الاحتياطيات لنهاية عام 2025 ما مقداره (398،938) مليون دينار.

• التسهيلات غير المباشرة "العمليات التجارية"

إن الاستراتيجيات التي يتبناها المصرف في تطوير أدواته والخدمات المتنوعة والمميزة التي يقدمها للزبائن اعطاه ميزه تنافسية سواء على صعيد نوعية المنتجات او الخبرات المتطورة التي تلبي احتياجات الزبائن وضمن مساعيه في مجال التطوير وتنمية أعماله في مجال التجارة الخارجية.

قام المصرف بالتركيز على الاعتمادات المستندية لتمويل المستوردات وتوسيع شبكة البنوك المراسلة لديه لخدمة عملائه مع كافة انحاء العالم وذلك تماشيا مع توجيهات البنك المركزي العراقي في زيادة حجم الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (1،458،668) مليون دينار نهاية عام 2025 مقارنة مع (1،319،959) مليون دينار لعام 2024 بزيادة بنسبة (12.6٪) كما في الجدول أدناه:

اسم الحساب	2025	النسبة من الاجمالي	2024	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الاعتمادات مستندية	1،034،912	69.7٪	1،010،385	76.5٪	2.4٪
خطابات الضمان	450،756	30.3٪	309،574	23.5٪	45.6٪
المجموع	1،485،668	100.0٪	1،319،959	100.0٪	12.6٪

• تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج اعماله

النسبة	التفاصيل	2025	2024
العائد على معدل الاصول	صافي الارباح / معدل الاصول	5.29٪	5.53٪
العائد على معدل حقوق الملكية	صافي الارباح / معدل الاحتياطيات ورأس المال	37.35٪	41.97٪
العائد لكل سهم	صافي الارباح / رأس المال	59.33٪	63.09٪
نسبة حقوق الملكية / الموجودات		14.66٪	13.56٪
نسبة التسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	2.98٪	4.05٪
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات ضمن المرحلة الثالثة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	77.77٪	70.56٪
بازل III	حسب تعليمات البنك المركزي	24.87٪	25.52٪
نسبة تغطية السيولة LCR	حسب تعليمات البنك المركزي	110.83٪	150.80٪
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حسب تعليمات البنك المركزي	110.80٪	128.00٪

• بيان مدى كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرف في نهاية عام 2025 نسبة (24.87٪) مقارنة مع (25.52٪) لعام 2024 وفقا للضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III .

ثالثا: معلومات وإيضاحات أخرى.

• سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

أغلق سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية فـي آخر جلسة تداول من العام 2025 على (4.77) دينار.

• السياسة المحاسبية

تم تضمين القوائم المالية الموحدة المرفقة بجميع السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية

• أجور تدقيق وتنظيم الحسابات

تم احتساب أجور التدقيق للعام 2025 استنادا الى تعليمات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالعدد (756) والصادرة في 12/12/2023، حيث بلغت أجور التدقيق (200) مليون دينار لعام 2025 مقارنة مع (247) مليون دينار لعام 2024.

بالإضافة الى احتساب أجور تنظيم الحسابات استنادا الى تعليمات نقابة المحاسبين والمدققين بالعدد (8) والمؤرخ في 02/01/2023 وبنسبة 15٪ من أجور التدقيق حيث بلغت (30) مليون دينار.

بخصوص فرع المصرف في المملكة العربية السعودية فانه يتم تدقيق حسابات الفرع من قبل شركة أرنست ويونغ وشركة كرو كعملية تدقيق مشترك وحسب تعليمات البنك المركزي السعودي.

• الدعاوى القضائية المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الاول 2025 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فأنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علما ان الموقف القانوني للمصرف قوي (كما في 31 كانون الأول 2024 صفر دينار عراقي).

• تقييم المصرف من قبل وكالات التقييم الدولية:

تم تقييم المصرف من قبل وكالتين عالميتين وكالتالي:

• (Capital Intelligence): حصل المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (BB) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقا للبيانات المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

• (Moody's): حصل المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (B3) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقا للبيانات المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

• العقارات والأراضي المملوكة

البناية	نوع العقار	العنوان
بناية الادارة العامة والفرع الرئيسي	ملك صرف	بغداد /شارع السعدون قرب ساحة الفردوس
ارض السليمانية	ملك صرف	السليمانية /شارع سالم
ارض الجادرية	ملك صرف	بغداد /الجادرية قرب تقاطع زها حديد
ارض السعدون	ملك صرف	بغداد /شارع السعدون قرب ساحة الفردوس
بناية فرع اربيل	ملك صرف	اربيل /بختياري شارع-20
بناية المنصور	ملك صرف	بغداد /المنصور

• مبالغ الدعاية والسفر والإعلان والضيافة والتبرعات:

بلغ مجموع المصروفات للأغراض المبينة في أدناه (13،601) مليون دينار عراقي لغرض دعم الخدمات المقدمة للمصرف:

اسم الحساب	2025	2024
دعاية واعلان	10،921	5،561
تبرعات	4	566
الضيافة	516	827
السفر والايفاد	2،160	1،513
المجموع	13،601	8،467

• الاستيرادات والتصدير:

لا توجد اي استيرادات او صادرات خلال السنة المالية 2025.

• التغييرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية:

لا يوجد اي تغييرات او احداث جوهرية توثر على البيانات المالية للمصرف.

• ارصدة الاحتياطي واستخداماته:

تم ذكر تفاصيل الرصيد الاحتياطي واستخداماته ضمن القوائم المالية.

رعايـــــة مؤتمـــر ملتقـــى العراق الاقتصـــادي الثانـــي

المصرف الأهلـــــي العراقي الراعي الذهبي لمؤتمر أسبـــوع المستثمر العالمي

مشاركة المصرف الأهلي العراقي في مؤتمر تفعيل التوقيع الالكتروني لدعم الدفع الالكتروني

مشاركة المصرف الأهلي العراقي كراع ذهبي في معرض ومؤتمر العراق الدولي لتكنلوجيـــــــا المعلومات والاتصالات ITEX

مشاركة المصرف الاهلي العراقي في مؤتمر التأمين في العراق

مشاركة المصرف الأهلي العراقي كراعي ماسي لمؤتمر مكافحة غسل الأموال

المصرف الأهلـــــي العراقي الراعي الفضي لمؤتمر الدولي الأول للمرأة 2025

مشاركة المصرف الأهلي العراقي في مؤتمر ومعرض النفط والغاز والطاقة المتجددة على ارض معرض بغداد الدولي 2025

المصرف الأهلـــــي العراقي الراعي الماسي لمؤتمر الاستثمار والطاقة المتجددة والتمويل الـــــذي أقيم في عمان 2025

مشاركة المصرف الأهلي العراقي في معرض العراق الدولي للنفط والغاز والطاقة والبتروكيماويات 2025 على ارض معرض البصرة الدولي

مشاركة المصرف الأهلي العراقي في معرض بغداد الدولي الدورة 48

المصرف الأهلي العراقي راع فضي للمؤتمر السنـــــوي العاشر للمالية والخدمات المصرفية IFEX

توقيع عقد بين المصرف الأهلي العراقي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، في خطوة تاريخية تُعد الأولى من نوعها في العراق.

المصرف الأهلي العراقي راعي بلاتيني لحدث قمة الاعمال العراقي في بغداد 2025

المصرف الأهلـــــي العراقي الراعي الذهبي في مؤتمر الضريبي لتنمية الاقتصاد وتنشيط الاستثمار

مشاركة المصرف الأهلـــــي العراقي كراعي بلاتيني في مؤتمر العقبة 2025

مشاركة المصرف الأهلي العراقي في معرض زاخو الدولي

المصرف الأهلـــــــي العراقي الراعي الرئيسي لمنتدى ريادة الاعمال الرقمية العراقي 2025

المصرف الأهلـــــــي العراقي الراعي البلاتيني لمؤتمر الكونغرس العربي العالمي للابتكار

شارك المصرف الأهلي العراقي ممثلاً برئيس قطاع الشركات، السيد ياسر كليب، في جلسة حوارية مثمرة مع البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية.

فرع دهوك

فرع الموصل

فرع شارع فلسطين

فرع الدورة

فرع السليمانية

فرع الماس ـ اربيل

فرع الرمادي

فرع زاخو

فرع حي الجامعة

فرع بغداد الجديدة

فرع الجزائر

فرع بوابة العراق

فرع الاعلام

فرع الشعب

المشاركات الإجتماعية CSR

شراء سيارات لصالح مدارس الفرح للأيتام، لدعم الخدمات اللوجستية وتسهيل نقل الطلبة.

إعادة تأهيل قاعة المناقشة في جامعة التكنولوجيا، لدعم البحث العلمي والأنشطة الأكاديمية.

إعادة تأهيل مدرسة ثانوية المتميزات للبنات، بهدف تحسين البيئة التعليمية ودعم تعليم الفتيات.

المشاركات الإجتماعية CSR

تدريب الطلبة الخريجين الجدد ضمن برنامج بنك ردي، بهدف تأهيلهم لسوق العمل وتطوير مهاراتهم المصرفية.

توزيع مكان خياطة للعوائل المتعففة، لتمكينها اقتصادياً وتعزيز فرص العمل المنزلي.

إعادة تأهيل قاعة الحاسبات في كلية الإعلام – جامعة بغداد، بما يسهم في تطوير البنية التحتية التعليمية.

تجهيز وتوزيع سلات غذائية خلال شهر رمضان المبارك، دعماً للعوائل المتعففة.

الجوائز التي حصل عليها المصرف الأهلي العراقي لعام 2025

المصرف الأسرع نمـــــــوا
في قطاع الشركات ٢٠٢٥

جائزة افضل بنك في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة
والمتوسطة في العراق لعام ٢٠٢٥

جائزة أفضل خمسة مدراء تنفيذيين لعام 2025

تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2025

تحية وتقدير،

تنفيذاً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من اعضاء مجلس الادارة كل من السيد (نبيل سمير مكاحله) رئيساً وعضوية كل من السيد (سامر ابراهيم العالول) و السيدة (نعم حسين نعمة) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بان اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا المشتركين(السادة شركة عادل الحسون وشركاه والسادة شركة فؤد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف كما دققت اللجنة البيانات و الجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية و الجداول الخاصة بالمصروفات و الإيرادات المرسلة الى البنك المركزي من قبل الادارة المالية في المصرف والتقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال الشهرية والفصلية وتدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المنتهية في 31/12/2025 و تقرير مجلس الادارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الإيضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها وطنياً و المقررة وبناءً على ما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات وإيضاحات نود ان نبين الآتي:ـ

1. ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لا تخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.
2. ان البيانات قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقاً لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والانظمة والتعليمات النافذة وأنها على قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 31/12/2025.
3. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (السادة شركة عادل الحسون وشركاه والسادة شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) الذي تناول نشاط المصرف مؤكداً سلامة كافة إجراءاته التي تمت استناداً الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية.
4. من خلال مراجعتنا حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015.

ومن الله التوفيق وتقبلوا فائق التقدير،

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

تقرير مراقبي الحسابات

Auditors' Report

المصرف الأهلي العراقي

العدد: ع غ / 10 / 26
التاريخ: 2026/2/4

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين
المصرف الأهلي العراقي
(شركة مساهمة خاصة) ـ بغداد
تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) – بغداد كما في 31/كانون الأول/2025، وقائمة الدخل الموحدة ¬والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقة معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية إدارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالاضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من اية أخطأ جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2025 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وباعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية: ـ

أولاً : متطلبات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات : ـ

ان البيانات المالية والمعلومات قدمت وفق متطلبات إنجاز تدقيق البيانات المالية الواردة بأعمام مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات المرقم (18) في 2025/1/22.

ثانياً : تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: ـ

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استنادا لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يقم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.

ثالثاً : حقوق المساهمين: ـ

1ـ زيادة راس المال:

أقرت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27/ 3/ 2025 زيادة رأسمال المصرف من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة (120،000،000) ألف دينار ليصبح أجمالي راس المال (520،000،000) الف دينار .
وقد اكتملت الإجراءات المتعلقة بهذه الزيادة لراس المال بموجب كتاب وزارة التجارة – دائرة تسجيل الشركات المرقم (14659) والمؤرخ في 2025/5/13.

2ـ توزيع أرباح:

قررت الهيئة العامة للمصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ 2025/3/27 توزيع أرباح بنسبة 20٪ من راس مال المصرف والتي تعادل (80،000،000) ألف دينار، واستنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد (6541/5/9) والمؤرخ في 2025/6/29.

رابعاً : نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير:ـ

لقد بلغت أرباح النشاط المتحققة بعد استقطاع ضريبة الدخل خلال السنة الحالية مبلغ (308،525،290) ألف دينار للمصرف والشركات التابعة له بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة ربحا بعد استقطاع ضريبة الدخل (252،348،010) ألف دينار، أي بزيادة عن السنة السابقة بلغت نسبتها (22٪) ، وكما مبين في قائمة (ب) "قائمة الدخل الموحدة" .

خامساً : الأرصدة النقدية المقيدة:ـ

استنادا الى موافقة البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (17523/2/9) والمؤرخ في 2020/11/26 والذي نص على أطفاء الأرصدة النقدية المقيدة الناتجة عن عملية الاستحواذ على فروع بنك عودة في لبنان والبالغ (100،000،000) دولار أمريكي ما يعادل (146،000،000) ألف دينار خلال (15) سنوات وبشكل سنوي على أن لا يتعدى المخصص السنوي قيمة الأرباح السنوية للمصرف، فقد بلغ المبلغ المطفأ لغاية 31/كانون الأول/2025 (49،972،435) الف دينار، بقسط سنوي يبلغ (8،002،297) ألف دينار إيضاح رقم (5).

سادساً : السيارات المستحوذ عليها:ـ

بخصوص السيارات البالغ عددها سبع سيارات والتي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ مازالت إجراءات نقل ملكيتها باسم المصرف لدى دائرة المرور العامة مستمرة لغاية تاريخ تقريرنا هذا، نوصي بضرورة الإسراع باستكمال إجراءات نقل ملكية هذه السيارات.

سابعاً : الاستثمارات المالية:ـ

تمثل الاستثمارات المالية للمصرف محفظة استثمارية باسهم شركات مدرجة وغير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كذلك سندات حكومة العراق وسندات بناء، حيث لوحظ أن نسبة الاستثمارات الى راس المال والاحتياطيات السليمة بلغت 20٪ وهي تعادل النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة 20٪ وان هذه النسبة احتسبت بعد استبعاد الاستثمارات في سندات حكومة العراق المتداولة بالدولار الأمريكي وأذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي من سقوف أرصدة الاستثمارات.

ثامناً : التسهيلات الائتمانية :ـ

1ـ بلغت التسهيلات الائتمانية للمصرف كما في 31/كانون الأول/2025 (2،911،330،255) ألف دينار بينما بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (101،564،304) ألف دينار حيث تمت زيادته خلال السنة بمبلغ (21،690،211) ألف دينار.
2ـ بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة كما في 31/كانون الأول/2025 (109،480،659) ألف دينار عراقي ألف دينار وتمثل نسبة (3،76٪) من أجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، نوصي بضرورة متابعة وتحصيل هذه التسهيلات المتأخرة ومعالجة أسباب التأخير في تسديدها.

تاسعاً : الموجودات الأخرى:ـ

1ـ أن الموجودات الأخرى تشكل ما نسبة (3٪) من مجموع الموجودات المتداولة، حيث ازداد رصيد السنة الحالية عن السنة السابقة بمبلغ (52،491،861) ألف دينار.

عاشراً : الدعاوى القانونية: ـ

استنادا الى تأييد القسم القانوني للمصرف بخصوص الدعاوى القضائية خلال السنة 2025 ندرج الجدول التالي:

نوع الدعوى	العدد
الدعاوى المقامة ضد المصرف من قبل الغير	7
الدعوى المقامة من قبل المصرف ضد الغير	87

واستنادا الى تقدير الإدارة والمشاور القانوني فانه من المستبعد أن يترتب على المصرف أي التزامات مالية مقابل هذه القضايا.

احد عشر : موجودات المصرف:ـ

أن الموجودات الثابتة للمصرف ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة، عدا ما تم ذكره في "خامسا" أعلاه بخصوص السيارات التي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ والتي مازالت مسجلة باسم مصرف عودة اللبناني /العراق.

اثنا عشر : كفاية رأس المال:ـ

استنادا لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (110) لسنة 2022 المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III)ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية راس المال (23،91٪).

ثلاثة عشر : البيانات المالية الموحدة:ـ

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحده للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) مع الشركات المدرجة أدناه:
1ـ شركة المال العراقي المحدودة وتبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (100٪) من رأسمالها البالغ (1،000،000) ألف دينار.
2ـ شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات والآليات والمكائن والمعدات محدودة المسؤولية تبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (51٪) من رأسمالها البالغ (10،000،000) ألف دينار.
3ـ شركة الاتحاد الدولية للتامين بنسبة (51 ٪) من رأسمالها البالغ (5،000،000) ألف دينار حيث تمت عملية الشراء نهاية شهر كانون الأول 2025/ (إيضاح رقم 42)
4ـ شركة بوابة العراق الألكترونية للخدمات المالية بنسبة (51 ٪) من رأسمالها البالغ (10،000،000) ألف حيث تمت عملية الشراء نهاية شهر كانون الأول /2025. (إيضاح رقم 40)
5ـ شركة المستقبل الرقمي للخدمات التوزيع الألكتروني والتجارة العامة المحدودة بنسبة (51 ٪) من رأسمالها البالغ (1،000،000) ألف دينار حيث تمت عملية الشراء نهاية شهر كانون الأول /2025. (إيضاح رقم 41).
وتجدر الإشارة الى أن عملية التوحيد استندت الى موازين المراجعة لهذه الشركات لعدم صدور القوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات الخارجيين لهذه الشركات ، كما وان عملية التوحيد للشركات الثلاثة التي تم الاستثمار فيها نهاية السنة الحالية تمت على مستوى قائمة المركز المالي دون قائمة الدخل كون عملية الشراء تمت نهاية شهر كانون الأول 2025.

اربعة عشر : فرع المصرف في المملكة العربية السعودية:ـ

كانت نتائج الفرع خلال السنة الحالية وكانت نتائج نشاطه خسارة بمبلغ (1،711،246) ألف دينار بعد ضريبة الدخل، ولغاية تاريخ تقريرنا هذا لم تصدر القوائم المالية المدققة من قبل مراقب الحسابات الخارجي لهذا الفرع لغاية تاريخ تقريرنا هذا حيث تمت عملية التوحيد مع فروع المصرف في العراق استنادا الى ميزان المراجعة وغير مدقق من قبلنا.

.

خمسة عشر: نافذة مزاد بيع العملة: ـ

بلغ حجم المشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الأول 2025 بمبلغ (17،828،267) ألف دولار أميركي وتم تحقيق عمولات بمبلغ (162،124،929) ألف دينار.

ستة عشر : غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:ـ

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة
بـ "غسيل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الإرهاب" لم يتم الإبلاغ عنها حيث قامت إدارة المصرف خلال السنة الحالية بإبلاغ مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن عدد من حالات اشتباه بغسيل أموال ، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسيل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً للانظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أن المصرف الأهلي العراقي يعتمد الأجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:
1ـ محرك بحث (OFAC) يحتوي عل القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل يومي/شهري وأية حوالات صادرة / واردة قبل تنفيذها، وان القوائم السوداء يتم تحديثها بصورة مستمرة من خلالها.
2ـ محرك بحث (CBS) يتم من خلاله البحث والاستعلام الائتماني للزبائن.
3ـ النظام الألكتروني (AML Profiling) المفعل والخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة البنك الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، علما ان السيناريوهات المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي متوفرة في النظام.
4ـ النظام المصرفي (T24) المفعل يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقا لدرجة المخاطر"Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML Profiling).

سبعة عشر : تقارير الامتثال: ـ

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسلة الى البنك المركزي والمرسلة الى مجلس ادارة هذا المصرف حيث قامت إدارة المصرف بالعمل الجدي لغرض الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعة التدقيق وتم أرسال التقارير الدورية بالأوقات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.

ثمانية عشر : مسار الإصلاح المصرفي: ـ

استنادا الى محضر اجتماع مجلس إدارة المصرف بتاريخ 2025/8/27 بجلسته الاعتيادية المرقمة (13) اتخذ المجلس قراره المرقم (2025/77) بالاستمرار بوضعه الحالي دون اللجوء الى خيار الدمج أو التصفية.

تسعة عشر: الإيضاحات الأخرى: ـ

1ـ تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسساتية: ـ

اطلعنا على الأداء الخاص بدليل الحوكمة المؤسسية للمصرف وفي رأينا أن المصرف ممتثل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية وبحسب نموذج مشروع بطاقة الأداء المتوازي وان مجلس الادارة وادارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسيه والخاص بممارسات الإفصاح والشفافية.

2ـ نتائج تدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي :ـ

تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي الخاصة بالموازنات الفصلية واية اجراءات تنفيذية اخرى يحددها البنك المركزي للمصرف. مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي ايضاً.

3ـ المراسلات مع البنك المركزي العراقي:ـ

من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقاريرالشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهريه ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسلة للبنك المركزي العراقي.

4ـ الأنظمة المعتمدة في عملية التسجيل للمصرف:ـ

ان المصرف يعتمد الانظمة الالكترونية في عمليات التسجيل المعاملات المالية وفقا لنظام المصرفي (T24) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امنه وبطريقة حفظ سليمة.

5ـ الأرصدة لدى المصارف المراسلة:ـ

بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المراسلة في الخارج (18٪) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في 31/كانون الأول/2025 وهي نسبة لا تتجاوز نسبة (20٪) المحددة من قبل البنك المركزي.

6ـ مراكز النقد الأجنبية: ـ

قام المصرف باحتساب نسبة مراكز النقد الأجنبية وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (16٪) كما في 31/كانون الأول/2025 وهي مركز نقد مدين (Long FX position) وهي لا تتجاوز نسبة 20٪ الى راس المال والاحتياطيات السليمة.

7ـ الملاءة والسيولة المالية: ـ

أـ بلغت نسبة (أرصدة النقد والمصارف الى ودائع عملاء) 57،6 ٪ وهي نسبة متوسطة.

بـ بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) 111٪ بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100٪.

ج- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) 111٪ بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100٪.

أن النسب أعلاه هي قريبة جدا من النسب المعيارية، وبالتالي فانه لا توجد مخاوف عالية من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خلال الفترة اللاحقة.

8ـ تطبيق المعيار الدولي رقم (9): ـ

أن المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) حيث بلغ رصيد المخصصات من تطبيق هذا المعيار (161،337،832) ألف دينار وكما موضح في الجدول أدناه:

اسم الحساب	رصيد المخصص 2025/1/1 ألف دينار	التغيير خلال السنة ألف دينار	رصيد المخصص 2025/12/31 ألف دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية – إيضاح رقم (5)	42،355،660	8،135،071	50،490،731
تسهيلات ائتمانية مباشرة – إيضاح رقم (7)	79،874،093	21،690،211	101،564،304
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – إيضاح رقم (8)	322،699	28،070	350،769
بنود خارج قائمة المركز المالي – إيضاح رقم (17)	7،902،538	1،029،490	8،932،028
المجموع	**130،454،990**	**30،882،842**	**161،337،832**

9ـ المطلوبات الأخرى: ـ

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفاصيلها في الإيضاح رقم (19) من القوائم المالية مبلغ (274،374،634) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة ارصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها الرصيد بالتأكيد على المبالغ المادية (الجوهرية).

10ـ الائتمان النقدي لأكبر (20) زبون:ـ

بلغ رصيد اكبر (20) زبونا تم منحهم ائتمان نقدي (436،590،439) الف دينار وتشكل نسبة (15٪) من حجم الائتمان النقدي الممنوح لزبائن المصرف، مما يعني أن نسبة تركز الائتمان لدى هذا العدد القليل من الزبائن مرتفعة نوعا ما ، نوصي بضرورة أن يكون المنح لزبائن اكثر وبمبالغ تسهيلات اقل.

11ـ التركزات الائتمانية: ـ

بلغت نسبة التركز الائتماني لشركة (ديمه ني مانك للاستثمار الصناعي المحدودة) (10،19٪) من راس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بخصوص تجاوز النسبة المقررة والمحددة بموجب المادة (13) من تعليمات رقم 4 لسنة 2010 بموجب كتابه المرقم (5236/5/9) والمؤرخ في 2025/5/20 على ألا تتجاوز نسبة 15٪.

12ـ فجوة السيولة: ـ

من خلال مراجعة الائتمان النقدي والبالغ رصيده كما في 31/كانون الأول /2025 (2،911،330،255) ألف دينار لوحظ بان اغلب هذا الائتمان ممنوح للفترات تتراوح من سنة ولغاية خمسة سنوات في حين يقابلها ودائع لزبائن المصرف حيث أن اغلبها مستحقة السداد فورا كما و بلغ مجموع أرصدة الحسابات الجارية تحت الطلب وحسابات التوفير (4،128،287،600) ألف دينار مما يعني أن المصرف يمنح ائتمان نقدية طويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل وبالتالي يؤدي ذلك الى مخاطر عالية تؤدي الى أن تكون هنالك فجوة سيولة نقدية سالبة.

13ـ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: ـ

كما في 31 كانون الأول 2025 يوجد تسهيلات ائتمانية نقدية وتعهدية ممنوحة لأشخاص ذوي صلة بمبلغ (71،305،751) وبنسبة (13،38٪) من راس المال والاحتياطيات السليمة وفقا للإيضاح رقم (45) من البيانات المالية.

14ـ بلغت مكافئات وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة الحالية (598،900) ألف دينار.

15ـ سعر السهم لمصرف في سوق العراق للأوراق المالية حسب أخر نشرة لسنة 2025 هو (4،770) دينار.

عشرون : غرامة البنك المركزي: ـ

استناداً الى كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد 9170/8/9 والمؤرخ في 2025/9/8 قام البنك المركزي العراقي بتسوية المبالغ المستقطعة والتي كان يعتبرها تحميلات إضافية من زبائن المصرف على التحويلات الخارجية حيث تم إعادة مبلغ (27،612،176) ألف دينار واعتبار مبلغ (2،388،624) ألف دينار كغرامات تم تبويبها على حساب المصاريف "غرامات وتعويضات".

واحد وعشرون : الأحداث اللاحقة: ـ

استنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (287/5/9) والمؤرخ في 2026/1/12 فرض غرامة إضافية على المصرف بمبلغ صافي (5،156،073) الف دينار متعلقة بفروقات غرامات التصاريح الكمركية والتي فرضها سابقا البنك المركزي العراقي عن التصاريح الخاصة بسنة 2012 حيث تم استقطاعها من حساب المصرف المفتوح لدى البنك المركزي العراقي ، حيث تم تسجيلها على حسابات الغرامات خلال السنة الحالية ضمن بيان الدخل كأحداث لاحقة وستقوم إدارة المصرف بمتابعة الموضوع مع البنك المركزي العراقي.

وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

1ـ أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.

2ـ أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.

3ـ أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

4ـ أن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.

الـــرأي

بناءاً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا ان البيانات المالية الموحدة "المصرف الاهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي الموحد للمصرف كما في 31/ كانون الأول/2025 ونتائج نشاط المصرف الموحدة وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذات التاريخ.

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)

علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات
(تضامنية)

القـوائـم الماليـة المـوحّدة
كما في 31 ديسمبـر 2025

Consolidated Financial Statements
As of December 31, 2025

المصرف
الأهلي العراقي

القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
		ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	1.722.961.574	1.864.209.530
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	563.950.069	365.983.012
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	6	5.145.362	4.421.460
تسهيلات ائتمانية مباشرة ـ بالصافي	7	2.786.399.800	1.781.306.690
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	8	979.053.084	920.699.421
ممتلكات ومعدات ـ بالصافي	9	88.707.940	61.458.107
موجودات غير ملموسة ـ بالصافي	10	192.287.083	32.458.628
حق استخدام البند المؤجر	11	29.287.449	22.124.241
موجودات أخرى	12	144.063.694	91.571.833
مجموع الموجودات		**6.511.856.055**	**5.144.232.922**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	13	157.673.529	27.258.549
ودائع عملاء	14	3.970.614.071	3.462.694.445
تأمينات نقدية	15	888.554.284	656.147.163
أموال مقترضة	16	161.010.844	161.500.173
التزام عقود الإيجار	11	30.495.445	23.796.380
مخصصات متنوعة	17	17.202.624	8.948.470
مخصص ضريبة الدخل	18	57.154.852	42.318.851
مطلوبات أخرى	19	274.374.634	64.063.958
مجموع المطلوبات		**5.557.080.283**	**4.446.727.989**
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	20	520.000.000	400.000.000
إحتياطي إجباري	21	46.010.860	30.643.160
إحتياطي توسعات		7.500.000	4.500.000
فروقات ترجمة		286.385	286.385
احتياطي القيمة العادلة		795.320	123.467
أرباح مدورة	22	344.345.448	255.792.166
مجموع حقوق الملكية		**918.938.013**	**691.345.178**
حقوق غير المسيطرين		**35.837.759**	**6.159.755**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**6.511.856.055**	**5.144.232.922**

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

نوار زياد طارق
الادارة المالية
رقم العضوية:29682

خضوعا لتقريرنا بتاريخه بغداد في 2026/2/4 والمرقم ع غ / 10 / 26

علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه (تضامنية)

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
227,798,067	307,285,292	23	الفوائد الدائنة
(61,545,118)	(79,604,772)	24	الفوائد المدينة
166,252,949	**227,680,520**		**صافي إيرادات الفوائد**
276,044,916	297,063,643	25	صافي إيرادات العمولات
442,297,865	**524,744,163**		**صافي إيرادات الفوائد والعمولات**
8,594,199	25,960,403	26	صافي أرباح عملات أجنبية
1,152,203	667,462	27	إيرادات أخرى
452,044,267	**551,372,028**		**إجمالي الدخل**
(37,267,702)	(49,611,158)	28	نفقات الموظفين
(23,264,778)	(26,861,901)	9,10,11	استهلاكات وإطفاءات
(62,021,387)	(81,966,323)	29	مصاريف أخرى
(3,332,528)	(4,236,912)	12	التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون
(842,781)	(70,272)	17	مصروف مخصصات متنوعة
(126,729,176)	**(162,746,566)**		**مجموع المصاريف**
325,315,091	**388,625,462**		**الأرباح قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة**
(31,390,381)	(30,882,842)	7	مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
293,924,710	**357,742,620**		**الربح قبل الضريبة**
(41,576,700)	(49,217,330)	18	مصروف ضريبة الدخل
252,348,010	**308,525,290**		**الربح للسنة**
			ويعود الى:
251,229,130	306,920,982		مساهمي البنك
1,118,880	1,604,308		حقوق غير المسيطرين
252,348,010	**308,525,290**		
دينار عراقي	دينار عراقي		
0.701	0.653	30	**الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك**

نوار زياد طارق
الادارة المالية
رقم العضوية:29682

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
		ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الربح للسنة		308،525،290	252،348،010
صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية و أدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	6	671،853	64،069
مجموع الدخل الشامل للسنة		309،197،143	252،412،079
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:			
مساهمي البنك		307،592،835	251،293،199
حقوق غير المسيطرين		1،604،308	1،118،880
		309،197،143	**252،412،079**

القوائم المالية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2025

1 كانون الثاني 2025	رأس المال المكتتب به والمدفوع	إحتياطي إجباري	إحتياطي توسعات	احتياطي القيمة العادلة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	أرباح محورة	مجموع حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في بداية السنة	**400.000.000**	**30.643.160**	**4.500.000**	**123.467**	**286.385**	**255.792.166**	**691.345.178**	**6.159.755**	**697.504.933**
ارصدة ناتجة عن الاستحواذ	-	-	-	-	-	-	-	28.073.696	28.073.696
الربح للسنة	-	-	-	-	-	306.920.982	306.920.982	1.604.308	308.525.290
صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	671.853	-	-	671.853	-	671.853
تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات نقدية (إيضاح رقم 44)	-	-	-	-	-	(80.000.000)	(80.000.000)	-	(80.000.000)
توزيعات أسهم (إيضاح رقم 44)	120.000.000	-	-	-	-	(120.000.00)	-	-	-
الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات	**520.000.000**	**30.643.160**	**4.500.000**	**795.320**	**286.385**	**362.713.148**	**918.938.013**	**35.837.759**	**954.775.772**
أحتياطي توسعات (إيضاح رقم 22)	-	-	3.000.000	-	-	(3.000.000)	-	-	-
إحتياطي إجباري (إيضاح رقم 21)	-	15.367.700	-	-	-	(15.367.700)	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الاول 2025	**520.000.000**	**46.010.860**	**7.500.000**	**795.320**	**286.385**	**344.345.448**	**918.938.013**	**35.837.759**	**954.775.772**

1 كانون الثاني 2024	رأس المال المكتتب به والمدفوع	إحتياطي إجباري	إحتياطي توسعات	احتياطي القيمة العادلة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	أرباح محورة	مجموع حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في بداية السنة	**300.000.000**	**17.863.445**	**1.000.000**	**59.398**	**286.385**	**180.840.057**	**500.049.285**	**5.040.875**	**505.090.160**
الربح للسنة	-	-	-	-	-	251.229.130	251.229.130	1.118.880	252.348.010
صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	-	-	-	66.763	-	-	66.763	-	66.763
تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	(2.694)	-	2.694	-	-	-
توزيعات نقدية	-	-	-	-	-	(60.000.000)	(60.000.000)	-	(60.000.000)
توزيعات أسهم	100.000.000	-	-	-	-	(100.000.000)	-	-	-
الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات	**400.000.000**	**17.863.445**	**1.000.000**	**123.467**	**286.385**	**272.071.881**	**691.345.178**	**6.159.755**	**697.504.933**
أحتياطي توسعات	-	-	3.500.000	-	-	(3.500.000)	-	-	-
إحتياطي إجباري	-	12.779.715	-	-	-	(12.779.715)	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الاول 2024	**400.000.000**	**30.643.160**	**4.500.000**	**123.467**	**286.385**	**255.792.166**	**691.345.178**	**6.159.755**	**697.504.933**

القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2025

	إيضاحات	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
		ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الأنشطة التشغيلية:			
ربح السنة قبل الضريبة		357,742,620	293,924,710
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	11g10g9	26,861,901	23,264,778
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة	7	30,882,842	31,390,381
التدني في قيمة أصول مستملكة وفاء لديون	12	4,236,912	3,332,528
مصروف مخصصات متنوعة	17	70,272	842,781
خسائر (أرباح) بيع ممتلكات و معدات		(307,582)	(188,521)
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		**419,486,965**	**352,566,657**
التغير في الموجودات والمطلوبات			
التسهيلات الائتمانية المباشرة		(1,026,783,321)	(492,407,835)
الموجودات الأخرى		(56,543,273)	(63,586,148)
أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي		(207,872,019)	(64,828,420)
ودائع العملاء		507,919,626	536,125,160
التأمينات النقدية		232,407,121	389,375,118
مطلوبات أخرى		207,130,917	18,483,698
مخصصات متنوعة مدفوعة		(61,577)	(1,589,851)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة		**75,684,439**	**674,138,379**
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	18	**(42,549,588)**	**(38,701,640)**
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		**33,134,851**	**635,436,739**
الأنشطة الاستثمارية			
بيع او (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(52,049)	(181,340)
المتحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		-	40,930
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(58,381,733)	(556,886,718)
شراء ممتلكات ومعدات		(22,536,202)	(16,038,991)
المتحصل من بيع ممتلكات و معدات		367,443	367,443
شراء موجودات غير ملموسة		(170,059,210)	(13,364,672)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(250,661,751)**	**(586,063,348)**
الأنشطة التمويلية			
المتحصل من الأموال المقترضة		85,439,275	89,333,803
تسديد الأموال المقترضة		(85,928,604)	(45,134,004)
توزيعات أرباح نقدية		(75,084,262)	(56,248,042)
دفعات التزام عقود الإيجار ـ الأصل		(8,406,032)	(5,276,281)
مساهمة غير المسيطرين من رأسمال الشركة التابعة		28,073,696	-
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		**(55,905,927)**	**(17,324,524)**
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(273,432,827)	32,048,867
النقد ومافي حكمه في بداية السنة		1,536,896,598	1,504,847,731
النقد ومافي حكمه في نهاية السنة	31	**1,263,463,771**	**1,536,896,598**

القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة (على مستوى المنشأة)

كما في 31 كانون الأول 2025

	المصرف الاهلي العراقي فروع جمهورية العراق	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	الشركات التابعة	الاجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الفوائد الدائنة	290,800,131	8,471,569	8,013,592	307,285,292
الفوائد المدينة	(75,943,996)	(1,849,444)	(1,811,332)	(79,604,772)
صافي إيرادات الفوائد	**214,856,135**	**6,622,125**	**6,202,260**	**227,680,520**
صافي إيرادات العمولات	294,970,280	2,132,585	(39,222)	297,063,643
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**509,826,415**	**8,754,710**	**6,163,038**	**524,744,163**
صافي أرباح عملات أجنبية	26,008,365	(47,962)	-	25,960,403
إيرادات أخرى	601,332	-	66,130	667,462
إجمالي الدخل	**536,436,112**	**8,706,748**	**6,229,168**	**551,372,028**
نفقات الموظفين	(45,472,823)	(3,133,994)	(1,004,341)	(49,611,158)
استهلاكات وإطفاءات	(24,547,001)	(2,139,618)	(175,282)	(26,861,901)
مصاريف أخرى	(76,597,806)	(4,876,486)	(492,031)	(81,966,323)
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون	(4,236,912)	-	-	(4,236,912)
مصروف مخصصات متنوعة	65,330	(135,602)	-	(70,272)
مجموع المصاريف	**(150,789,212)**	**(10,285,700)**	**(1,671,654)**	**(162,746,566)**
الأرباح قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة	**385,646,900**	**(1,578,952)**	**4,557,514**	**388,625,462**
مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	(30,015,461)	(188,678)	(678,703)	(30,882,842)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**355,631,439**	**(1,767,630)**	**3,878,811**	**357,742,620**
مصروف ضريبة الدخل	(48,648,951)	56,384	(624,763)	(49,217,330)
الربح (الخسارة) للسنة	**306,982,488**	**(1,711,246)**	**3,254,048**	**308,525,290**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(1) معلومات عامة

إن المصرف الأهـلي العـراقي (المصرف) هو شركة مسـاهمة خاصـة عراقية تأسـس بتاريخ 2 كانون الثاني 1995 بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش /582، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد.
يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الواحد و الاربعون المنتشرة داخل العراق و فرع المملكة العربية السعودية بالاضافة الى ثلاث مكاتب والشركات التابعة له وهي شركة المال العراقي (مملوكة 100٪) وشركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و الآليات و المكائن و المعدات (مملوكة 51٪).
كما في 31 كانون الاول 2025 قام المصرف بالمساهمة بشركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية وقد بلغت مساهمته 51٪ من رأسمال الشركة وشركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني و خدمات النظم و البرمجيات الالكترونية و التجارة العامة محدودة المسؤولية وقد بلغت مساهمته 51٪ من رأسمال الشركة و شركة الاتحاد الدولية للتأمين مساهمة خاصة وقد بلغت مساهمته 51٪ من رأسمال الشركة.
ان أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.
تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم 3/2026 بتاريخ 9 شباط 2026.

(2) السياسات المحاسبية

(2_1) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة شركة المال العراقي (مملوكة 100٪) وشركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و الآليات و المكائن و المعدات (مملوكة 51٪) وشركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية (مملوكة 51٪) وشركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني و خدمات النظم و البرمجيات الالكترونية و التجارة العامة محدودة المسؤولية (مملوكة 51٪) و شركة الاتحاد الدولية للتأمين مساهمة خاصة (مملوكة 51٪) بناءا على موازين المراجعة للشركات كما في 31 كانون الاول 2025 حيث يتم تعديلها وفقا لمتطلبات لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة.
إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(2_2) أهم السياسات المحاسبية

أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للمصرف والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في 31 كانون الاول 2025.
تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركات التابعة. تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وفرع المصرف في المملكة العربية السعودية وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة (شركة المال العراقي (مملوكة 100٪) وشركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و الآليات و المكائن و المعدات (مملوكة 51٪) وشركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية (مملوكة 51٪) وشركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني و خدمات النظم و البرمجيات الالكترونية و التجارة العامة محدودة المسؤولية (مملوكة 51٪) و شركة الاتحاد الدولية للتأمين مساهمة خاصة (مملوكة 51٪)).

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف. يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ الاستبعاد وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

• قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف.
• القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

• تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات التحويل ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة.
• لا يجوز اعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
• لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
• يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ المصرف بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة وليست قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).
إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أوغير مباشر.
- المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للمصرف عندما يصبح المصرف طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء. يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.
تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.
إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه.

الموجودات المالية

أ) الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

ب) القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للمصرف القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الآخر
- يمكن للمصرف تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

ج) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم المصرف بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال المصرف لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

د) تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد المصرف نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.
يتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.
ياخذ المصرف في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع المصرف حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم المصرف بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة
عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.
تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

هـ) الموجودات المالية ـ تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.
في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

و) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

ز) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناة.

التدني

يقوم المصرف بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر- ادوات الدين
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

تقاس جميع الموجودات المالية الاخرى باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالقيمة المعادلة.

يقوم المصرف بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها المصرف أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة العراقية بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة العراقية دون خسائر ائتمانية.

عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني إئتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام المصرف بنمح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلا من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير، لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة عوامل مثل عائدات السندات و التصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطوَر داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم المصرف باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان. نتيجةً لذلك، يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمصرف، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص المصرف لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم المصرف المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال المصرف ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، ياخذ المصرف في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، والاحداث مثل البطالة أو الافلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييرًا معينًا، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى. وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من 40 يومًا، يعتبر المصرف أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم المصرف بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج المصرف سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

• العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواثيق.

وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، يتم عندها ؛

• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف، يحدد المصرف ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمصرف، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة المصرف على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات المصرف السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم المصرف باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم المصرف بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن المصرف يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع المصرف. يقوم المصرف بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر المصرف في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

• التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
• عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

ممتلكات ومعدات

• تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

	٪
مباني	2
معدات وأجهزة وأثاث	20
وسائط نقل	20

• عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.
• يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
• يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.
لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.
يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 20٪ سنوياً.

عقود الايجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز "وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

يتم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموما لمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التأجيري في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية لإلتزام عقد الايجار معدلة لدفعات الايجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل و أو اعادة الأصل الى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل بإستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أوالمتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً بإستخدام معدل الفائدة المحدد ضمنياً في عقد الإيجار، واذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم إستخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،

عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل او في يتم تسجيلها بيان الربح أو الخسارة اذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفاؤها بالكامل.

- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإعتراف المبدئي أخذاً بعين الإعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،

• المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
• سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى المصرف النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن المصرف على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الايجار بناءاً على التكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد او الإنهاء للعقد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى المصرف حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات".

تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للمصرف.

تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التدني في الموجودات الغير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية ألأخرى.

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة الارباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ب) مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

ج) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي المصرف الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات المصرف. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.
عندما يبادل المصرف أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج المصرف التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد هذه الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.
تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق .
إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية والمؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

أدوات حقوق الملكية

أ) راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي العراقي.
يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.
يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصروفات فوائد " في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .
معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.
تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم الاستمرار باحتساب الفوائد عليها وتعليقها خلال نفس الفترة. أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للمصرف أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمصرف العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.
العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

حددت القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:
• فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
• فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
• فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
• فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي اعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس المطلوبات او الموجودات، أو الاعتراف بالارباح والخسائر ذات الصلة على اساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

• إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
• إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
• إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لقد اختار المصرف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و ارباح اسهم ذات الصلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي:

• بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
• بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
• بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على المصرف إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات المصرف فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(3) التغيرات و الاحكام في السياسات المحاسبية الجوهرية

(3_1) التغيرات في السياسات المحاسبية الجوهرية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024، باستثناء أن المصرف قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025:

أـ المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم تطبيقها من قبل المصرف :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الايجار في عمليات البيع وإعادة التأجير
أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على "البائع – المستأجر" استخدامها في قياس التزامات عقود الايجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام "البائع – المستأجر" بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.
سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.
من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

ـ تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
ـ الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
ـ ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
ـ وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.
بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهرا.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم المصرف حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

ترتيبات تمويل الموردين ـ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات ايضا افصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.
سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.
من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

عدم القابلية للتبادل – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية". تبين التعديلات كيفية تقييم المنشأة لقابلية تحويل أية عملة وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم وجود قابلية لتحويل تلك العملة. تتطلب التعديلات أيضًا الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية الموحدة من فهم كيف يؤثر أو من المتوقع أن يؤثر، عدم إمكانية تحويل أية عملة إلى عملة أخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.
تم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة عرض المعلومات المقارنة.
لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:
معيار التقارير المالية الدولي رقم (18): العرض والإفصاح في القوائم المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18)، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". يقدم المعيار الجديد متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك تحديد المجاميع والمجامع الفرعية. كما يتطلب من المنشآت تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى أحدى الخمس فئات التالية: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضريبة الدخل، والعمليات المتوقفة، علماً أن الفئات الثلاث الأولى هي الفئات الجدية وفقاً لمتطلبات المعيار.
كما يتطلب المعيار أيضاً الإفصاح عن مقاييس الأداء المستخدمة من قبل الإدارة والتي تم تحديدها حديثاً ، والأرصدة الفرعية للإيرادات والمصروفات التي تستخدمها الادارة، وكما يتضمن المعيار متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على الأدوار المحددة لكل من القوائم المالية الأساسية والايضاحات المتعلقة بها.
بالإضافة إلى ذلك، أُجريت تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية". تشمل هذه التعديلات تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة من الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية وإزالة الخيارات المتعلقة بتصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. كما توجد تعديلات على عدة معايير أخرى متعلقة بإصدار المعيار الجديد.

سيتم تطبيق المعيار والتعديلات على المعايير الأخرى والمتعلقة بإصدار المعيار بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه.
يعمل المصرف حاليا على تحديد كافة التأثيرات التي ستترتب على القوائم المالية الأساسية والملاحظات التوضيحية نتيجة لهذه التعديلات.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (19): الإفصاحات للمنشآت التابعة بدون مسؤولية عامة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2024 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (19)، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات إفصاح مخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض، الواردة في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لتكون المنشأة مؤهلة، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة وفقا لتعريف معيار التقارير المالية الدولي رقم (10)، ولا تتحمل مسؤولية عامة، ويجب أن تكون لديها شركة أم (الرئيسية أو متوسطة) تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.
سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه.
لا يتوقع أن يكون لهذ المعيار أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

(2ـ3) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة المصرف القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.
يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.
في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناءً على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تمّ تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح المصرف الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة المصرف.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.
لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الاولى والثانية والثالثة).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة.
يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأدة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.
ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسبًا، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيميين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيميين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
نقد في الخزينة	414,144,730	415,914,682
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	535,577,097	886,112,983
ودائع لأجل لدى البنك المركزي	3,492,970	174,332
متطلبات الاحتياطي القانوني *	761,915,657	558,360,248
إحتياطيات تامينات خطابات ضمان**	7,831,120	3,647,285
صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية	**1,722,961,574**	**1,864,209,530**

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 12/5/2025 والخاصة بنسب الاحتياطي الالزامي، يبين الجدول أدناه النسب الجديدة المعتمدة:

		31 كانون الأول 2025		31 كانون الأول 2024	
		دينار عراقي وعملات أخرى	دولار امريكي	دينار عراقي وعملات أخرى	دولار امريكي
ودائع القطاع الخاص	حسابات الجارية وذات الطبيعة الجارية	٪18	٪20	٪18	٪18
	حسابات التوفير ولآجل			٪13	٪13
ودائع القطاع الحكومي	حسابات الجارية وذات الطبيعة الجارية	٪20	٪20	٪22	٪18
	حسابات التوفير ولآجل			٪22	٪13

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 29 أيار 2017 تم البدء بحجز مبالغ كتأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة 7٪ من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها. وقد تم تعديل نسبة الاحتياطي لتصبح 3٪ من قيمة صافي خطابات الضمان حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 2/9/510 بتاريخ 30 كانون الاول 2019.

إفصاح الحركة على النقد و الأرصدة لدى البنوك المركزية ذات العلاقة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة(جميع الارصدة ضمن المرحلة الاولى) :

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في بداية السنة	1,864,209,530	1,832,757,355
الأرصدة الجديد خلال العام	257,749,639	985,816,898
الأرصدة المسددة	(398,997,595)	(954,364,723)
إجمالي الرصيد	**1,722,961,574**	**1,864,209,530**

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
حسابات جارية	108.403.999	884.263	83.421.301	60.347.434	191.825.300	61.231.697
ودائع لأجل	1.000.000	-	-	-	1.000.000	-
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان	-	-	275.615.500	201.106.975	275.615.500	201.106.975
* الارصدة المحتجزة	-	-	146.000.000	146.000.000	146.000.000	146.000.000
مخصص مقابل الارصدة	-	-	(50.490.731)	(42.355.660)	(50.490.731)	(42.355.660)
المجمـوع	**109.403.999**	**884.263**	**454.546.070**	**365.098.749**	**563.950.069**	**365.983.012**

ـ بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 303.545.852 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 233.968.068 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 .

* يبلغ رصيد اطفاء الارصدة المحتجزة كما في 31 كانون الاول 2025 (49.972.435) الف دينار عراقي مقابل مبلغ (41.970.138) الف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 .

افصاح الحركة على الأرصدة والايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ذات العلاقة بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

31 كانون الاول 2025	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	262.210.985	-	146.127.687	408.338.672
الارصدة الجديد خلال السنة	263.702.078	-	-	263.702.078
الأرصدة المسددة	(57.599.950)	-	-	(57.599.950)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**468.313.113**	**-**	**146.127.687**	**614.440.800**

31 كانون الاول 2024	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	228.310.756	-	146.127.687	374.438.443
الارصدة الجديد خلال السنة	98.850.081	-	-	98.850.081
الأرصدة المسددة	(64.949.852)	-	-	(64.949.852)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**262.210.985**	**-**	**146.127.687**	**408.338.672**

إفصاح الحركة على مخصص التدني على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الاول 2025	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة	258.127	-	42.097.533	42.355.660
خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات	132.774	-	8.002.297	8.135.071
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**390.901**	**-**	**50.099.830**	**50.490.731**

31 كانون الاول 2024	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
اجمالي الرصيد كما في بداية السنة	-	-	34.095.236	34.095.236
خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات	258.127	-	8.002.297	8.260.424
اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**258.127**	**-**	**42.097.533**	**42.355.660**

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية		
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	2.443.744	804.261
مجموع الموجودات المالية المتوفر لها أسعار سوقية	**2.443.744**	**804.261**
الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية		
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	1.869.747	2.837.377
صناديق استثمارية	831.871	779.822
مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية	2.701.618	**3.617.199**
اجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	**5.145.362**	**4.421.460**

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رصيد أول المدة	4.421.460	4.214.287
الاضافات	52.049	184.034
الاستبعادات	-	(40.930)
احتياطي التغير في القيمة العادلة	671.853	64.069
الرصيد في نهاية السنة	**5.145.362**	**4.421.460**

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	712.772	341.263
قروض وكمبيالات *	1.856.480.736	1.213.356.392
بطاقات الائتمان	5.258.324	3.608.954
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	6.469.622	6.113.616
قروض وكمبيالات *	921.756.473	608.238.738
منشآت صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	664	32.814
قروض وكمبيالات *	120.651.664	46.398.442
المجمـــوع	**2.911.330.255**	**1.878.090.219**
ينزل: فوائد معلقة	(23.366.151)	(16.909.436)
ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة	(101.564.304)	(79.874.093)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**2.786.399.800**	**1.781.306.690**

*تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 458.352.770 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 300.396.904 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

ـ بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ 109.480.659 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 3.76٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 92.336.113 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 4.92٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2024.

ـ بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 86.114.509 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.98٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 75.426.677 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 4.05٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2024 .

ان الحركة الحاصلة على اجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	1.720.353.904	63.082.597	94.653.718	1.878.090.219
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	1.401.553.457	15.268.018	12.287.982	1.429.109.457
التسهيلات المسددة	(379.098.677)	(10.346.319)	(6.424.425)	(395.869.421)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	(45.136.886)	37.852.383	7.284.503	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	30.910.914	(39.437.217)	8.526.303	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	3.057.911	4.228.166	(7.286.077)	-
إجمالي الرصيد	**2.731.640.623**	**70.647.628**	**109.042.004**	**2.911.330.255**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	1,214,627,714	85,812,211	80,326,517	1,380,766,442
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	814,822,860	8,782,176	11,195,510	834,800,546
التسهيلات المسددة	(309,635,964)	(10,762,997)	(17,077,808)	(337,476,769)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	(22,080,795)	15,447,819	6,632,976	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	20,491,550	(38,439,569)	17,948,019	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	2,128,539	2,242,957	(4,371,496)	-
إجمالي الرصيد	**1,720,353,904**	**63,082,597**	**94,653,718**	**1,878,090,219**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

31 كانون الأول 2025	الافراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	13,644,882	63,643,589	2,585,623	79,874,093
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	16,551,111	16,627,002	4,003,771	37,181,884
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(3,178,935)	(11,601,816)	(710,922)	(15,491,673)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	1,060,461	4,839,050	96,802	5,996,313
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	40,728	(3,866,594)	64,512	(3,761,354)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	(1,101,190)	(972,455)	(161,314)	(2,234,959)
اجمالي الرصيد	**27,017,057**	**68,668,776**	**5,878,472**	**101,564,304**

31 كانون الأول 2024	الافراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	9,765,297	46,662,560	2,397,117	58,824,973
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	6,906,126	27,149,379	1,034,169	35,089,674
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(3,026,541)	(10,168,350)	(845,663)	(14,040,554)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	22,393,387	(2,302,439)	(14,114,607)	5,976,341
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	(11,605,014)	28,777,813	(633,661)	16,539,138
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	(10,788,373)	(26,475,374)	14,748,268	(22,515,479)
اجمالي الرصيد	**13,644,882**	**63,643,589**	**2,585,623**	**79,874,093**

إفصاح الحركة على مخصص التدني حسب المراحل

31 كانون الأول 2025	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	13.511.027	11.198.563	55.164.503	79.874.093
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	11.494.127	4.874.617	20.813.140	37.181.884
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(7.981.324)	(742.700)	(6.767.649)	(15.491.673)
إجمالي الرصيد	**17.023.830**	**15.330.480**	**69.209.994**	**101.564.304**

31 كانون الأول 2024	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد كما في بداية السنة	9.655.397	17.908.342	31.261.234	58.824.973
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	6.876.550	1.785.836	26.427.288	35.089.674
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(3.020.920)	(8.495.615)	(2.524.019)	(14.040.554)
إجمالي الرصيد	**13.511.027**	**11.198.563**	**55.164.503**	**79.874.093**

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

31 كانون الأول 2025	الافراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في بداية السنة	2.186.783	14.240.669	481.984	16.909.436
الفوائد المعلقة خلال السنة	1.397.145	4.492.743	566.827	6.456.715
الرصيد في نهاية السنة	**3.583.928**	**18.733.412**	**1.048.811**	**23.366.151**

31 كانون الأول 2024	الافراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في بداية السنة	1.190.332	10.657.846	145.316	11.993.494
الفوائد المعلقة خلال السنة	996.451	3.582.823	336.668	4.915.942
الرصيد في نهاية السنة	**2.186.783**	**14.240.669**	**481.984**	**16.909.436**

ـ مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

يشمل بند مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية على ما يلي :

	31 كانون الأول 2025				31 كانون الأول 2024
	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	شركات تابعة	أجمالي	أجمالي
	ألف دينار عراقي				ألف دينار عراقي
مصروف مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة	21.008.002	3.506	678.703	**21.690.211**	**21.049.119**
(مردود) مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	773.396	256.094	-	**1.029.490**	**1.758.139**
مصروف مخصص التدني في ارصدة المصارف و الاستثمارات	231.766	(70.922)	-	**160.844**	**580.826**
أطفاء الارصدة المحتجزة (ايضاح رقم 5)	8.002.297	-	-	**8.002.297**	**8.002.297**
المجموع	**30.015.461**	**188.678**	**678.703**	**30.882.842**	**31.390.381**

(8) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
موجودات مالية		
سندات مالية حكومية	109.710.669	101.815.340
سندات مالية حكومية و بكفالتها *	850.000.000	799.541.666
أذونات خزينة ـ حكومات أخرى **	19.342.415	19.342.415
اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة	**979.053.084**	**920.699.421**
تحليل السندات والأذونات:		
ذات عائد ثابت	979.053.084	920.699.421
المجموع	**979.053.084**	**920.699.421**

*قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية وحسب التفاصيل التالية

الاستثمار خلال العام 2023 و 2024 بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 400 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 275 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8.5٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 100 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 6.5٪ و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (بناء) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 25 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 7٪ و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراءها بخصم.

الاستثمار خلال العام 2025 بسندات (الوطنية) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 75 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 10٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراءها بخصم.

**قام المصرف من خلال فرعه المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2025 بالاستثمار بإذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 4.69٪ و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.

(9) ممتلكات ومعدات ـ بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2025	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الكلفة:					
الرصيد في كما في 1 كانون الثاني 2025	17.594.677	7.858.384	57.630.883	980.390	84.064.334
إضافات*	-	-	13.171.708	381.810	13.553.518
إستبعادات	-	-	(309.598)	-	(309.598)
ارصدة ناتجة عن الاستحواذ	-	-	32.007.441	186.070	32.193.511
الرصيد في كما في 31 كانون الاول 2025	**17.594.677**	**7.858.384**	**102.500.434**	**1.548.270**	**129.501.765**
الاستهلاك المتراكم:					
الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2025	-	1.661.086	30.448.471	579.689	32.689.246
استهلاك السنة	-	343.925	11.132.115	148.921	11.624.961
إستبعادات	-	-	(241.128)	-	(241.128)
ارصدة ناتجة عن الاستحواذ	-	-	15.701.061	85.388	15.786.449
الاستهلاك المتراكم كما في31 كانون الاول 2025	**-**	**2.005.011**	**57.040.519**	**813.998**	**59.859.528**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	17.594.677	5.853.373	45.459.915	734.272	69.642.237
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	19.065.703	-	19.065.703
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما 31 كانون الاول 2025	**17.594.677**	**5.853.373**	**64.525.618**	**734.272**	**88.707.940**

* ان ارتفاع قيمة الإضافات لبند (معدات وأجهزة وأثاث) هو بسبب تنصيب 130 صراف آلي في مختلف محافظات العراق بالإضافة الى افتتاح 9 فروع جديدة خلال العام الحالي.

31 كانون الأول 2024	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الكلفة:					
الرصيد في كما في 1 كانون الثاني 2024	17.644.677	7.944.899	44.138.212	751.943	70.479.731
إضافات	-	-	14.101.242	259.505	14.360.747
إستبعادات	(50.000)	(86.515)	(608.571)	(31.058)	(776.144)
الرصيد في كما في 31 كانون الاول 2024	**17.594.677**	**7.858.384**	**57.630.883**	**980.390**	**84.064.334**
الاستهلاك المتراكم:					
الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2024	-	1.352.887	21.709.282	517.673	23.579.842
استهلاك السنة	-	346.166	9.259.424	93.074	9.698.664
إستبعادات	-	(37.967)	(520.235)	(31.058)	(589.260)
الاستهلاك المتراكم كما في31 كانون الاول 2024	**-**	**1.661.086**	**30.448.471**	**579.689**	**32.689.246**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	17.594.677	6.197.298	27.182.412	400.701	51.375.088
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	10.083.019	-	10.083.019
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما 31 كانون الاول 2024	**17.594.677**	**6.197.298**	**37.265.431**	**400.701**	**61.458.107**

ـ تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 4.178.559 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 7.622.517 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

ـ تتضمن الممتلكات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل بقيمة 14.644.057 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 9.998.982 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

(10) موجودات غير ملموسة ـ بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2025	أنظمة حاسوب وبرامـج	الشهرة *	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رصيد بداية السنة	25،420،411	ـ	25،420،411
إضافات *	3،113،159	154،073،733	157،186،892
الإطفاء للسنة	(8،819،341)	ـ	(8،819،341)
ارصدة ناتجة عن الاستحواذ	7،484،763	ـ	7،484،763
رصيد نهاية السنة	**27،198،992**	**154،073،733**	**181،272،725**
مشاريع تحت التنفيذ كما في نهاية السنة	10،461،585	ـ	10،461،585
مشاريع تحت التنفيذ ناتجة عن الاستحواذ	552،773	ـ	552،773
رصيد نهاية السنة	**38،213،350**	**154،073،733**	**192،287،083**

31 كانون الأول 2024	أنظمة حاسوب وبرامـج	الشهرة *	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رصيد بداية السنة	8،403،019	ـ	8،403،019
إضافات *	25،995،089	ـ	25،995،089
الإطفاء للسنة	(8،977،697)	ـ	(8،977،697)
رصيد نهاية السنة	**25،420،411**	ـ	**25،420،411**
مشاريع تحت التنفيذ كما في نهاية السنة	7،038،217	ـ	7،038،217
رصيد نهاية السنة	**32،458،628**	ـ	**32،458،628**

* نتج من عملية الاستحواذ على شركة بوابة العراق و شركة المستقبل و شركة الاتحاد للتأمين موجودات غير ملموسة تتمثل بالشهرة والتي بلغت(129.948.071) و (22.368.751) و (1.756.911) ألف دينار عراقي على التوالي (إيضاح 40 ،41 ،42)

ـ تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 2.436.641 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل مبلغ 3.131.360 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 .

ـ تتضمن الموجودات غير الملموسة بنود مطفأة بالكامل بقيمة 11.299.862 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2025 مقابل 6.876.966 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 .

(11) حق استخدام البند المؤجر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**22،124،241**	**17،993،190**
يضاف: حق استخدام البند المؤجر الذي تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	1،724،071	
الرصيد في بداية السنة	**23،848،312**	**17،993،190**
يضاف: عقود جديدة خلال السنة	12،024،570	8،782،248
ينزل: الإطفاء خلال السنة	(6،417،568)	(4،588،417)
ينزل: العقود الملغاة خلال السنة	(167،865)	(62،780)
الرصيد في آخر السنة	**29،287،449**	**22،124،241**

التزام عقود الإيجار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**23،796،380**	**18،950،940**
يضاف: اجمالي التزامات العقود التأجيرية الذي تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	1،520،990	-
الرصيد في بداية السنة	**25،317،370**	**18،950،940**
يضاف: عقود جديدة خلال السنة	12،024،570	8،782،248
ينزل: قيمة دفعات السنة	(8،406،032)	(5،276،281)
يضاف: فوائد التزام عقود الإيجار للسنة	1،736،011	1،410،214
ينزل: العقود الملغاة خلال السنة	(176،474)	(70،741)
الرصيد في آخر السنة	**30،495،445**	**23،796،380**

قائمة الدخل الموحدة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
فوائد مدينة	1،736،011	1،410،214
مصروف إطفاء	6،417،568	4،588،417

(12) الموجودات الاخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
أصول مستملكة وفاء لديون مستحقة ـ بالصافي	ـ	4،236،912
حسابات المقاصة	6،925،807	3،042،613
فوائد وإيرادات برسم القبض	19،588،838	16،758،514
مصاريف مدفوعة مقدماً	23،213،957	4،791،018
تأمينات لدى الغير*	80،234،766	18،711،678
مدينو قطاع خاص	1،637،390	1،371،516
موجودات ضريبية مؤجلة ـ فرع المملكة العربية السعودية	2،169،131	1،983،631
المساهمة في مصرف ريادة / مصارف تحت التأسيس**	10،000،000	10،000،000
مبالغ مستقطعة ***	ـ	30،000،000
أخرى	293،805	675،951
المجمـــوع	**144،063،694**	**91،571،833**

* يتضمن بند تأمينات لدى الغير مبلغ (18.3) مليار دينار تمثل رصيد التأمينات لدى شركة (VISA) العالمية.
يتضمن بند تأمينات لدى الغير مبلغ (55.6) مليار دينار تمثل رصيد التأمينات لدى الغير المرتبطة بأعمال الشركات التابعة المستحوذ عليها كما بتاريخ 31 كانون الأول 2025 والخاصة بالدفع الالكتروني.

** أشارة الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي بخصوص الموافقة المبدئية على تأسيس مصرف (ريادة) وبرأس مال قدره (35) مليار دينار عراقي، حيث قام المصرف بالمساهمة في تأسيس المصرف بمبلغ (10) مليار دينار عراقي وتم تبويبه من ضمن الموجودات الأخرى تحت بند مشاريع تحت التأسيس وحسب كتاب البنك المركزي بالعدد 9/4/6802 والمؤرخ في 03/06/2024.

*** قام البنك المركزي العراقي بإعادة المبالغ المستقطعة خلال الربع الثالث من عام 2025، بعد خصم مبلغ قدره 2.3 مليار دينار عراقي، والذي يمثل 10٪ من إجمالي المبالغ المستقطعة من الزبائن كعمولات عد وفرز.

فيما يلي ملخص الحركة على الأصول المستملكة التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رصيد بداية السنة	4،236،912	9،341،168
استبعادات	ـ	(1،771،728)
خسارة تدني خلال السنة	(4،236،912)	(3،332،528)
رصيد نهاية السنة	ـ	**4،236،912**

(13) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025			31 كانون الأول 2024		
	داخل العراق	خارج العراق	المجمـوع	داخل العراق	خارج العراق	المجمـوع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
حسابات جارية وتحت الطلب	914،783	121،013،278	121،928،061	275،390	26،983،159	27،258،549
ودائع لأجل	-	35،745،468	35،745،468	-	-	-
المجمـوع	**914،783**	**156،758،746**	**157،673،529**	**275،390**	**26،983،159**	**27،258،549**

(14) ودائع العملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025				31 كانون الأول 2024			
	أفـراد	شركات كبرى	منشآت صغيرة ومتوسطة	المجمـوع	أفـراد	شركات كبرى	منشآت صغيرة ومتوسطة	المجمـوع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
حسابات جارية وتحت الطلب*	547،411،735	2،034،673،079	121،354،118	2،703،438،932	328،023،885	2،025،411،858	64،381،276	2،417،817،019
ودائع التوفير	302،030،944	36،273،010	822،868	339،126،822	236،444،475	20،621،849	35،263	257،101،587
ودائع لأجل	608،017،946	309،801،519	10،228،852	928،048،317	408،690،128	362،697،109	3،734،702	775،121،939
شهادات الإيداع	-	-	-	-	12،653،900	-	-	12،653،900
المجمـوع	**1،457،460،625**	**2،380،747،608**	**132،405،838**	**3،970،614،071**	**985،812،388**	**2،408،730،816**	**68،151،241**	**3،462،694،445**

* تتضمن مبالغ مستلمة من الزبائن لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها 72.960.712 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل 269.567.049 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

ـ تتضمن ودائع الشركات الكبرى ودائع للقطاع العام العراقي مبلغ 651.103.533 الف دينار عراقي أي ما نسبته 16.3 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل 259.115.367 الف دينار عراقي أي ما نسبته 7.48 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024.

ـ بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 2.891.249.144 الف دينار عراقي أي ما نسبته 72.82٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 2.562.090.006 الف دينار عراقي أي ما نسبته 73.99٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2024

ـ بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ 35.061.965 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 0.88٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل مبلغ 469.048 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 0.01٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2024.

(15) تأمينـات نقديــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	87.503.844	22.726.812
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	592.902.565	532.961.400
تأمينات مقابل خطابات الضمان	170.801.749	100.222.106
تأمينات أخرى	37.346.126	236.845
المجموع	**888.554.284**	**656.147.163**

(16) أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2025	المبلغ "ألف دينار عراقي"	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	معدل فائدة الاقتراض	معدل فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية			
اقتراض من البنوك المركزية	59.007.983	4.657	2.412	ربع سنوية	0٪ ـ 0.7٪	5.1٪ ـ 0٪
اقتراض من بنوك محلية*	27.353.062	22	22	شهري	9.50٪	16٪ ـ 15٪
اقتراض من مؤسسات خارجية	74.649.799	29	29	عند الاستحقاق	3.75٪ ـ 8.40٪	16٪ ـ 7٪
المجموع	**161.010.844**					

31 كانون الأول 2024	المبلغ "ألف دينار عراقي"	عدد الأقساط		دورية استحقاق الاقساط	معدل فائدة الاقتراض	معدل فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية			
اقتراض من البنوك المركزية	79.776.987	4.080	3.078	ربع سنوية	0.7٪ ـ 0٪	5.1٪ ـ 0٪
اقتراض من بنوك محلية	5.493.814	5	5	شهري	9.50٪	16٪ ـ 15٪
اقتراض من مؤسسات خارجية	76.229.372	59	59	عند الاستحقاق	5.0٪ ـ 3.8٪	16٪ ـ 7٪
المجموع	**161.500.173**					

ـ قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2025 بمبلغ 1.066.470 مليون دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الأقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيها المصرف من 0.0٪ الى 5.1٪ حسب مبلغ القرض الممنوح.

ـ قامت مؤسسة التمويل التنموي الدولية (DFC) بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 50 مليون دولار (ما يعادل 65.500.000 الف دينار عراقي) خلال العام 2024 بسعر فائدة فعلية 5٪.

(17) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2025	رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	7.902.538	1.029.490	-	-	8.932.028
مخصصات نهاية الخدمة	1.045.932	720.347	(711.653)	938.252	1.992.878
مخصصات اخرى	-	-	-	6.277.719	6.277.719
المجمـوع	**8.948.470**	**1.749.837**	**(711.653)**	**7.215.971**	**17.202.624**

31 كانون الأول 2024	رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي	6.144.399	1.758.139	-	-	7.902.538
مخصصات نهاية الخدمة	314.399	842.782	(111.249)	-	1.045.932
مخصص غرامات مزاد العملة	1.478.602	-	(1.478.602)	-	-
المجمـوع	**7.937.400**	**2.600.921**	**(1.589.851)**	**-**	**8.948.470**

(18) ضريبة الدخل

أـ إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الرصيد بداية السنة	42.318.851	38.342.710
ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات	241.194	358.930
ضريبة الدخل المستحقة / شركة الأهلي للتقسيط	624.763	409.059
ضريبة الدخل المستحقة / شركة المال العراقي	-	10.457
ضريبة الدخل المستحقة / فرع السعودية	129.116	-
ضريبة الدخل المستحقة / بوابة العراق الالكترونية	6.444.962	-
ضريبة الدخل المستحقة / شركة المستقبل الرقمي	1.510.825	-
ضريبة الدخل المستحقة / شركة الاتحاد الدولي للتامين	26.972	-
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(42.549.588)	(38.701.640)
ضريبة الدخل المستحقة	48.407.757	41.899.335
رصيد نهاية السنة	**57.154.852**	**42.318.851**

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	48،407،757	41،899،335
ضريبة دخل سنوات سابقة	241،194	358،930
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة (فرع السعودية)	(185،500)	(1،101،081)
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / فرع السعودية	129،116	-
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / شركة الأهلي للتقسيط	624،763	409،059
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / شركة المال العراقي	-	10،457
	49،217،330	**41،576،700**

ـ تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق 15٪.

ـ قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف لعام 2024 وأصدرت تقريرها النهائي خلال شهر آذار 2025 .

ـ في رأي الإدارة و المستشار الضريبي فإن مخصص ضريبة الدخل المقتطع كافٍ لمواجهة الإلتزامات الضريبية كما في 31 كانون الاول 2025.

(19) مطلوبات اخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
ذمم دائنة (توزيعات أرباح)	12،800،781	7،885،043
شيكات بنكية مصدقة	21،823،701	5،188،543
مصاريف مستحقة غير مدفوعة*	4،754،843	4،322،584
فوائد مستحقة غير مدفوعة	18،958،296	7،457،769
ذمم دائنة	33،739،601	32،734،941
حسابات تحت التسوية**	79،698،027	2،927،803
دفعات مستحقة على حساب استثمار***	32،946،500	-
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات****	68،529،795	2،142،202
أخرى	1،123،090	1،405،073
المجموع	**274،374،634**	**64،063،958**

* يتضمن حساب مصاريف مستحقة غير مدفوعة جميع المبالغ التي تمثل مصاريف فعلية لم يتم ورود فواتير مقابلها من الموردين وقد قام المصرف بالتحوط لتلك المصاريف وقيدها على حسابات الارباح والخسائر وحسب مبدأ الاستحقاق المحاسبي كون تلك المصاريف تتعلق بفترة القوائم المالية.

** يتضمن بند حسابات تحت التسوية مبلغ (57.7) مليار دينار تمثل رصيد حسابات تحت التسوية المرتبطة بأعمال الشركات التابعة المستحوذ عليها كما بتاريخ 31 كانون الأول 2025 والخاصة بالدفع الالكتروني.

*** يمثل بند دفعات مستحقة على حساب استثمار الدفعة المؤجلة والخاصة بعملية الاستحواذ على كل من شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية بقيمة (27.8) مليار دينار و شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية بقيمة (5.1) مليار دينار.

**** تشمل مبالغ مقبوضة بغرض زيادة رأس مال بالاضافة الى اكتتاب و تسجيل شركات وحسب اعمام البنك المركزي العراقي بالعدد 9/2/560 بتاريخ 8/10/2023 حيث تم تحديد سقف (500) مليون دينار كحد ادنى لرؤوس أموال الشركات التي يتم ايداعها لدى البنك المركزي العراقي اما المبالغ التي تقل عن الحد المذكور يتم ايداعها في المصارف التي يتم الاكتتاب فيها.

(20) رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 520 مليار سهم "2025: 400 مليار سهم" قيمة كل سهم 1 دينار عراقي "2024: 1 دينار عراقي".

(21) احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5٪ (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته 100٪ من رأس مال المصرف.

(22) أرباح مدورة (الخسائر المتراكمة)

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة	255,792,166	180,840,057
الربح للسنة	306,920,982	251,229,130
تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	-	2,694
أرباح موزعة (توزيعات نقدية)	(80,000,000)	(60,000,000)
أرباح موزعة (توزيعات أسهم)	(120,000,000)	(100,000,000)
أحتياطي توسعات*	(3,000,000)	(3,500,000)
إحتياطي إجباري	(15,367,700)	(12,779,715)
الرصيد في نهاية السنة	**344,345,448**	**255,792,166**

* تم تحويل مبلغ (3) مليار دينار عراقي الى حساب احتياطي التوسعات والتي تمثل تمويل افتتاح فروع عدد (6) وحسب موافقة الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 آذار 2025 وموافقة البنك المركزي بكتابهم بالعدد 9/4/5656 المؤرخ في 28/5/2025.

(23) الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة) :		
قروض وكمبيالات	149,259,601	107,818,792
بطاقات الائتمان	708,084	437,184
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	977,131	614,757
قروض وكمبيالات	61,162,619	42,015,127
المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
قروض و كمبيالات	3,214,185	1,404,711
أرصدة لدى البنك المركزي	862,573	10,586,337
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	12,446,916	6,926,923
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	78,654,183	57,994,236
المجمـوع	**307,285,292**	**227,798,067**

* يتضمن بند فوائد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة مبلغ (907,750) الف دينار تمثل فوائد أذونات الخزينة للملكة العربية السعودية.

(24) الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	2,465,946	2,412,534
ودائع توفير	7,849,571	7,643,573
ودائع لأجل	58,079,181	46,055,225
شهادات الإيداع	2,705,079	1,102,747
أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستغلة	2,642,684	851,641
أموال مقترضة	3,239,506	1,922,347
فوائد التزام عقود الإيجار	1,736,011	1,410,214
فوائد ودائع آجلة بنوك	886,794	146,837
المجموع	**79,604,772**	**61,545,118**

(25) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
عمولات دائنة:		
عمولات تسهيلات مباشرة	32.388.288	19.802.295
عمولات تسهيلات غير مباشرة	30.983.697	29.078.456
حوالات بنكية	11.109.361	37.074.636
عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية *	162.124.929	151.077.530
عمولات أخرى	88.892.810	72.731.978
عمولات مدينة	(28.435.442)	(33.719.979)
صافي ايرادات العمولات	**297.063.643**	**276.044.916**

بناءا على تلك التعليمات بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الاول 2025 بمبلغ (17.828.267) الف دولار امريكي وتحقق ايرادات عمولات بمبلغ (162.124.929) الف دينار عراقي .

(26) صافي أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
أرباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم	286.826	(55.172)
أرباح ناتجة عن التداول / التعامل	25.673.577	8.649.371
المجموع	**25.960.403**	**8.594.199**

(27) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
مبالغ محصلة من ديون معدومة	132.758	38.510
أخرى	534.704	1.113.693
المجموع	**667.462**	**1.152.203**

(28) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025					31 كانون الأول 2024
	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	أجمالي	أجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	40.552.121	2.661.077	88.366	887.545	44.189.109	32.673.149
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	2.164.047	179.994	3.422	24.023	2.371.486	1.820.099
تأمين موظفين	1.282.938	193.406	-	985	1.477.329	1.375.411
تدريب الموظفين	812.219	4.961	-	-	817.180	806.533
مكافأة نهاية الخدمة	661.498	94.556	-	-	756.054	592.510
المجموع	**45.472.823**	**3.133.994**	**91.788**	**912.553**	**49.611.158**	**37.267.702**

(29) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025					31 كانون الأول 2024
	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	أجمالي	أجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
خدمات مهنية واستشارات	19.377.344	754.251	2.550	126.590	20.260.735	21.848.756
إيجارات وخدمات	6.614.917	86.932	-	88.059	6.789.908	5.403.349
إتصالات وانترنت	3.700.217	2.346.276	380	17.077	6.063.950	6.032.077
اشتراكات ورسوم ورخص	11.035.867	986.106	1.570	34.235	12.057.778	10.045.807
إعلانات	10.784.772	127.421	-	8.859	10.921.052	5.561.258
التبرعات للغير	3.533	-	-	-	3.533	565.582
تأمين	1.083.115	12.174	-	-	1.095.289	1.240.094
صيانة	4.566.822	22.672	860	26.706	4.617.060	1.711.596
خدمات قانونية	3.224.167	217.598	3.750	35.172	3.480.687	645.344
استئجار وسائل نقل وانتقال	771.326	4.834	-	6.088	782.248	533.229
سفر وإيفاد	1.897.231	150.620	3.500	108.493	2.159.844	1.513.034
الوقود والزيوت	864.520	-	-	8.466	872.986	866.142
قرطاسية	1.076.511	19.011	350	4.874	1.100.746	1.088.216
ضيافة	493.746	10.998	38	11.312	516.094	826.938
مكافأت لغير العاملين	48.643	-	-	-	48.643	31.083
مصروفات سنوات سابقة	554	-	-	-	554	152.682
اجور مراقب الحسابات	200.000	-	-	-	200.000	247.000
اجور تنظيم الحسابات	30.000	-	-	-	30.000	37.050
مكافئات وتنقلات اعضاء مجلس الادارة	598.900	-	-	-	598.900	340.080
غرامات وتعويضات	8.236.905	-	-	-	8.236.905	2.120.392
أخرى	1.988.716	137.593	635	2.467	2.129.411	1.211.678
المجمـوع	**76.597.806**	**4.876.486**	**13.633**	**478.398**	**81.966.323**	**62.021.387**

* قام البنك المركزي العراقي بأستقطاع مبلغ قدره 5.156.074 الف دينار عراقي، وحسب كتابهم بالعدد 9/5/287 بتاريخ 12/01/2026 والذي يمثل غرامة عن التصاريح الكمركية الخاصة بعام 2012، وستقوم أدارة المصرف بمتابعة الموضوع مع البنك المركزي العراقي.

ـ قام البنك المركزي العراقي بأستقطاع مبلغ قدره 2.388.624 الف دينار عراقي، والذي يمثل غرامة 10٪ من إجمالي المبالغ المستقطعة من الزبائن كعمولات عد وفرز لعام 2023.

(30) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
ربح السنة العائد لمساهمي المصرف (دينار عراقي)	306،920،982	251،229،130
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة (سهم)	470،000،000	358،333،333
	فلس / دينـار	فلس / دينـار
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف	0.653	0.701

ـ إن الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقم المصرف باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل الى أسهم ملكية.

(31) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد ومافي حكمه من الآتي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	1،722،961،574	1،864،209،530
أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي	(769،746،777)	(562،007،533)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	468،440،800	262،338،672
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية	(518،297)	(385،522)
ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	(157،673،529)	(27،258،549)
المجمـوع	**1،263،463،771**	**1،536،896،598**

(32) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

	نسبة الملكية		تكلفة الإستثمار	
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية	٪ 100	٪ 100	1.000.000	1.000.000
شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و الآليات و المكائن و المعدات	٪ 51	٪ 51	5.100.000	5.100.000
شركة الاتحاد الدولية للتأمين	٪ 51	-	2.550.000	-
شركة بوابة العراق لخدمات الدفع الالكتروني	٪ 51	-	5.100.000	-
شركة المستقبل الرقمي	٪ 51	-	510.000	-

قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.

ـ فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
بنود داخل قائمة المركز المالي:		
ارصدة لدى البنك الام *	286.029.600	180.755.192
ارصدة من البنك الام	26.071.989	13.250.013
عناصر قائمة الدخل		
فوائد وعمولات دائنة	1.197.630	1.367.897
فوائد وعمولات مدينة	12.835	6.332

ـ أقرت الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 آذار 2025 اتفاقية الإدارة بين المصرف وبنك المال الأردني وبنسبة ٪3 من صافي الربح.

(33) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، الموجودات المالية بالكلفة المطفأة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخروحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
31 كانون الاول 2025				
موجودات مالية				
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	2،443،744	2،701،618	-	5،145،362
31 كانون الاول 2024				
موجودات مالية				
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	804،261	3،617،199	-	4،421،460

(34) سياسات إدارة المخاطر

يتبع المصرف استراتيجية شاملة ضمن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التركزات ، أمن المعلومات ، أي مخاطر أخرى) وبما يُحافظ على مكانة المصرف المالية و ربحيته.

يُعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كلجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الامتثال إلى جانب اللجان الداخلية المختلفة في المصرف مثل لجنة إدارة المخاطر الداخلية، إدارة الموجودات والمطلوبات، لجان التسهيلات، بالإضافة إلى كافة دوائر و فروع المصرف.

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في البنك بتركيز مهامها وحسب سياسات إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري، إلى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل ودليل العمل الرقابي الصادر عن البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر ، كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة والسيطرة على المخاطر المصاحبة، تتمثل المبادئ الرئيسية و الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر في المصرف و التي تتماشى و تعليمات السلطات الرقابية و حجم تعقيدات عملياته، فيما يلي:

1. قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبتها كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته ، الى جانب ضمان تطبيق استراتيجية وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في البنك.
2. يعتبر المدير المفوض المسؤول عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر ، كما ويعتبر رئيساً للجنة إدارة المخاطر الداخلية.
3. يعتبر رئيس إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها ضمن هيكل نشاطات المصرف ، ورفع التقارير الدورية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة
4. فلسفة إدارة المخاطر المبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الإشرافيَة على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الادارة.
5. مواصلة تطوير وأفتناء أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.
6. تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة ومركزية داخل المصرف مع وجود أنظمة تساعد على إدارة تلك المخاطر، وتزويد وحدات عمل المصرف بالمنهجيات والأدوات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وسليمة لكافة أنواع المخاطر، ترتبط إدارة المخاطر والتي يرأسها رئيس إدارة المخاطر بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة مع وجود خط اتصال متقطع يربط بين رئيس إدارة المخاطر بالمدير المفوض.
7. إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.
8. دور لجنة الموجودات والمطلوبات بالتخطيط للتوظيف الأمثل لرأس المال والموجودات والمطلوبات والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
9. ادارة التدقيق الداخلي والتي تقدم تأكيداً مستقلاً عن التزام وحدات العمل بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لدى المصرف.
10. يعتبر رئيس إدارة الرقابة المالية للبنك هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية والرقابة والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ودقة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.
11. يعتبر رئيس إدارة الامتثال هو المسؤول عن التأكد من أن المصرف يلتزم بكافة التعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.

خلال عام 2024 قام المصرف بالعمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها :

1. تحديث سياسات ادارة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتركز والمخاطر التشغيلية بالاضافة الى مراجعة حدود المخاطر المقبولة بما يتناسب مع حجم وطبيعة اعمال المصرف من أجل مواجهة المخاطر التي يمكن ان تعيقه عن تحقيق أهدافه الأستراتيجية.
2. (RCSA) اعتماد تطبيق مصفوفة المخاطر لمراكز العمل ضمن نظام التقييم الذاتي على مستوى جميع مراكز العمل في المصرف والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية مع الأشارة الى الاعتماد على مخرجات الأقسام الرقابية مثل التدقيق الداخلي والامتثال في بناء هذه المصفوفة
3. تطوير تقرير الاوضاع الضاغطة للمصرف (Stress Testing) بما يتماشى مع تعليمات و ملاحظات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لجميع انواع المخاطر المالية والسوق والتشغيل والتركز. وقد تمت مراجعة سيناريوهات اختبارات الضغط الملائمة لحجم اعمال المصرف الحالي بالاضافة الى عرض نتائجها على مجلس ادارة المصرف وقد وافق عليها.
4. اعداد التقرير الشامل للمخاطر، الذي تم اعتماده بشكله الموحد لكافة المصارف لأول مرة من قبل المركزي العراقي، وقد جاء الرد من المركزي مؤيدا" ومتبنيا" للتوصيات الصادرة عن ادارة المخاطر ضمن التقرير المذكور.
5. المتابعة اليومية لأهم مؤشرات الأنذار المبكر المتعلقة بمخاطر السيولة والتركز والائتمان ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI's) لمخاطر التشغيل، من خلال تقارير دورية تشير الى أي تجاوزات تحدث على حدود المخاطر المقبولة داخليا" المحددة من قبل مجلس أدارة المصرف أو من قبل المركزي العراقي ومتابعة تصحيحها مع الجهات المعنية في المصرف.
6. بما يتعلق بخطة استمرارية الاعمال: أـ تحديث نماذج تحليل تأثير الأعمال (BIA) لمراكز العمل بما يتناسب مع الواقع الفعلي بعد الانتقال إلى نظام مصرفي جديد (T24)، مع تحديد العمليات الحرجة التي تؤثر على جودة الخدمة المقدمة للعملاء. كما التأكد من توفير الأنظمة والمتطلبات اللازمة لضمان استمرارية تلك العمليات في حال وقوع أية أحداث طارئة أو كبرى.
7. ب-تم تحديث الخطة وعرضها على اللجان المعنية، متضمنة جميع المسؤوليات اللازمة لضمان الاستجابة الفعالة في حال وقوع حوادث كبرى، وذلك بهدف تأمين استمرارية أعمال المصرف.
8. جـ أجراء الفحص لخطة أستمرارية الأعمال في المصرف الأهلي العراقي كما في فرعه في السعودية من خلال الأنتقال وتشغيل الأنظمة من مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery).
9. مراجعة أجراءات عمل دوائر المصرف لتشخيص نقاط الضعف الناتجة عن عدم كفاية الاجراء الداخلي وبالتالي أضافة الضوابط المطلوبة للتخفيف من المخاطر.
10. مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بالمنتجات قبل طرحها في السوق، بهدف التنبؤ الاستباقي بأي نقاط ضعف قد تستدعي تنفيذ ضوابط رقابية، ومن أجل التقليل من تلك المخاطر. هذا الإجراء يضمن تقديم مستوى عالي من الخدمة للعملاء ويحمي المصرف من مخاطر السمعة.
11. أجراء التدريب والتوعية في مجال مخاطر التشغيل للموظفين الجدد وبالتالي العمل على نشر الوعي المطلوب لتحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية مع الالتزام بمنهجيات أدارة المخاطر بشكل عام.
12. تحقيق اعلى معايير الامتثال لامن وحماية المعلومات والبيانات من خلال حصول المصرف على شهادة ISO 27001:2022، تعزز هذه الشهادة كفاءة العمليات والسياسات الأمنية المعتمدة، وتؤكد قدرة المصرف على حماية بياناته وبيانات عملائه من المخاطر السيبرانية. كما تسهم في تعزيز ثقة الشركاء وأصحاب المصلحة بقدرته على إدارة أمن المعلومات بشكل احترافي ومستدام.
13. تم انشاء وتفعيل فريق مركز العمليات الأمنية (SOC Team) للقيام برصد وتحليل الهجمات السيبرانية بشكل مستمر، كما تم إطلاق منصة إلكترونية مخصصة لتسجيل ومتابعة الأحداث الأمنية المكتشفة، وتوجيهها إلى الجهات المختصة في دائرة تكنولوجيا المعلومات، يتم إشعار المعنيين تلقائياً لضمان سرعة الاستجابة ورفع كفاءة التعامل مع التهديدات الأمنية.
14. الحصول على رخصة تجديد شهادة (PCI DSS) الخاصة بأمان بيانات بطاقات الدفع، وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات التقنية والتشغيلية والبنية التحتية اللازمة لتخزين بيانات البطاقات. يهدف هذا الإجراء الى ضمان وتعزيز أمان بيانات حاملي البطاقات، تماشياً مع المعايير العالمية وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي. هذه الخطوة تؤكد التزامنا بتوفير أعلى مستويات الأمان لعملائنا وتعزيز الثقة في خدماتنا المصرفية.
15. تم تنفيذ عملية تصنيف لأصول المعلومات لجميع مراكز العمل في المصرف ضمن الخطة السنوية، بهدف تقييم وضمان الخصائص الأساسية للمعلومات (السرية، السلامة، التوافرية). ساعد هذا التصنيف في تحديد مستويات الأمان المطلوبة، وتطبيق الإجراءات الوقائية المناسبة لحماية الأصول الحساسة، كما أسهم في تعزيز إدارة المخاطر .

16. تعزيز سلامة وأمان البيانات والأنظمة من خلال إجراء عمليات استكشاف وتحديد الثغرات الأمنية لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، وضمان التدخل السريع والفعال لمعالجتها، بما يسهم في الحفاظ على استقرار وفعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وحماية المؤسسة من التهديدات المحتملة.

17. تم تطوير وتنفيذ برنامج شامل لنشر الوعي الأمني لدى العاملين في المصرف الأهلي العراقي، لتعزيز معرفتهم بالممارسات الآمنة وفق السياسات الأمنية وأفضل الممارسات العالمية، كما شمل البرنامج نشرات موجهة للعملاء لتعزيز وعيهم بأهمية حماية بياناتهم الشخصية والمصرفية، بما يسهم في بناء ثقافة الأمان الرقمي على مستوى الموظفين والعملاء.

أما خلال عام2025 فإن المصرف يتطلع أيضاً إلى العمل على مجموعة من الجوانب الرئيسة الأخرى في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها:

1. مراجعة و تحديث مصفوفات المخاطر لجميع مراكز العمل في المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) لتعكس واقع العمل الفعلي حسب المتغيرات المحيطة ببيئة العمل
2. مراجعة نتائج فحوصات مدى الإلتزام بناءاً على التحديث الحاصل لمصفوفات مخاطر مراكز عمل المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) ووضع الضوابط مع متابعة الإلتزام بتطبيقها من قبل فروع و إدارات المصرف
3. إجراء كافة الفحوصات والتقاييم اللازمة لضمان استمرارية أعمال المصرف وتحديث خطة استمرارية الأعمال بما يتناسب مع التحديثات والتطورات في المصرف.
4. اختبار خطة استمرارية الأعمال / مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery) لفترة لا تقل عن أسبوع كامل، من خلال تحديد العمليات الحرجة ذات الصلة بتقديم الخدمة للزبائن و الموارد اللازمة (الموظفين والأنظمة) المطلوبة لإتمامها للتأكد من مدى قدرة المصرف على الإستجابة في حال وقوع أحداث كبرى.
5. الانتهاء من إنشاء موقع أعمال بديل (Business Alternative Site) ليتم إجراء العمليات الحرجة من خلاله في حال وقوع الكوارث.
6. المراجعة الدورية لإجراءات العمل المعتمدة والسياسات حسب قائمة تصنيف الإجراءات
7. تدريب الموظفين وزيادة وعيهم حول ثقافة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل
8. تقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف بناءً على المنهجية المعتمدة
9. الانتهاء وبدء تطبيق نظام احتساب الخسائر المتوقعة (ECL) وفقا" للمعيار العالمي للادوات المالية رقم9 (IFRS9) بعد أن تم أختيار شركة متخصصة والبدء بالمشروع خلال العام 2024.
10. الحصول على شهادة ISO 22301 الخاصة بالمعيار الدولي لإدارة استمرارية الأعمال (Business Continuity Management ـ BCM)
11. أجراء تقييم مخاطر امن المعلومات والامن السيبراني لمعرفة مدى كفائة وملائمة الضوابط المنفذة واقتراح ضوابط رقابية جديدة عند الحاجة للتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة والوصول الى المستوى المقبول
12. اكتشاف الاحداث الامنية المتعلقة بامن المعلومات والامن السيبراني والتي من الممكن ان تسبب تسريب المعلومات والبيانات السرية او الشخصية وبالتالي تؤدي الى مخاطر السمعة والتي تنتج عنه فقدان ثقة العميل في المصرف
13. تحديث وتطوير سياسات واجراءات المخاطر كافة بما يتناسب وتعليمات المركزي العراقي وتطور اعمال المصرف خلال العام الحالي، بالاضافة الى تطوير تقارير كافة أنواع المخاطر بشكل مستمر.
14. تحديث السياسات و الإجراءات الخاصة بدائرة امن المعلومات و التحقق من فعالية السياسات و الإجراءات و الضوابط ومدى التزامها بضوابط اطار أمن المعلومات
15. تحديث تصنيف الأصول و التأكد من التزام جميع الدوائر باتباع الضوابط الخاصة بكل تصنيف
16. مراجعة مصفوفة الصلاحيات للأنظمة في البنك والتحقق من الالتزام بصلاحيات المستخدمين المعتمدة و فعالية الضوابط المستخدمة في الوصول للأنظمة
17. العمل على تطبيق متطلبات بازل 3 باستخدام الطرق المتطورة والحديثة لتطبيق ICCAP التقييم الذاتي او الداخلي لكفاية رأس المال ضمن الركيزة الثانية والذي سوف يكون بشكل سنوي لاحتساب رأس المال الاقتصادي والذي يقابل المخاطر المتوقعة والغير متوقعة أي جميع أنواع مخاطر الركيزة الأولى والثانية لحماية البنك بالدرجة الأساس من المخاطر المستقبلية والحفاظ على مستوى كاف من رأس المال.

فيما يلي نبذه عن كيفية تعامل المصرف مع كل من المخاطر التي قد تتعرض لها

(35_1) ادارة مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المصرف في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة، ويمكن أن تنشأ أيضا من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في السوق.
تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي يواجه المصرف من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم ارسالها الى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقا لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتاكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ اجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتاكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

1ـ التسهيلات الائتمانية

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2ـ تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle) ، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية .

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة

عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة

يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، و يتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (PD٪) ، الثاني: مخاطر التسهيل واحتساب (LGD٪) / الخسارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

Corporate Rating Model	SMEs Financial Model	SMEs Non ـ Financial Model

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات رئيسية / 20 درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد 8 درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول 8 درجات

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

يستخدم المصرف نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 6 و8 أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 3 و5.

بشكل عام يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات من درجة 1 إلى درجة 10، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات 8 و9و 10التي تمثل التصنيفات ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة كما يلي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	2	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	3	السيولة و الأصول جيدة جداً ، و القدرة قوية على خدمة الدين. الإدارة جيدة جداً و الشركة رائدة في السوق، وقوية جداً في مساهمتها في السوق.
	4	الأداء و الوضع المالي مقارنة مع الوضع الطبيعي للصناعة جيد. تدفق نقدي ثابت و يغطي متطلبات خدمة الدين. تذبذب الصناعة و الاقتصاد يمكن أن يشكل خطراً إلى حد ما، الظروف الإيجابية للصناعة أعلى من الظروف السلبية، ووضع المقترض قوي مقارنة مع نفس الصناعة. وجود مصادر تمويل بديلة متوفر لكن ليس كما هو بدرجة التصنيف الثالثة .
	5	درجة المخاطرة أعلى من المتوسط. يتطلب درجة متوسطة من الرقابة و أنتباه من المقرض. حالياً دفعات العميل معقولة ، لكن تراجع الظروف الاقتصادية يستدعي الاهتمام ، المقترض يغطي التزاماته والأرباح مستقرة. على المدى الطويل أما أن تكون حماية الدين ليست عالية ولا ضعيفة.
2	6	يجب أن يتم دراسة العميل بتفكير متعمق ، درجة تغطية الأصول و الأرباح غير مستقرة و متواضعة. درجة الحماية تكون منخفضة وغير مؤكدة خلال الفترات المالية الصعبة الناتجة عن عدم ثبات الاقتصاد و ظروف الصناعة المحيطة. الرقابة مطلوبة في هذا التصنيف للتأكد من وجود الحماية الكافية. نسبة الرفع المالي مرتفعة الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي . خدمة الدين تعتبر متوسطة قليلاً . لدرجة 7 هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر انتماني غير مضمون. شكوك في القدرة على الالتزام بالدفع أو في وقت الدفع وخاصة في فترات الركود الاقتصادي. وجود تقلب تاريخي في الظروف التشغيليه . النسب المالية للمقترض اقل من المتوسط للصناعة و هنالك مؤشر ضئيل على تحسين وخدمة الدين. مطلوب رقابة مستمرة وانتباه من قبل المقرض. و ديون المقترض تتطلب تفكيراً جيداً .
	7	هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر انتماني غير مضمون. نسبة السيولة غير فعالة و هنالك احتمال قليل لتدهور دورة النشاط. انخفاض في المؤشرات المالية مثل التدفق النقدي و زيادة في نسبة الرفع المالي بالرغم من انخفاض المؤشرات المالية، وبقاء التدفق النقدي كافي لخدمة الدين إلا انه يبقى بدرجة خطر عالية لسداد الالتزامات. مشاكل قديمه في الالتزام بالسداد و الاستجابة البطيئة للدفع، اختراق عقد قرض مبرم، عدم منطقية جدول الدفعات، مشكلة في التحكم بالضمانات، تغيرات الإدارة أو قرارات غير مرغوب فيها، تدهور في الصناعة أو الظروف الاقتصادية.
3	8	قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته المالية غير كافية حاليا
	9	احتمال عدم تحصيل كامل الدين وخسارة جزء من أصل الدين محتملة جداً
	10	لا يوجد أي فرصة لتحصيل الدين

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	عامل وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	عامل ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
2	C	عامل وتحمل مخاطر ائتمانية تتطلب المراقبة.
3	D	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية.
	E	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدًا
	F	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً (هاكلة)

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية فيتم الاعتماد على درجات المخاطر الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة (Moody's ، S&P، Fitch)

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي
1	من (AAA) إلى(B_)
2	من (CCC) إلى(C)
3	D

3ـ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

ـ يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المصرف

ـ إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

ـ وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

ـ يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.

ـ ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.

ـ الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).

ـ تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة.

4ـالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى المصرف أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9وكما يلي :

ـ المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

ـ الأداء التشغيلي
ـ الكفاءة التشغيلية
ـ هيكل رأس المال
ـ خدمة الدين
ـ تقييم السيولة

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

ـ نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.
ـ إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من 30 يوماً.
ـ حسابات تأخر سدادها أكثر من 30 يوماً.

الخزينة:

ـ زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.
ـ تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

ـ المعايير النوعية:

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

ـ التأخر عن السداد
ـ تآكل رأس المال الصافي
ـ النشاط الاحتيالي
ـ إعادة الهيكلة الاجبارية
ـ خرق التعهدات المالية
ـ الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

ـ الإدارة
ـ مرحلة دور الحياة
ـ السلوك المالي
ـ استقرار الدخل
ـ النظرة المستقبلية لقطاع العمل
ـ معلومات مدقق الحسابات

ـ معايير الدعم:

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

5ـ تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

ـ المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

ـ المعايير النوعية:

وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على اعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك الى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المصرف.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف لأكثر من 90 يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المصرف، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المصرف.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

1ـ المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

2ـ المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر ـ غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

3ـ المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ـ المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

6ـ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ـ شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهرا أو على أساس العمر اعتمادا على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد المصرف أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

الضمانة المقبولة	نسبة الاقتطاع من الضمانة
التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة	0٪
كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة	0٪ ـ 25٪
رهن أسهم وسندات مالية	70٪
رهن عقارات وأراضي	20٪
أوراق مالية مدرجة ومعترف بها دولياً	25٪

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى 12 شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للمصرف المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.
قام المصرف بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام 2014 وهو ما مكّن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام 2014 وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الاربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، أي صعوداً وهبوطاً.

ـ يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
ـ بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر.
ـ بالنسبة للمنتجات المتجددة (جاري مدين ، الدوارة ، البطاقات الائتمانية)، سيستخدم المصرف الأهلي العراقي القواعد التالية لحساب التعرض عند التعثر :
1. بطاقات الائتمان: أقصى قيمة ما بين (السقف (الحد)، الرصيد الحالي) .
2. الجاري مدين: أقصى قيمة ما بين (السقف (الحد)، الرصيد الحالي) .
3. القروض المتجددة (الدوارة): سيستخدم المصرف الأهلي العراقي الرصيد الحالي لكل عقد تحت سقف القرض المتجدد. أستناداً إلى إجراءات المصرف الأهلي العراقي لإدارة المخاطر لأي عميل في المرحلة 2، سيقوم المصرف بإلغاء جميع الحدود (الأسقف) وسيحصل العميل على موافقة منفصلة لكل عقد.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من 10 أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.
ـ بالنسبة للمنتجات المضمونة ،يستند ذلك في المقام الأول الى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة ،والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية ،والفترة حتى استعادة الملكية ،وتكلفة الاسترداد الملحوظة.
ـ بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.
ـ كما تندرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر.
ـ لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

7ـأهمية معايير تصنيف المراحل.

ـ يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.
ـ التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
ـ يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.
ـ تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات
ـ تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
ـ انخفاض درجة المخاطر بمقدار3 درجات رئيسية
ـ درجة مخاطر العميل (6 ، 7)
ـ تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلة ، الجدولة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة
ـ تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
ـ تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلة ، الجدولة
ـ درجة المخاطر العميل تبلغ C

* للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، و للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
ـ درجة المخاطر الخارجية (C ـ CCC)

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات
ـ تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً
ـ درجة مخاطر العميل تبلغ (8 ، 9 ، 10)
ـ إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكلة و/أو جدولة) أكثر من 2 مرة خلال السنة
ـ تصنيفه ديون غير عاملة
* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة
ـ تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً
ـ تصنيفه ديون غير عاملة
ـ درجة مخاطر العميل F
* إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكلة و/أو جدولة) أكثر من 2 مرة خلال السنة
ـ للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، وللتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
* درجة المخاطر تبلغ D

8ـاستخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).
قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.
تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

9ـتحليل الحساسية

قام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.
أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

ـ أسعار الفائدة ـ التضخم ـ البطالة

قام المصرف بإجراء تحليل الحساسية حول كيف أن الخسارة الائتمانية المتوقعة في محفظة الائتمان سوف تتغير إذا تم استخدام الافتراضات الرئيسية لحساب التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة بنسبة مئوية معينة.وفي الواقع، سيكون هناك عوامل ربط بين مختلف المدخلات الاقتصادية وسوف يختلف التعرض للحساسية باختلاف السيناريوهات الاقتصادية.

10ـ حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9

ـ مجلس الإدارة :

1. الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .
2. الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.
3. الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المصرف ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وآلية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .
4. ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطرة الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعّالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحوطات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

ـ لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :

1. التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .
2. الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .
3. الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .
4. التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

ـ لجنة التدقيق :

1. مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

ـ لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

1. الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار 9 .
2. رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .
3. التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات المعدلة .

ـ لجنة معيار IFRS 9 :

1. مراجعة تصنيف مراحل الحسابات والتوصية بالموافقة.
2. التوصية بتعديل تصنيف مراحل الحسابات بحيث تكون مبررة وعلى أن لا تتعارض مع تعليمات المركزي

ـ إدارة المخاطر:

1. إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار
2. إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .
3. المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .

ـ الإدارة المالية :

1. إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.
2. تصنيف و قياس الأصول المالية
3. عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

ـ إدارة الائتمان:

1. تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله
2. تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

ـ إدارة التدقيق الداخلي :

1. مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية وقد ارتأت إدارة المصرف أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرا لشمولية تعريف مخاطر التشغيل و نتيجة لحرص إدارة المصرف على مواكبة التغير المستمر في بيئة العمل و التكنولوجيا وطرح كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية، فقد تم تصميم وتطوير سياسة إدارة مخاطر التشغيل "Operational Risk Policy" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه والشركة التابعة بحيث تشمل المبادئ الأساسية وربط أهداف سياسة إدارة المخاطر بأهداف المصرف الاستراتيجية الرئيسية.

كما تم إعتماد وتطبيق عدة منهجيات لتفعيل دور إدارة مخاطر التشغيل ، الأمر الذي يتطلب تحديد وتقييم ومتابعة و تخفيف أثر المخاطر التشغيلية لكل دائرة / وحدة / فرع على حدة وكما جاء في تعليمات لجنة بازل الدولية من خلال:

1. التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (CRSA_Control & Risk Self_Assessment) من خلال عقد ورشات عمل "Workshops" بالاعتماد على تحليل الإجراءات المعتمدة والأحداث التشغيلية وتقارير التدقيق وبالتالي التعرف على المخاطر والضوابط الرقابية وتحديد الفجوة الرقابية من خلال مصفوفة المخاطر. في هذا الإطار، يتم إعداد نموذج تحت مسمى "الفحوصات الرقابية" والذي يتم من خلاله التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط "CRSA" من قبل مدير الوحدة / الدائرة / الفرع أو من ينوب عنه.
2. الفجوة الرقابية الفجوة الرقابية: هي النسبة المئوية المقبولة التي تعكس درجة سيطرة الضوابط الرقابية على المخاطر.
3. فحص الالتزام: هو فحص يتم من قبل موظفي البنك للتأكد من التزام وحدات العمل بتطبيق الضوابط الرقابية الداخلية.
4. تحديث خطة استمرارية العمل في المصرف والإشراف على تطويرها.
5. لدى المصرف برنامج شامل للتامين يستهدف كافة الدوائر في الإدارة العامة والفروع والتي بالإمكان ان تتعرض الى مخاطر ذات خسائر مرتفعة الأثر ويتم تقييم المخاطر من خلال :

أـ طبيعة عمل الدائرة .

ب ـ الاحداث الخارجية / الحروب / الإرهاب / الكوارث الطبيعية بانواعها .

من هذا المنطلق، فإن استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات كافة المعنيين في التطبيق في المصرف وعلى جميع المستويات من خلال:

1. التقيد بإجراء الفحوصات الرقابية حسب جداولها و دون تأخير.
2. عرض نتائج تقييم الفحوصات الرقابية بشفافية ودقة.
3. الإبلاغ و الإفصاح عن أي خسائر أو أحداث تشغيلية دون تأخير أو تردد.
4. تَبّني وتطبيق التوصيات "Remedial Actions / Recommendations / Mitigations" التي يتم طرحها من قبل إدارة مخاطر التشغيل والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم التعرف عليها من خلال ورشات العمل/ الإبلاغ عن الأحداث أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات الرقابية.
5. لمجلس الإدارة واللجان المعنية والإدارة العليا دور هام في دعم وتمكين إدارة مخاطر التشغيل وجعلها جزءاً أساسياً من منهجية عمل المصرف.

لضمان ذلك، فإن إدارة مخاطر التشغيل تحرص على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل وتوعية المعنيين عن طريق عقد دورات تدريبية لكل دائرة من خلال ورشات عمل وخلق بيئة عمل فعالة ورفع أي مخالفات أو تقصير إلى لجنة المخاطر الداخلية لإجراء اللازم، ومن ثم بناء ملف مخاطر "Risk Profile" على مستوى الدائرة / الوحدة / الفرع و بالتالي على مستوى المصرف ككل.

إضافة إلى ما ورد فإن إدارة مخاطر التشغيل تعنى بما يلي:

1. مراجعة السياسات المصرفية الداخلية وإجراءات العمل بهدف إبراز مخاطرها والتوجه لتخفيفها والسيطرة عليها قبل اعتمادها.
2. تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة.
3. التطوير المستمر للأنظمة المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل.

أمن المعلومات:

إن مسؤولية وحدة أمان المعلومات / إدارة المخاطر تكمن في المحافظة على سرية وتوفر ودقة المعلومات على مستوى المصرف وذلك من خلال ما يلي:

1. التحضير للحصول على شهادة PCI DSS.
2. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بحماية المصرف من كافة المخاطر المترتبة على ضياع أو سرقة المعلومات.
3. تحديث نظام مراقبة الأحداث الأمنية لمواكبة أفضل الإصدارات العالمية .
4. تطوير برنامج توعية أمنية للعملاء وموظفي المصرف.
5. تطوير وتحديث استراتيجية وبرنامج للأمن السيبراني بما يتماشى مع استراتيجية المصرف.
6. تنفيذ وتحديث إطار الحوكمة الخاص [دائرة أمن المعلومات بما يتواكب مع إطار عمل COBIT 2019.
7. إعداد المعايير الأمنية لأنظمة المعلومات المختلفة.
8. مراجعة فعالية ضوابط الحماية المعتمدة في سياسة الامن السيبراني لدى المصرف بشكل مستمر.
9. الاشراف و المتابعة و مراجعة عملية تصنيف اصول المعلومات على مستوى دوائر المصرف و أهميتها و الاشخاص المخولين لاستخدامها و الوصول اليها بمقتضى الاجراءات و السياسات التابعة للمصرف.

مخاطر السوق

هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، وأسعار العملات، وأسعار الأسهم)، و تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقا لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية وتتضمن كل من مخاطر التالية:ـ

1. مخاطر أسعار الفائدة.
2. مخاطر أسعار الصرف.
3. مخاطر أسعار الأسهم.

يتبع المصرف سياسات مالية واستثمارية لإدارة مخاطر السوق المحتملة ضمن إستراتيجية محددة، ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تتولى عملية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص ، وفي هذا الإطار وبوجود وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وأُنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:ـ

1. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي.
2. إعداد سياسة لمخاطر السوق التي تتضمن اسس تعريف وإدارة وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر واعتمادها من قبل اللجان المعنية.
3. إعداد مصفوفة من التقارير الرقابية لإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
4. تطوير أدوات ومقاييس لإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:ـ
    أ. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis).
    ب. تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
    ج. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
    د. تقارير وقف الخسائر (Stop Loss Limit).
    هـ. مراقبة السقوف الاستثمارية للمصرف.
    و. مراقبة محفظة الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإعادة تقييمها أولا بأول.

1ـ مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

يستخدم البنك أدوات التحوط كمبادلات أسعار الفائدة للحد من الآثار السلبية للتغير في أسعار الفائدة.

أساليب تخفيف مخاطر أسعار الفائدة:

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعات دورية تقام لهذا الغرض حيث يتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتقوم بوضع الحلول للتخفيف من هذه المخاطر.
موازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات تسعى إدارة المصرف للموائمة بين مدى تأثر الموجودات والمطلوبات وضمن فئات الاستحقاق للتغير في أسعار الفائدة والحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة.

فجوات الفوائد:

يتم العمل على تلافي أية فجوات في أسعار الفائدة من خلال دورية تعديل الفوائد على موجودات المصرف ومطلوباته من حيث الربط والموازنة بين الاستحقاقات والفوائد .

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

ـ التحوط لأسعار الفوائد.

يسعى البنك للحصول على تمويل طويل الأجل لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابته قدر الإمكان، هذا ولمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال يقوم البنك باستثمارات قصيرة الأجل.
تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح البنك لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

31 كانون الأول 2025	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	٪	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	1	492،361	ـ
ريال سعودي	1	1،094،650	ـ

31 كانون الأول 2024	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	٪	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	1	(30،321)	ـ
ريال سعودي	1	1،043،821	ـ

2ـ مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الاجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الاساس للمصرف. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف و يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.
تنص السياسة الاستثمارية للبنك على أنه يمكن أخذ مراكز بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها بما لا يتجاوز 5٪ من حقوق المساهمين لكل عملة وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15٪ من حقوق المساهمين. ويتم مراقبة مراكز العملات الاجنبية بشكل يومي، ويمكن استخدام أدوات السوق المتطورة بهدف التحوط من مخاطر أسعار الصرف ضمن محددات تحول دون تعرض البنك لأي مخاطر إضافية.
فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن والمعقول في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل الموحدة ، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

العملة	التغير في سعر صرف العملة	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
		حساسية إيراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)
	٪	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	5	(4،410،504)	618،329
يورو	5	141،625	63،288
جنيه استرليني	5	22،646	869
ين ياباني	5	14،142	3،457،459
كورونا سويدية	5	125	15،780
درهم اماراتي	5	10،351	47،236
ريال سعودي	5	4،695،912	(127)
دينار اردني	5	69،365	153
دينار كويتي	5	44	16

3ـ مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل المصرف على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها المصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية.
يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة والتغير المتراكم في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2025	٪	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	5	ـ	122،187
31 كانون الأول 2024	٪	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	5	ـ	40،213

في حال كان هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

	أقل من شهر واحد	من شهر حتى 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع
31 كانون الاول 2025	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات ـ								
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	-	-	-	-	1.722.961.574	1.722.961.574
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	1.000.000	-	562.950.069	563.950.069
تسهيلات ائتمانية مباشرة	123.010.939	197.732.194	229.248.602	113.513.657	289.376.621	1.740.290.415	93.227.372	2.786.399.800
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	5.145.362	5.145.362
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	-	19.379.369	-	100.000.000	784.673.715	75.000.000	-	979.053.084
ممتلكات ومعدات ـ بالصافي	-	-	-	-	-	-	88.707.940	88.707.940
موجودات غير ملموسة ـ بالصافي	-	-	-	-	-	-	192.287.083	192.287.083
حق استخدام البند المؤجر	-	-	-	-	-	-	29.287.449	29.287.449
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	144.063.694	144.063.694
مجموع الموجودات	**123.010.939**	**217.111.563**	**229.248.602**	**213.513.657**	**1.075.050.336**	**1.815.290.415**	**2.838.630.543**	**6.511.856.055**
المطلوبات ـ								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	371.861	-	30.000.000	5.000.000	373.607	-	121.928.061	157.673.529
ودائع عملاء	266.558.326	134.517.496	168.223.770	286.920.052	209.392.056	13.734.675	2.891.267.696	3.970.614.071
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	888.554.284	888.554.284
أموال مقترضة	-	12.994.646	29.868.108	8.459.830	21.127.065	29.553.212	59.007.983	161.010.844
التزام عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	30.495.445	30.495.445
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	17.202.624	17.202.624
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	57.154.852	57.154.852
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	274.374.634	274.374.634
مجموع المطلوبات	**266.930.187**	**147.512.142**	**228.091.878**	**300.379.882**	**230.892.728**	**43.287.887**	**4.339.985.579**	**5.557.080.283**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**(143.919.248)**	**69.599.421**	**1.156.724**	**(86.866.225)**	**844.157.608**	**1.772.002.528**	**(1.501.355.036)**	**954.775.772**
			-	-	-	-		
31 كانون الاول 2024								
مجموع الموجودات	**337.364.878**	**130.250.872**	**152.006.619**	**48.209.663**	**530.649.657**	**1.664.617.678**	**2.281.133.555**	**5.144.232.922**
مجموع المطلوبات	**300.877.644**	**168.220.718**	**159.002.163**	**168.318.918**	**141.966.980**	**43.830.018**	**3.464.511.548**	**4.446.727.989**
فجوة اعادة تسعير الفائدة	**36.487.234**	**(37.969.846)**	**(6.995.544)**	**(120.109.255)**	**388.682.677**	**1.620.787.660**	**(1.183.377.994)**	**697.504.933**

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

31 كانون الاول 2025	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	كورونا سويدية	درهم اماراتي	الفرنك السوسري	الريال السعودي	الدينار الأردني	الدينار الكويتي	المجموع
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	321.908.196	1.187.399	-	-	-	-	-	7.602.917	-	-	330.698.512
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	344.154.366	18.529.539	503.997	332.610	2.372	284.487	232	7.823.602	1.403.841	111.363	373.146.409
تسهيلات انتمانية مباشرة	110.638.054	-	-	-	-	-	-	77.208.400	-	-	187.846.454
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	831.871	-	-	-	-	-	-	-	-	-	831.871
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	110.024.483	-	-	-	-	-	-	19.379.369	-	-	129.403.852
ممتلكات ومعدات ـ بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	3.425.043	-	-	3.425.043
موجودات غير ملموسة ـ بالصافي	-	-	-	-	-	-	-	2.051.787	-	-	2.051.787
موجودات أخرى	45.685.002	127.283	54	-	-	1	-	6.004.100	-	-	51.816.440
مجموع الموجودات	**933.241.972**	**19.844.221**	**504.051**	**332.610**	**2.372**	**284.488**	**-**	**123.495.218**	**1.403.841**	**111.363**	**1.079.220.368**
المطلوبات											
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	123.498.447	-	-	-	-	-	-	467.744	-	-	123.966.191
ودائع عملاء	572.496.630	14.497.186	73.775	63.917	-	87.818	-	18.950.756	85.902	138	606.256.122
تأمينات نقدية	234.871.129	2.654.186	0	-	-	-	-	18.334.872	-	110.378	255.970.565
أموال مقترضة	71.216.966	-	-	-	-	-	-	-	-	-	71.216.966
مطلوبات أخرى	11.477.894	1.984	-	-	-	-	-	-	-	5	11.479.883
مجموع المطلوبات	**1.013.561.066**	**17.153.356**	**73.775**	**63.917**	**-**	**87.818**	**-**	**37.753.372**	**85.902**	**110.521**	**1.068.889.727**
صافي التركز بالعملات الاجنبية	**(80.319.094)**	**2.690.865**	**430.276**	**268.693**	**2.372**	**196.670**	**-**	**85.741.846**	**1.317.939**	**842**	**10.330.641**
31 كانون الاول 2024											
مجموع الموجودات	748.643.166	20.818.180	78.690	66.733	2.913	312.570	-	127.795.300	1.037.599	702.124	899.457.275
مجموع المطلوبات	734.434.445	19.615.717	62.174	69.153	-	12.742	-	62.103.583	140.112	701.820	817.139.746
صافي التركز بالعملات الاجنبية	**14.208.721**	**1.202.463**	**16.516**	**(2.420)**	**2.913**	**299.828**	**-**	**65.691.717**	**897.487**	**304**	**82.317.529**

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر بسبب اللجوء لأي مما يلي:

1ـ بيع موجودات المصرف بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة وانخفاض الأرباح المالية لدى المصرف.
2ـ إقبال المصرف على الالتزامات ذات التكاليف المرتفعة وذلك لتلبية التزاماتها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح المتوقعة لدى المصرف.
ويتم تحديد أثر مخاطر السيولة على المصرف من خلال التعرف على مدى سيولة موجوداته وقدرة المصرف على تحويل الموجودات السائلة أو شبه السائلة إلى نقد بأقل الخسائر من حيث هبوط الأسعار، ويجب على المصرف توفير الموجودات التي من الممكن أن يتم بيعها بسعر يقترب من القيمة الأساسية ، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف قد تنقسم إلى ما يلي:

أ_مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد ـ مثل تحصيل الذمم ـ أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

ب_مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن المصرف من بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.
تتم عملية إدارة السيولة من قبل إدارة الخزينة والاستثمار ، وتكون إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقا لسياسات واجراءات محددة وخطة تمويل الطوارئ ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) التي تتولى عملية مراقبة وضبط السيولة وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من موجودات ومطلوبات المصرف سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها بتنسيق مع مدير إدارة الخزينة والاستثمار وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة ضمن مجموعة من المعطيات التالية:
1. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل اللجان التي تحدد أسس وتعريف وإدارة وقياس ومتابعة مخاطر السيولة.
2. خطة إدارة أزمات السيولة و التي تتضمن:
أ. إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
ب. لجنة متخصصة لإدارة ازمة السيولة.
ج. خطة لتوفير السيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).
د. تحليل وضعية سيولة المصرف معتمدين على تقارير السيولة التي تتضمن:ـ
- جدول فجوة الأمد (Duration Gap) للموجودات والمطلوبات.
- ودائع العملاء لدى المصرف بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.
- تقرير مؤشرات السيولة.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
كما تتولى إدارة الخزينة والاستثمار بتنسيق مع وحدة مخاطر السوق على تنويع مصادر التمويل وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة من أجل تخفيف مخاطر السيولة وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

ـ تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها

يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة الى أي تغيرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي ، ويسعى المصرف من خلال لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات للموائمة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة بسياسة المصرف.

ـ كما تتضمن السياسة خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تقوم لجنة إدارة لموجودات والمطلوبات برفع التوصيات المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر السيولة والاجراءات ووضع الأنظمة اللازمة لتطبيق الضوابط الرقابية الفعالة ورفع التقارير حول مخاطر السيولة ومدى التقيد بالضوابط والسياسات بالإضافة الى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا بما في ذلك متابعة كافة التطورات التقنية المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة وتطبيق الملائم منها.

ـ التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي

تتوزع موجودات المصرف ومطلوباته بشكل منتظم بين استثمارات محلية وخارجية بالاعتماد على اكثر من سوق مالي وراس مالي وتوزيع التسهيلات على قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة، والموائمة بين تمويل قطاع الشركات والافراد. كما يسعى المصرف للحصول على تنوع مصادر التمويل واستحقاقاتها.

ـ الاحتياطيات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية

يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ 761.915.657 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2025 (558.360.248 الف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024).

أولا: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

31 كانون الاول 2025	حتى شهر واحد	من شهر حتى 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	371.861	-	30.000.000	5.000.000	373.607	-	121.928.061	**157.673.529**
ودائع عملاء	115.271.766	134.517.496	168.223.770	286.920.052	209.392.056	13.734.675	3.042.554.256	**3.970.614.071**
تأمينات نقدية	42.922.825	90.090.837	47.723.121	317.044.398	189.555.088	150.912.281	50.305.734	**888.554.284**
أموال مقترضة	103.950	13.009.229	29.882.134	9.476.981	38.374.896	70.163.654	-	**161.010.844**
التزام عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	30.495.445	**30.495.445**
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	17.202.624	**17.202.624**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	57.154.852	**57.154.852**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	274.374.634	**274.374.634**
اجمالي المطلوبات	**158.670.402**	**237.617.562**	**275.829.025**	**618.441.431**	**437.695.647**	**234.810.610**	**3.594.015.606**	**5.557.080.283**
اجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	**123.010.939**	**217.111.563**	**229.248.602**	**213.513.657**	**1.075.050.336**	**1.815.290.415**	**2.838.630.543**	**6.511.856.055**

31 كانون الاول 2024	حتى شهر واحد	من شهر حتى 3 شهور	من 3 شهور الى 6 شهور	من 6 أشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	أكثر من3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	27.258.549	**27.258.549**
ودائع عملاء	187.462.544	163.695.866	139.163.102	154.789.663	141.966.980	-	2.675.616.290	**3.462.694.445**
تأمينات نقدية	103.184.219	104.398.649	143.675.986	110.892.154	182.411.258	2.165.693	9.419.204	**656.147.163**
أموال مقترضة	-	4.524.852	19.839.061	13.584.806	11.607.980	111.943.474	-	**161.500.173**
التزام عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	23.796.380	**23.796.380**
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	8.948.470	**8.948.470**
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	42.318.851	**42.318.851**
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	64.063.958	**64.063.958**
اجمالي المطلوبات	**290.646.763**	**272.619.367**	**302.678.149**	**279.266.623**	**335.986.218**	**114.109.167**	**2.851.421.702**	**4.446.727.989**
اجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	**337.364.878**	**130.250.872**	**152.006.619**	**48.209.663**	**530.649.657**	**1.664.617.678**	**2.281.133.555**	**5.144.232.922**

(36) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

31 كانون الأول 2025	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الاعتمادات والقبولات	852.007.438	182.904.218	1.034.911.656
السقوف غير المستغلة	183.831.261	28.926.942	212.758.203
خطابات الضمان	157.511.947	293.243.907	450.755.854
	1.193.350.646	**505.075.067**	**1.698.425.713**

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الاعتمادات والقبولات	856.197.695	154.187.132	1.010.384.827
السقوف غير المستغلة	9.333.621	15.601.713	24.935.334
خطابات الضمان	244.136.370	65.437.418	309.573.788
	1.109.667.686	**235.226.263**	**1.344.893.949**

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	1.308.816.844	1.448.294.848
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563.950.069	365.983.012
التسهيلات الائتمانية:		
الأفراد	1.831.839.998	1.201.464.094
الشركات		
الشركات الكبرى	840.833.076	489.986.786
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	113.726.726	89.855.810
سندات وأسناد وأذونات:		
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	979.053.084	920.699.421
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	5.145.362	4.421.460
الموجودات الأخرى	19.588.838	16.758.514
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	**5.662.953.997**	**4.537.463.945**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:		
كفالات	450.755.854	309.573.788
اعتمادات صادرة	1.034.911.656	1.010.384.827
سقوف تسهيلات غير مستغلة	212.758.203	24.935.334
إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	**1.698.425.713**	**1.344.893.949**
إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	**7.361.379.710**	**5.882.357.894**

ـ الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول 2025 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

ـ بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي الموحدة فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي الموحدة بالإضافة للفوائد المستحقة له.

2) تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2025	الأفـراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
متدنية المخاطر	8.039.671	223.871.613	27.344.103	2.876.554.197	3.135.809.584
مقبولة المخاطر	1.810.030.839	588.542.731	73.811.667	-	2.472.385.237
منها مستحقة :					
لغاية 30 يوم	61.140.238	191.334.719	13.358.308	-	265.833.265
من 31 لغاية 60 يوم	-	82.571.794	-	-	82.571.794
تحت المراقبة	21.662.297	39.947.008	8.599.668	-	70.208.973
غير عاملة:					
دون المستوى	4.184.183	-	1.412.885	-	5.597.068
مشكوك فيها	4.226.137	3.059.122	3.796.136	-	11.081.395
هالكة	14.308.705	72.805.621	5.687.869	-	92.802.195
المجمـــوع	**1.862.451.832**	**928.226.095**	**120.652.328**	**2.876.554.197**	**5.787.884.452**
يطرح: فوائد معلقة	3.583.928	18.733.412	1.048.811	-	23.366.151
يطرح: مخصص التدني	27.017.023	68.668.808	5.878.473	-	101.564.304
الصافي	**1.831.850.881**	**840.823.875**	**113.725.044**	**2.876.554.197**	**5.662.953.997**

31 كانون الأول 2024	الأفـراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
متدنية المخاطر	1.533.644	8.751.280	32.213	2.756.157.255	2.766.474.392
مقبولة المخاطر	1.195.061.363	448.413.192	81.928.041	-	1.725.402.596
منها مستحقة :					
لغاية 30 يوم	1.186.955.028	344.298.556	75.475.412	-	1.606.728.996
من 31 لغاية 60 يوم	7.964.404	21.688.028	5.296.580	-	34.949.012
تحت المراقبة	4.170.615	42.846.144	3.017.614	-	50.034.374
غير عاملة:					
دون المستوى	4.479.835	253.610	1.826.154	-	6.559.599
مشكوك فيها	3.815.568	15.263.736	4.837.783	-	23.917.087
هالكة	8.245.584	52.333.912	1.279.931	-	61.859.427
المجمـــوع	**1.217.306.609**	**567.861.874**	**92.921.736**	**2.756.157.255**	**4.634.247.475**
يطرح: فوائد معلقة	2.197.666	14.231.468	480.302	-	16.909.436
يطرح: مخصص التدني	13.644.849	63.643.620	2.585.624	-	79.874.093
الصافي	**1.201.464.094**	**489.986.786**	**89.855.810**	**2.756.157.255**	**4.537.463.945**

ـ تشمل التعرضات الإئتمانية، التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، سندات، أذونات خزينة، وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.
ـ يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق احد الأقساط أو الفوائد.
ـ يعتبر الحساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية ، وقد بلغت 794.557 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل 4.014.584 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وغيرها من الاجراءات ذات العلاقة، وقد بلغت قيمتها 8.928.855 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2025 مقابل 7.609.187 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024.

3) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المنطقة الجغرافية	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
أرصدة لدى بنوك مركزية	1.308.816.844	-	1.308.816.844
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	31.261.385	532.688.684	563.950.069
التسهيلات الائتمانية :			
للافراد	1.831.839.998	-	1.831.839.998
الشركات:			
الشركات الكبرى	840.833.076	-	840.833.076
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	113.726.726	-	113.726.726
سندات وأسناد وأذونات :			
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	850.000.000	129.053.084	979.053.084
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	4.313.491	831.871	5.145.362
الموجودات الاخرى	19.588.838	-	19.588.838
الإجمالي للسنة	**5.000.380.358**	**662.573.639**	**5.662.953.997**
الكفالات المالية	413.025.587	37.730.267	450.755.854
الإعتمادات المستندية	378.354.448	656.557.208	1.034.911.656
المجموع الكلي لسنة 2025	**5.791.760.393**	**1.356.861.114**	**7.148.621.507**
المجموع الكلي لسنة 2024	**4.706.475.881**	**1.150.946.679**	**5.857.422.560**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر):

31 كانون الأول 2025 الأفـراد	الافـراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	17،227،893	87،380،506	12،861،015	117،469،414
مقبولة المخاطر	39،237،074	238،005،298	19،615،272	296،857،644
تحت المراقبة	1،977،268	14،265،343	1،846،191	18،088،802
غير عاملة:				
دون المستوى	198،171	-	547،134	745،305
مشكوك فيها	302،996	815،926	2،812،377	3،931،299
هالكة	269،181	14،476،674	1،380،018	16،125،873
المجمـوع	**59،212،583**	**354،943،747**	**39،062،007**	**453،218،337**
منها:				
تأمينات نقدية	14،267،542	46،158،300	7،961،140	68،386،982
عقارية	21،383،679	268،437،567	31،100،866	320،922،112
أسهم متداولة	-	14،172،115	-	14،172،115
سيارات وآليات	23،561،362	26،175،766	-	49،737،128
المجمـوع	**59،212،583**	**354،943،748**	**39،062،006**	**453،218،337**

31 كانون الأول 2024 الأفـراد	الافـراد	الشركات الكبرى	المنشـآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	10،550،811	11،459،195	997،765	23،007،771
مقبولة المخاطر	28،655،851	81،535،724	10،991،031	121،182،606
تحت المراقبة	113،309	8،935،053	593،788	9،642،150
غير عاملة:				
دون المستوى	299،721	346،606	398،727	1،045،054
مشكوك فيها	104،625	1،715،873	1،588،521	3،409،019
هالكة	100،859	8،999،277	889،379	9،989،515
المجمـوع	**39،825،176**	**112،991،728**	**15،459،211**	**168،276،115**
منها:				
تأمينات نقدية	8،515،601	14،161،575	49،637	22،726،813
عقارية	19،230،890	83،412،153	15،409،574	118،052،617
أسهم متداولة	-	12،013،611	-	12،013،611
سيارات وآليات	12،078،685	3،404،389	-	15،483،074
المجمـوع	**39،825،176**	**112،991،728**	**15،459،211**	**168،276،115**

لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم ادراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل افرادياً.

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات	أفراد	إجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
البنـد								
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,308,816,844	-	-	-	-	-	-	1,308,816,844
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563,950,069	-	-	-	-	-	-	563,950,069
التسهيلات الإئتمانية	49,245	47,542,603	563,117,826	170,714,206	23,264,410	183,061,958	1,798,649,552	2,786,399,800
سندات واسناد واذونات:								
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	979,053,084	-	-	-	-	-	-	979,053,084
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	5,145,362	-	-	-	-	-	-	5,145,362
الموجودات الاخرى	19,588,838	-	-	-	-	-	-	19,588,838
الإجمالي للسنة 2025	**2,876,603,442**	**47,542,603**	**563,117,826**	**170,714,206**	**23,264,410**	**183,061,958**	**1,798,649,552**	**5,662,953,997**
الإجمالي للسنة 2024	**2,760,854,928**	**30,813,761**	**323,878,708**	**126,248,488**	**23,840,424**	**100,106,899**	**1,171,720,737**	**4,537,463,945**

5) توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية الخاضعة لاحتساب التدني

31 كانون الأول 2025	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات ومرافق عامة	أفراد	إجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة								
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,308,816,844	-	-	-	-	-	-	1,308,816,844
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563,950,069	-	-	-	-	-	-	563,950,069
التسهيلات الائتمانية	49,245	47,542,603	563,117,826	170,714,206	23,264,410	183,061,958	1,798,649,552	2,786,399,800
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	5,145,362	-	-	-	-	-	-	5,145,362
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	979,053,084	-	-	-	-	-	-	979,053,084
الموجودات الأخرى	19,588,838	-	-	-	-	-	-	19,588,838
المجموع	**2,876,603,442**	**47,542,603**	**563,117,826**	**170,714,206**	**23,264,410**	**183,061,958**	**1,798,649,552**	**5,662,953,997**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة								
الكفالات المالية	153,984,611	56,462,217	101,735,963	97,285,180	40,000	41,247,883	-	450,755,854
الإعتمادات المستندية	-	25,210,644	382,527,018	97,210,140	21,615,000	508,348,854	-	1,034,911,656
المجموع	**153,984,611**	**81,672,861**	**484,262,981**	**194,495,320**	**21,655,000**	**549,596,737**	**-**	**1,485,667,510**

6) الافصاح عن التعرضات الائتمانية حسب تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي و المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة و بشكل مقارن مع المعيار رقم (9) كما في 31 كانون الاول 2025

البند	حسب تعليمات التصنيف رقم 94 لسنة (2004)				حسب المعيار الدولي للتقارير المالية								
					المرحلة الأولى			المرحلة الثانية			المرحلة الثالثة		
	اجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص	اجمالي	الخسارة الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	اجمالي	الخسارة الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة	فوائد معلقة	الخسارة الائتمانية المتوقعة	فوائد معلقة
ديون عاملة	2,731,640,623	-	2,731,640,623	-	2,731,640,623	23,020,143	-			-	-	-	-
ديون تحت المراقبة	70,208,973	-	70,208,973	705,772		-	-	70,208,973	11,569,127	-	-	-	-
ديون غير عاملة منها											109,480,659	66,975,034	15,249,966
ـ دون المستوى	5,597,068	166,930	5,430,138	1,452,412	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ـ مشكوك في تحصيلها	11,081,395	845,373	10,236,022	15,913,012	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ـ هالكة	92,802,196	22,353,848	70,448,348	37,512,414	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2,911,330,255**	**23,366,151**	**2,887,964,104**	**55,583,610**	**2,731,640,623**	**23,020,143**	**-**	**70,208,973**	**11,569,127**	**-**	**109,480,659**	**66,975,034**	**15,249,966**

(37) معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

1. معلومات عن أنشطة المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير الصادرة بخصوص قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

ـ حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

ـ حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

ـ التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيكلة التمويل وإصدار نشرات الاكتتاب.

ـ الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
إجمالي الإيرادات	177.044.819	222.008.100	151.651.646	667.463	551.372.028	452.044.267
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	(13.294.875)	(9.430.822)	(8.157.145)	ـ	(30.882.842)	(31.390.381)
نتائج أعمال القطاع	163.749.944	212.577.278	143.494.501	667.463	520.489.186	420.653.886
مصاريف غير موزعة					(162.746.567)	(126.729.176)
الربح قبل الضرائب					357.742.620	293.924.710
ضريبة الدخل					(49.217.330)	(41.576.700)
صافي ربح السنة					308.525.290	252.348.010
معلومات أخرى						
إجمالي موجودات القطاع	1.855.935.557	930.464.245	3.271.110.089	454.346.164	6.511.856.055	5.144.232.922
اجمالي مطلوبات القطاع	1.457.460.625	3.562.718.572	157.673.529	379.227.557	5.557.080.283	4.446.727.989
مصاريف رأسمالية	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	88.336
الإستهلاكات والاطفاءات	ـ	ـ	ـ	(26.861.901)	(26.861.901)	(23.264.778)

2. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية خارج العراق.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل العراق		خارج العراق		المجموع	
	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
إجمالي الإيرادات	537.140.258	437.812.498	14.231.770	14.231.769	551.372.028	452.044.267
مجموع الموجودات	5.947.636.270	4.677.307.244	564.219.784	466.925.678	6.511.856.055	5.144.232.922
المصاريف الرأسمالية	ـ	88.336	ـ	ـ	0	88.336

(38) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.
أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 تموز 2023 قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من 250 إلى 400 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 31 كانون الاول 2024.
حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام 2020 بالبدء بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I .
يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12.5٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8٪ حسب لجنة بازل الدولية).
يقوم المصرف بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقم المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ـ وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

1ـ الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :

• حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الخسائر) المدورة غير المزعة المتحققة من السنوات السابقة ، الارباح السنوية /الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطيات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ،الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافآة نهاية الخدمة .
• رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (AT1) .

2ـ الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد اقصى 1.25٪ من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياريس وتتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 .

ـ متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:

فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
بنود رأس المال الاساسي		
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	520.000.000	400.000.000
الاحتياطيات	46.427.216	30.521.002
الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز ـ المتراكم)	35.448.694	4.544.592
الارباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف	234.560.742	171.742.356
صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)	867.622	194.794
يطرح منه		
الأصول غير الملموسة	19.688.596	25.391.650
قيمة الزيادة عن 10 ٪ من راس المال المصدر للشركة لكل استثمار على حده (اسهم)	120.845.098	-
مجموع رأس المال الأساسي	**696.770.580**	**581.611.094**
بنود رأس المال الاضافي		
اجمالى المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9	42.244.891	34.248.790
الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (1.25٪)	28.091.794	24.721.982
إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)	28.091.794	24.721.982
مجموع رأس المال التنظيمي	**724.862.374**	**606.333.076**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	**2.914.091.485**	**2.375.587.603**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)	**24.87٪**	**25.52٪**
نسبة رأس المال الأساسي (٪)	**23.91٪**	**24.48٪**

(39) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاسترادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2025	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	1.722.961.574	-	1.722.961.574
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	563.950.069	-	563.950.069
تسهيلات ائتمانية مباشرة ـ بالصافي	756.732.765	2.029.667.035	2.786.399.800
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5.145.362	-	5.145.362
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	-	979.053.084	979.053.084
ممتلكات ومعدات ـ بالصافي	-	88.707.940	88.707.940
موجودات غير ملموسة ـ بالصافي	-	192.287.083	192.287.083
حق استخدام البند المؤجر	-	29.287.449	29.287.449
موجودات أخرى	36.926.128	107.137.566	144.063.694
مجموع الموجودات	**3.085.715.898**	**3.426.140.157**	**6.511.856.055**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	157.673.529	-	157.673.529
ودائع عملاء	3.858.023.974	112.590.097	3.970.614.071
تأمينات نقدية	852.294.293	36.259.991	888.554.284
أموال مقترضة	52.472.294	108.538.550	161.010.844
التزام عقود الإيجار	-	30.495.445	30.495.445
مخصصات متنوعة	-	17.202.624	17.202.624
مخصص ضريبة الدخل	-	57.154.852	57.154.852
مطلوبات أخرى	274.374.634	-	274.374.634
مجموع المطلوبات	**5.194.838.724**	**362.241.559**	**5.557.080.283**
الصافي	**(2.109.122.826)**	**3.063.898.598**	**954.775.772**

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	1,864,209,530	-	1,864,209,530
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	365,983,012	-	365,983,012
تسهيلات ائتمانية مباشرة ـ بالصافي	462,866,285	1,318,440,405	1,781,306,690
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,421,460	-	4,421,460
موجودات مالية بالكلفة المطفأة ـ بالصافي	-	920,699,421	920,699,421
ممتلكات ومعدات ـ بالصافي	-	61,458,107	61,458,107
موجودات غير ملموسة ـ بالصافي	-	32,458,628	32,458,628
حق استخدام البند المؤجر	-	22,124,241	22,124,241
موجودات أخرى	22,095,041	69,476,792	91,571,833
مجموع الموجودات	**2,719,575,328**	**2,424,657,594**	**5,144,232,922**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,258,549	-	27,258,549
ودائع عملاء	3,350,104,348	112,590,097	3,462,694,445
تأمينات نقدية	619,887,172	36,259,991	656,147,163
أموال مقترضة	37,948,719	123,551,454	161,500,173
التزام عقود الإيجار	-	23,796,380	23,796,380
مخصصات متنوعة	-	8,948,470	8,948,470
مخصص ضريبة الدخل	-	42,318,851	42,318,851
مطلوبات أخرى	64,063,958	-	64,063,958
مجموع المطلوبات	**4,099,262,746**	**347,465,243**	**4,446,727,989**
الصافي	**(1,379,687,418)**	**2,077,192,352**	**697,504,933**

(40) الاستحواذ من المصرف على أعمال شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية

كما في 31 كانون الاول 2025 قام المصرف بالمساهمة بشركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية محدودة المسؤولية وقد بلغت مساهمته 51٪ حيث تم استكمال كافة المتطلبات و الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لاستكمال الاستحواذ بتاريخ 31 كانون الاول 2025 .

الجدول أدناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول و المطلوبات المستحوذ عليها كما في نهاية عمل يوم 31 كانون الاول 2025:

	31 كانون الاول 2025	التعديلات الناتجة عن دراسة توزيع سعر الشراء	الإجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	100،819،733	ـ	100،819،733
ممتلكات ومعدات، صافي	14،595،671	ـ	14،595،671
موجودات غير ملموسة	8،008،258	129،948،070	137،956،328
موجودات أخرى	65،215،700	ـ	65،215،700
مجموع الموجودات	**188،639،362**	**129،948،070**	**318،587،432**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
تأمينات نقدية	37،073،565	ـ	37،073،565
مطلوبات أخرى	111،589،411	ـ	111،589،411
مجموع المطلوبات	148،662،976	ـ	148،662،976
صافي القيمة العادلة للأعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	**39،976،386**	**129،948،070**	**169،924،456**
حقوق غير المسيطرين	**(20،387،956)**	**ـ**	**(20،387،956)**
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	**(149،536،500)**	**ـ**	**(149،536،500)**
ناتج عملية الاستحواذ	**(129،948،070)**	**129،948،070**	**ـ**

ناتج عملية الاستحواذ

تم تصنيف ناتج الاستحواذ ضمن الموجودات غير الملموسة (إيضاح رقم 10).

دراسة توزيع سعر الشراء

نظراً لحداثة عملية الاستحواذ، فإن دراسة توزيع سعر الشراء (Purchase Price Allocation – PPA) لم تكتمل حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية.
وعليه، سيتم تنفيذ دراسة توزيع سعر الشراء خلال الفترة اللاحقة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبشكل خاص معيار IFRS 3 – اندماج الأعمال.
وقد يترتب على الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء تسجيل تعديلات على القيم الدفترية للأصول والالتزامات المستحوذ عليها، بما في ذلك الأصول غير الملموسة أو الشهرة (إن وجدت)، الأمر الذي قد يكون له أثر على النتائج المالية والمركز المالي للفترات اللاحقة. وسيتم الإفصاح عن تلك الآثار عند الانتهاء من الدراسة واعتمادها أصولياً.

مصاريف صفقة الاستحواذ

خلال الفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2025، تكبد المصرف تكاليف المتعلقة بالاستحواذ على أعمال شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية بنسبة 51٪ والتي شملت تكاليف متعلقة بالاندماج ومصاريف اخرى ذات صلة لمستشارين ماليين وقانونيين وقد بلغت هذه التكاليف حوالي 1.959.866 ألف دينار عراقي.

(41) الاستحواذ من المصرف على أعمال شركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني و خدمات النظم و البرمجيات الالكترونية و التجارة العامة محدودة المسؤولية

كما في 31 كانون الاول 2025 قام المصرف بالمساهمة بشركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني و خدمات النظم و البرمجيات الالكترونية و التجارة العامة محدودة المسؤولية وقد بلغت مساهمته 51٪ حيث تم استكمال كافة المتطلبات و الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لاستكمال الاستحواذ بتاريخ 31 كانون الاول 2025 .

الجدول أدناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول و المطلوبات المستحوذ عليها كما في نهاية عمل يوم 31 كانون الاول 2025:

	31 كانون الاول 2025	التعديلات الناتجة عن دراسة توزيع سعر الشراء	الإجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	9,682,733	-	9,682,733
ممتلكات ومعدات، صافي	1,797,480	-	1,797,480
موجودات غير ملموسة	29,278	22,368,751	22,398,029
موجودات أخرى	10,998,187	-	10,998,187
مجموع الموجودات	**22,507,678**	**22,368,751**	**44,876,429**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	12,015,333	-	12,015,333
مجموع المطلوبات	**12,015,333**	**-**	**12,015,333**
صافي القيمة العادلة للأعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	**10,492,345**	**22,368,751**	**32,861,096**
حقوق غير المسيطرين	**(5,351,096)**	**-**	**(5,351,096)**
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	**(27,510,000)**	**-**	**(27,510,000)**
ناتج عملية الاستحواذ	**(22,368,751)**	**22,368,751**	**-**

ناتج عملية الاستحواذ

تم تصنيف ناتج الاستحواذ ضمن الموجودات غير الملموسة (إيضاح رقم 10).

دراسة توزيع سعر الشراء

نظراً لحداثة عملية الاستحواذ، فإن دراسة توزيع سعر الشراء (Purchase Price Allocation – PPA) لم تكتمل حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية.
وعليه، سيتم تنفيذ دراسة توزيع سعر الشراء خلال الفترة اللاحقة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبشكل خاص معيار IFRS 3 – اندماج الأعمال.
وقد يترتب على الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء تسجيل تعديلات على القيم الدفترية للأصول والالتزامات المستحوذ عليها، بما في ذلك الأصول غير الملموسة أو الشهرة (إن وجدت)، الأمر الذي قد يكون له أثر على النتائج المالية والمركز المالي للفترات اللاحقة. وسيتم الإفصاح عن تلك الآثار عند الانتهاء من الدراسة واعتمادها أصولياً.

مصاريف صفقة الاستحواذ

خلال الفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2025، تكبد المصرف تكاليف المتعلقة بالاستحواذ على أعمال شركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني بنسبة 51٪ والتي شملت تكاليف متعلقة بالاندماج ومصاريف اخرى ذات صلة لمستشارين ماليين وقانونيين وقد بلغت هذه التكاليف حوالي 360.553 ألف دينار عراقي.

(42) الاستحواذ من المصرف على أعمال شركة الاتحاد الدولية للتأمين مساهمة خاصة

كما في 31 كانون الاول 2025 قام المصرف بالمساهمة شركة الاتحاد الدولية للتأمين مساهمة خاصة وقد بلغت مساهمته 51٪ حيث تم استكمال كافة المتطلبات و الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية لاستكمال الاستحواذ بتاريخ 31 كانون الاول 2025 .
الجدول أدناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول و المطلوبات المستحوذ عليها كما في نهاية عمل يوم 31 كانون الاول 2025:

	31 كانون الاول 2025	التعديلات الناتجة عن دراسة توزيع سعر الشراء	الإجمالي
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	5,713,980	-	5,713,980
ممتلكات ومعدات، صافي	13,941	-	13,941
موجودات غير ملموسة	-	1,756,911	1,756,911
موجودات أخرى	3,821,832	-	3,821,832
مجموع الموجودات	**9,549,753**	**1,756,911**	**11,306,664**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مطلوبات أخرى	4,972,020	-	4,972,020
مجموع المطلوبات	**4,972,020**	**-**	**4,972,020**
صافي القيمة العادلة للأعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	**4,577,733**	**1,756,911**	**6,334,644**
حقوق غير المسيطرين	**(2,334,644)**	**-**	**(2,334,644)**
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	**(4,000,000)**	**-**	**(4,000,000)**
ناتج عملية الاستحواذ	**(1,756,911)**	**1,756,911**	**-**

ناتج عملية الاستحواذ

تم تصنيف ناتج الاستحواذ ضمن الموجودات غير الملموسة (إيضاح رقم 10).

دراسة توزيع سعر الشراء

نظراً لحداثة عملية الاستحواذ، فإن دراسة توزيع سعر الشراء (Purchase Price Allocation – PPA) لم تكتمل حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية.
وعليه، سيتم تنفيذ دراسة توزيع سعر الشراء خلال الفترة اللاحقة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وبشكل خاص معيار IFRS 3 – اندماج الأعمال.
وقد يترتب على الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء تسجيل تعديلات على القيم الدفترية للأصول والالتزامات المستحوذ عليها، بما في ذلك الأصول غير الملموسة أو الشهرة (إن وجدت)، الأمر الذي قد يكون له أثر على النتائج المالية والمركز المالي للفترات اللاحقة. وسيتم الإفصاح عن تلك الآثار عند الانتهاء من الدراسة واعتمادها أصولياً.

مصاريف صفقة الاستحواذ

خلال الفترة المنتهية في 31 كانون الاول 2025، تكبد المصرف تكاليف المتعلقة بالاستحواذ على أعمال شركة الاتحاد العراقي للتأمين بنسبة 51٪ والتي شملت تكاليف متعلقة الاستحواذ ومصاريف اخرى ذات صلة لمستشارين ماليين وقانونيين وقد بلغت هذه التكاليف حوالي 170،291 ألف دينار عراقي.

(43) التركزات الائتمانية

بلغت التركزات الائتمانية لاحد زبائن المصرف نسبة (10٪) من راس المال والاحتياطيات السليمة حيث تم استحصال موافقة البنك المركزي العراقي على طلب المصرف زيادة الانكشاف الائتماني للزبون حسب كتابهم بالعدد 9/5/5236 والمؤرخ في 20/05/2025.

(44) زيادة رأس المال

أقرت الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 آذار 2025 زيادة رأس مال المصرف من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة 120.000.000 ألف دينار عراقي والتي تمثل 30٪ من رأسمال المصرف المكتتب به و المدفوع ليصل اجمالي رأس المال الى 520.000.000 الف دينار عراقي، بالاضافة الى توزيع أرباح نقدية بنسبة (20٪) من رأس مال المصرف والبالغ (400) مليار دينار عراقي وبقيمة (80) مليار دينار عراقي.

(45) الائتمان الممنوح لذوي الصلة

بلغ اجمالي الائتمان الممنوح لذوي الصلة (71.305.751) الف دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (0:2024) ،وتمثل صافي أئتمان نقدي وتعهدي.

(46) القضايا المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الاول 2025 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا ولصالح المصرف عدد (87) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فأنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علما ان الموقف القانوني للمصرف قوي (كما في 31 كانون الأول 2024 مبلغ 0 دينار عراقي).

(47) أرقام المقارنة

يتناسب تبويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025 مع تبيويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024.

المصرف
الأهلي العراقي

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

أ ـ كلمة رئيس مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقا).
ب ـ تقرير مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقا).

1. معلومات عامة

تأسيس المصرف

تأسس المصرف الأهلي العراقي، بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/5807 والمؤرخة في 1995/01/02 برأس مال قدره 400 مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/03/28 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي 1995/04/08 باشر المصرف مزاولة اعماله.
بتاريخ 1997/10/25 تم اتخاذ قرار بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابة المؤرخ في 1998/10/01.
ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظرا لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإلزام المصارف بالعمل على زيادة رؤوس أموالها فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل الى (50) مليار دينار عراقي مع نهاية العام 2010.
أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 و28 ايلول 2010 قرارا برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق الى(250) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 30 حزيران 2013.
التزاما بتعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف الأهلي العراقي الى(250) مليار دينار عراقي تدريجيا، حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف العراقي و قررت بتاريخ 2013/11/23 الموافقة على زيادة رأس المال من(152) مليار دينار الى(250) مليار دينار عراقي، بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح(98) مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ 7 كانون الثاني 2014 ، وتم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بأجمالي مبلغ (98) مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم 5500 بتاريخ 2014/02/24 وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي و قررت بتاريخ 2022/08/02 الموافقة على زيادة لرأس المال من(250) مليار دينار الى(270) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (8٪) من رأس مال المصرف بقيمة (20) مليار دينار عراقي.
اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي و قررت بتاريخ 2023/04/16 الموافقة على زيادة لرأس المال من(270) مليار دينار الى(300) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (11٪ تقريبا) من رأس مال المصرف بقيمة (30) مليار دينار عراقي.
اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي وقررت بتاريخ 2024/04/08 الموافقة على زيادة لرأس المال من (300) مليار دينار الى (400) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (33٪ تقريبا) من رأس مال المصرف بقيمة (100) مليار دينار عراقي.
اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي وقررت بتاريخ 2025/03/27 الموافقة على زيادة لرأس المال من (400) مليار دينار الى (520) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (30٪) من رأس مال المصرف بقيمة (120) مليار دينار عراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه لتشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية، حيث يعد كابيتال بنك، والذي يملك حوالي 62٪ من رأسمال المصرف، بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الأهلي العراقي ومن خلال شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك، من التداول لصالح عملائه في الأسواق الإقليمية والعالمية. بالإضافة الى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للأوراق المالية وذلك من خلال شركة التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. وبملك المصرف الاهلي العراقي (51٪) من شركة الاهلي العراقي لتجارة وبيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات حيث تقوم الشركة بتقديم قروض لغايات شراء السيارات بضمان توطين رواتبهم على المصرف الاهلي العراقي، كما ويملك المصرف (51٪) من شركة الاتحاد الدولية للتأمين حيث تقوم الشركة بتقديم خدمات التأمين للأفراد والشركات، ويملك المصرف (51٪) من شركة بوابة العراق الالكترونية للخدمات المالية و يملك المصرف (51٪) من شركة المستقبل الرقمي لخدمات التوزيع الالكتروني وخدمات النظم والبرمجيات الالكترونية، ويمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالإضافة الى أن المصرف وشركاته التابعة له يقومان بإعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ويتم تدقيق أعمالها من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.

بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

نظرا لمدى أهمية بيئة الرقابة الداخلية، يتولى مجلس الادارة مسؤولية التأكد بأن السياسات الرئيسية في البنك مصممة لتوفير رقابة داخلية فعالة لإدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المحددة وبناء عليه، فقد اعتمدت إطارا متكاملا لضوابط الرقابة الداخلية حيث يمكن لهذا الإطار أن يوفر ضمانات معقولة لمدى فعالية ضوابط الرقابة داخل البنك وكفاءة تطبيقها.
وفي هذا الاطار فقد وضعت الادارة التنفيذية اطارا متكاملا حسب توجيهات البنك المركزي العراقي وارشاداته المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ، وتبدأ هذه الضوابط الرقابية الداخلية بحوكمة الشركات التي تحدد الادوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الادارة ولجانه الفرعية ، كما تبذل كافة الجهود الحثيثة والمتكاملة من جميع الجهات المعنية بالمصرف لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية في جميع العمليات من خلال المراجعات المستمرة واستحداث اقسام ووحدات رقابية جديدة لضمان تناسق وتكامل الاجراءات من أجل معالجة نقاط الضعف التي قد تحدث في البيئة الرقابية.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي، ويقدم خدمات تأكيدية واستشارية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات أنظمة الحاكمية وإدارة المخاطر والرقابة.

استقلالية إدارة التدقيق الداخلي

خط الدفاع الثالث: تتمتع إدارة التدقيق الداخلي باستقلالية تامة عن إلادارة التنفيذية وترتبط مباشرة بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف مما يضمن موضوعية وحيادية تقييماتها ، وتتبع اداريا الى المدير المفوض للمصرف ولا يجوز اسناد اية أعمال تنفيذية اليها.
تساهم إدارة التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف المصرف من خلال اتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وتتبع أنشطة التدقيق الداخلي لمعايير التدقيق الداخلي المعتمدة والتي تمكنها من إعطاء تأكيدات وضمانات مستقلة وموضوعية حول عمل دوائر وفروع المصرف المختلفة بما يتوافق مع السياسات والاجراءات المعتمدة، والتزام جميع الاطراف بتهيئة بيئة رقابية داخلية ذات فاعلية وكفاءة، وذلك ضمن الاطر والمنهجيات المعتمدة.

كما ترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة والمدير المفوض للمصرف ، بالاضافة إلى إدارات وفروع المصرف ذات العالقة، ويتم متابعة تطبيق إجراءات المعالجة المتفق عليها.

نطاق عمل ادارة التدقيق الداخلي

كافة العمليات والانشطة المتعلقة بفروع ودوائر المصرف بالإضافة الى النشاطات المسندة لجهات خارجيةOutsourced Activities والشركات التابعة له، بالإضافة الى كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المصرف وبحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وحاكمية امن تكنولوجيا المعلومات.

المهام الرئيسية

ان رئيس التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول امام لجنة التدقيق عما يلي :ـ

• اعداد ومتابعة تنفيذ خطة التدقيق السنوية المبنية على المخاطر والموافق عليها من قبل لجنة التدقيق ورفع تقرير ربعية بالنتائج متضمنة المنجزات والانحرافات.
• اجراء مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية واجراء تقييم سنوي حول مدى كفاية وفعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ورفع التوصيات بالفجوات الرقابية المكتشفة.
• اعداد وإصدار تقرير تدقيق تتضمن الفجوات الرقابية المكتشفة الناتجة عن تنفيذ برامج تدقيق على كافة الانشطة والعمليات وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذه العمليات وتلافيها مستقبلا
• اعداد تقارير دورية للإدارة التنفيذية من نظام المتابعة تتضمن الملاحظات القائمة على مراكز العمل ونسبة تصويبها بالإضافة الى تضمين تلك النسب للتقارير الدورية المرفوعة الى لجنة التدقيق بنتائج تلك المتابعات.
• المحافظة على وجود موظفي تدقيق مؤهلين ويمتلكون معلومات ومهارات ومعارف وخبرات كافية وشهادات مهنية متخصصة تتناسب مع متطلبات ميثاق التدقيق الداخلي مع رصد المخصصات الكافية لتدريب وتطوير كادر التدقيق الداخلي
• تزويد واطلاع لجنة التدقيق على اية تعديلات على أساليب و / أو أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي

الصلاحيات:

• ينظم الميثاق المعتمد من مجلس الادارة ولجنة التدقيق الداخلي أنشطة التدقيق الداخلي التي تنص وتحدد تفويض إدارة التدقيق الداخلي ونهجها وصالحيتها ومسؤوليتها داخل نطاق المصرف ، وقد اعد الميثاق مع الاخذ في الاعتبار إرشادات ومعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ، ولتمكين رئيس وموظفي التدقيق والرقابة الداخلية من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم فانة تم تخويلهم بالصلاحيات التالية:
• الوصول وبدون قيود الى تقارير، والسجلات، والعمليات، والى جميع ممتلكات المصرف وشركاته التابعة.
• الاتصال مع جميع مدراء وموظفي المصرف وشركاته التابعة.
• الاتصال بحرية تامة مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
• طلب مساعدة أي موظف في المصرف او الشركات التابعة عند تنفيذ عملية التدقيق وطلب مساعدة أي خبير من خارج المصرف وفي حال الحاجة لخبير خارج المصرف يتم ذلك بعد الموافقة المسبقة من لجنة التدقيق.

أهم إنجازات ادارة التدقيق خلال عام 2025 :

كافة العمليات والانشطة المتعلقة بفروع ودوائر المصرف بالإضافة الى النشاطات المسندة لجهات خارجيةOutsourced Activities والشركات التابعة له، بالإضافة الى كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المصرف وبحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وحاكمية امن تكنولوجيا المعلومات.

المهام الرئيسية

ان رئيس التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول امام لجنة التدقيق عما يلي :ـ

• تم تحديث الهيكل التنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي واعتماده من قبل لجنة التدقيق، بحيث أصبح مبنياً على أساس التخصص لضمان تعزيز الكفاءة والجودة في أعمال التدقيق. وقد تم تقسيم الإدارة إلى خمسة تخصصات رئيسية تشمل: تدقيق الائتمان، تدقيق العمليات والامتثال، تدقيق المالية، تدقيق الخدمات المصرفية للأفراد، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

• تم تعزيز إدارة التدقيق الداخلي بكوادر بشرية مؤهلة من حملة الشهادات مهنية المتخصصة في مختلف المجالات (CPA ، CMA ، CIA CISM، CISA ،) بما يضمن رفع مستوى الكفاءة والجودة في تنفيذ مهام التدقيق وتحقيق أعلى معايير الحوكمة والرقابة.

• تم تنفيذ مهام التدقيق الشامل على فروع المصرف وأهم الإدارات والأقسام ذات المخاطر المرتفعة والمتوسطة وفقًا للمنهجية المعتمدة للتدقيق والموافق عليها من قبل لجنة التدقيق ، لضمان الالتزام بالمعايير الرقابية وتحقيق أعلى مستويات الحوكمة.

• تم ترقية النظام الآلي (Teammate Plus) الخاص بمتابعة الملاحظات والفجوات الرقابية المكتشفة الواردة في تقارير التدقيق الداخلي، بما يعزز فعالية الرقابة الداخلية ويضمن تحسين جودة الإجراءات التصحيحية.

• تم تكثيف الجهود خلال عام 2025 لخفض نسبة ملاحظات التدقيق القائمة إلى أدنى مستوياتها، من خلال إصدار تقارير شهرية (MIT) عبر نظام المتابعة الآلي، بحيث تتضمن الملاحظات المستحقة والقائمة على مراكز العمل، بما يعزز فعالية الرقابة ويضمن سرعة المعالجة والتصويب.

• الاستمرار في تقديم الخدمات الاستشارية (consulting services) ومراجعة بالاضافة الى مراجعة السياسات قبل اعتمادها، لضمان وجود الضوابط الرقابية المناسبة، إضافةً إلى مراجعة أي عمليات أو منتجات أو أنشطة جديدة.

• عقد ورش عمل وجلسات توعوية لمعالجة الملاحظات المتكررة في تقارير التدقيق الداخلي ، وتوضيح آلية التعامل مع ملاحظات تقارير تفتيش البنك المركزي العراقي.

• تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي المتعلقة بصحة الإجراءات المتبعة في إعادة تفعيل الحسابات الجامدة بشكل شهري، بالإضافة إلى إعداد التقرير الفصلي الشامل الخاص بأعمال المصرف بالاضافة الى مراجعة طلبات تأسيس الشركات ورفع رؤوس اموالها احسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

• استخدام إدارة التدقيق الداخلي أدوات تحليلية لتقييم فعالية الرقابة كجزء من عمليات التدقيق الخاصة ، بالإضافة الى تكييف منهجيات التدقيق مثل التدقيق المستمرContinues Audit والتدقيق المحدد Spot Audit من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في نتائج التدقيق.

التدقيق الخارجي

يعين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة بناء على توصية مجلس ادارة المصرف وهي عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية والتزام المصرف بالا فصاحات بهدف اعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزام المصرف بالافصاحات التي حددتها معايير التقارير المالية الدولية International financial reporting standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة. كما وصدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي بخصوص رفع مستوى اداء التدقيق الخارجي بشكل فاعل وذلك بتدقيق حسابات المصارف من قبل اثنين من مراقبي الحسابات وفقا لأسلوب التدقيق المشترك (Joint Audit).

خطة وأنشطة إدارة التدقيق الداخلي لعام 2026

ستواصل إدارة التدقيق الداخلي خلال عام 2026 تعزيز فعالية وكفاءة بيئة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف، وتنفيذ خطة التدقيق السنوية المبنية على المخاطر، مع التركيز على الأنشطة والعمليات ذات المخاطر العالية والمتوسطة، وبما ينسجم مع تعليمات البنك المركزي العراقي والمعايير المهنية المعتمدة.

كما ستعمل الإدارة على تطوير منهجيات وأدوات التدقيق، والتوسع في تطبيق أساليب التدقيق الحديثة، وتعزيز استخدام الأنظمة الآلية لمتابعة الملاحظات والفجوات الرقابية من خلال تطبيق النظام آلي (Teammate Plus) بعد الانهاء من عملية التحديث والترقية ، بما يسهم في تحسين جودة المتابعة ورفع نسب التصويب.

المساهمة في تحسين نسب تصويب الملاحظات القائمة من خلال تطبيق تحليل الأسباب الجذرية (Root Cause Analysis)، ومعالجة مسبباتها الأساسية وتعزيز الحلول الوقائية.

وستستمر الإدارة في رفع كفاءة كوادرها المهنية، وتعزيز دورها الاستشاري من خلال مراجعة السياسات والعمليات والمنتجات الجديدة قبل اعتمادها، إضافة إلى دعم متطلبات الجهات الرقابية ونشر الوعي الرقابي داخل المصرف.

الادارة المالية

حرصت الإدارة المالية على تقديم كافة الخدمات المطلوبة للمصرف خلال العام 2025 ، والالتزام التام بتوفير كامل المتطلبات لجميع الجهات الرقابية بالإضافة الى اتخاذ اقصى الاجراءات الرقابية على حسابات المصرف بشكل عام ومراقبة النتائج الفعلية مع الخطط الاستراتيجية والوقوف على الانحرافات. وقامت الإدارة المالية بالتعاون مع الدوائر الأخرى بالنجاح بعملية تطبيق نظام خاص بالمشتريات والمدفوعات خلال نهاية العام 2025 مما يساهم في دقة وسرعة انجاز المعاملات، بالإضافة الى ذلك، قامت الادارة المالية بالتعاون مع الدوائر المعنية بتقديم المساعدة لإتمام عملية رفع رأسمال المصرف الى 520 مليار دينار عراقي.

وفيما يتعلق بتطبيق الانظمة الإلكترونية ضمن أعمال الإدارة المالية، وبالتماشي مع الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، فقد تم الانتهاء من أتمتة مجموعة كبيرة من التقارير المالية الداخلية والخارجية والتي تساعد إدارة المصرف والدوائر الأخرى باتخاذ القرارات المناسبة و سهولة الوصول الى المعلومات المطلوبة.

إدارة الامتثال

حافظت دائرة الامتثال في المصرف الاهلي العراقي خلال عام 2025 على الاستمرار في حماية المصرف من أي مخاطر عدم الامتثال والمخاطر المالية من ناحية غرامات ومخاطر السمعة والتأكد من امتثال المصرف والشركات التابعة للأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية لتجنب الاخطاء والمخالفات وذلك من خلال التعاون مع الدوائر التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة ، كان هدفنا الرئيسي هو الحفاظ على بيئة عمل آمنة ومستدامة من خلال إدارة فعالة لمواجهة المخاطر وتعزيز الوعي بالامتثال بين موظفي المصرف والشركات التابعة.

وقد قامت دائرة الامتثال باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز مستوى الامتثال المصرفي:

- تطبيق وعكس التعليمات والمتطلبات التي تصدر عن الجهات الرقابية على السياسات والاجراءات
- أتمتة الانظمة والتقارير الخاصة بالقسم لتعزيز قدرات المصرف الرقابية
- قبول شركات جديدة لإشراكهم بمزاد العملة وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والحزم التسهيلية ووفق متطلبات العناية الواجبة
- اعداد نشرات توعوية بشكل شهري لموظفي المصرف الهدف منها الارتقاء بثقافة الامتثال وزيادة الوعي المصرفي الرقابي

قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعتبر قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب من الاقسام الرقابية المستقلة المعتمدة لتنفيذ متطلبات قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 ومسؤول عن التأكد من عدم تمرير اي عملية مالية مصرفية مخالفة لاي قانون او تعليمات من الجهات الرقابية ومعايير العمل العالمية والتطورات العالمية وهي تتبع الى مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف.

وقد قام قسم مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب باتخاذ عدد من الخطوات التي تعزز مستوى مكافحة غسل الاموال:

1ـ اعتماد التقرير النصف السنوي الخاص بالبنك المركزي العراقي.

2ـ تحديث السياسات والاجراءات وتوافقها مع الهيكل التنظيمي المعتمد.

3ـ زيادة وتوسيع الهيكل التنظيمي.

4ـ استكمال التقييم الذاتي (Risk Based Approached) وتقرير مبدئ تقبل المخاطر.

5ـ تنفيذ Action Plan المتعلقة لملاحظات التقرير الذاتي من ناحية المصرف الاهلي العراقي والشركات التابعة.

6ـ انشاء وحدة تابعة لقسم الابلاغ عن غسل الاموال خاصة بدراسة العملاء مرتفعي المخاطر

7ـ التزام المصرف برفع التقارير الخاصة بنظام مكافحة غسل الاموال CTR مع الغاء الغرامة المفروضة على المصرف.

8ـ انشاء فريق خاص بدراسة وتحليل مستندات الشحن فيما يخص تتبع السفن وشركات الشحن.

9ـ الحصول على كتاب شكر وتقدير لمعاون مدير قسم الابلاغ من قبل البنك المركزي العراقي حول تقديم دورة تدريبية لجميع مصارف العراق فيما يخص (العناية الواجبة تجاه الحوالات الخارجية).

إدارة المخاطر

يعتبر النظام العام لإدارة المخاطر ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية و لجنة بازل مسؤولية شاملة و مشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الادارة و اللجان المنبثقة عنه، مثل لجنة المخاطر الداخلية، إضافة الى جميع دوائر و فروع المصرف.

تقوم دائرة إدارة المخاطر، وهي دائرة مستقلة تتصل بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بخط متصل وتتصل بالمدير المفوض بخط متقطع.

و تتركز مهامها في وضع السياسات المعتمدة في التعرق على المخاطر القائمة و المحتملة (المالية و غير المالية) و كيفية التعامل معها و رفع التقارير و التوصيات اللازمة بشكل دوري، بما يساهم في تحقيق المصرف لأهدافه الاستراتيجية.

إنجازات دائرة المخاطر خلال عام 2025:
أدارة المخاطر المالية ومخاطر التشغيل

• تحديث سياسات ادارة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتركز والمخاطر التشغيلية بالإضافة الى مراجعة حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) بما يتناسب مع حجم وطبيعة اعمال المصرف من أجل مواجهة المخاطر التي يمكن ان تعيقه عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية.
• تطوير تقرير الاوضاع الضاغطة للمصرف (Stress Testing) بما يتماشى مع تعليمات وملاحظات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لجميع انواع المخاطر المالية، والسوق، والتشغيل، والتركز. وقد تمت مراجعة سيناريوهات اختبارات الضغط الملائمة لحجم اعمال المصرف الحالي بالإضافة الى عرض نتائجها على مجلس ادارة المصرف وقد وافق عليها.
• اعداد التقرير الشامل للمخاطر، الذي تم اعتماده بشكله الموحد لكافة المصارف لأول مرة من قبل المركزي العراقي، وقد جاء الرد من المركزي مؤيدا" ومتبنيا" للتوصيات الصادرة عن ادارة المخاطر ضمن التقرير المذكور.
• المتابعة اليومية لأهم مؤشرات الانذار المبكر المتعلقة بمخاطر السيولة والتركز والائتمان ومؤشرات المخاطر الرئيسية DHC
• تم اعداد خطة لمتابعة مخاطر السوق كمراقبة اسعار الصرف "عمليات الخسارة" بشكل اسبوعي.
• الاستمرار في تطوير وتحديث التقارير الشهرية للسوق والسيولة لتلائم متطلبات تقرير المخاطر، مراجعة خطط تمويل طوارئ السيولة والعمل على تطويرها بشكل سنوي للسيطرة على الأثار السلبية للمخاطر بجميع انواعها وادارتها بطريقة سليمة.
• الإسهام في تعزيز موثوقية إجراءات العمل وربطها بالرقابة الفعلية متعددة المصادر، مما يدعم استدامة الضوابط الرقابية ومرونتها في مواجهة التغيرات التشغيلية.
• الإسهام في تعزيز ثقافة التحديث المستمر لملفات المخاطر التشغيلية وربطها بالواقع التشغيلي لمراكز العمل، بما يدعم جاهزية المصرف للانتقال إلى نموذج أكثر نضجاً في إدارة المخاطر خلال عام 2026.
• تعزيز شمولية الرقابة الميدانية وتحسين جودة نتائج فحوصات الالتزام، بما يدعم سلامة العمليات وموثوقية التقارير الرقابية على مستوى الفروع.
• الإسهام في ترسيخ الأساس التحليلي لربط مؤشرات المخاطر بمؤشرات الأداء، بما يدعم تعزيز قدرة المصرف على تحديد المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهدافه الاستراتيجية ومعالجتها بشكل استباقي.
• تعزيز قدرة المصرف على الاستجابة لحالات الطوارئ وضمان استمرارية الخدمات الحيوية لعملائه في السوق السعودي وفق أعلى المعايير الرقابية والتنظيمية.
• الإسهام في ترشيد قرارات تصنيف الأنظمة التقنية وتحسين دقة تخطيط الموازنات من خلال اعتماد تقييم موضوعي يعكس المستوى الحقيقي لحرجية الأنظمة.
• الإسهام في إرساء إطار منهجي لتحديد أولويات مراجعة إجراءات العمل، بما يدعم توجيه الجهود نحو الإجراءات ذات التأثير الأعلى على الأداء المؤسسي وإدارة المخاطر.

أدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

• تحقيق اعلى معايير الامتثال لأمن وحماية المعلومات والبيانات من تجديد شهادة ISO 27001:2022، تعزز هذه الشهادة كفاءة العمليات والسياسات الأمنية المعتمدة، وتؤكد قدرة المصرف على حماية بياناته وبيانات عملائه من المخاطر السيبرانية. كما تسهم في تعزيز ثقة الشركاء وأصحاب المصلحة بقدرته على إدارة أمن المعلومات بشكل احترافي ومستدام.
• الحصول على رخصة تجديد شهادة (PCI DSS) الخاصة بأمان بيانات بطاقات الدفع، وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات التقنية والتشغيلية والبنية التحتية اللازمة لتخزين بيانات البطاقات. يهدف هذا الإجراء الى ضمان وتعزيز أمان بيانات حاملي البطاقات، تماشياً مع المعايير العالمية وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي. هذه الخطوة تؤكد التزامنا بتوفير أعلى مستويات الأمان لعملائنا وتعزيز الثقة في خدماتنا المصرفية.
• تعزيز سلامة وأمان البيانات والأنظمة من خلال إجراء عمليات استكشاف وتحديد الثغرات الأمنية لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، وضمان التدخل السريع والفعال لمعالجتها، بما يسهم في الحفاظ على استقرار وفعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وحماية المؤسسة من التهديدات المحتملة.
• تطوير وتنفيذ برنامج شامل لنشر الوعي الأمني لدى العاملين في المصرف الأهلي العراقي، لتعزيز معرفتهم بالممارسات الآمنة وفق السياسات الأمنية وأفضل الممارسات العالمية، كما شمل البرنامج نشرات موجهة للعملاء لتعزيز وعيهم بأهمية حماية بياناتهم الشخصية والمصرفية، بما يسهم في بناء ثقافة الأمان الرقمي على مستوى الموظفين والعملاء.
• تنفيذ عملية تصنيف لأصول المعلومات لجميع مراكز العمل في المصرف ضمن الخطة السنوية، بهدف تقييم وضمان الخصائص الأساسية للمعلومات (السرية، السلامة، التوافرية). ساعد هذا التصنيف في تحديد مستويات الأمان المطلوبة، وتطبيق الإجراءات الوقائية المناسبة لحماية الأصول الحساسة، كما أسهم في تعزيز إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر التحويلات الخارجية من خلال البنك المركزي العراقي

الإسهام في تطوير جودة وهيكلية بيانات العملاء من خلال الاستثمار في تحسين الإجراءات و الأنظمة البنكية وتوسيع قدراتها الوظيفية بما يدعم الاستخدام الأمثل للبيانات لأغراض الامتثال وإدارة المخاطر. وقد مكن ذلك المصرف من تعزيز موثوقية بيانات التعريف الأساسية للعملاء (KYC) وتحويلها من متطلبات إجرائية إلى قاعدة بيانات ديناميكية تدعم التحليل، والفلترة، واتخاذ القرار، بما ينسجم مع التوجه المؤسسي نحو رفع كفاءة الاستثمار في الأنظمة وتحسين جاهزيتها لمتطلبات الرقابة والتوسع المستقبلي.

أنواع المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها المصرف:

• مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.
• مخاطر السوق: هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والعملات والأسهم، إذ تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية.
• مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزامه في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطه بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
• المخاطر التشغيلية/العمليات: وهي مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل وعدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية.
• مخاطر التركز: تنشأ مخاطر التركز نتيجة قيام المصرف بتوجيه موارده وتوظيفها لدى عدد محدود من الزبائن أو اعتماده على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة من اجل مزاولة نشاطه، الذي يمكن ان ينتج عنه خسائر كبيرة قد تهدد المصرف على القيام بأنشطته الرئيسية واستمرارها.
• مخاطر أمن المعلومات: هي المخاطر الناتجة عن اختراق أو تسريب أو فقدان البيانات والمعلومات الحساسة، أو عدم توفرها عند الحاجة، أو التلاعب بها، سواء بسبب هجمات إلكترونية، برمجيات خبيثة، ضعف في الضوابط الأمنية، أو أخطاء بشرية. هذه المخاطر قد تؤدي إلى خسائر مالية، قانونية، أو تضر بسمعة المصرف.
كما وتندرج كل من المخاطر القانونية والاستراتيجية ومخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية ولغايات إدارتها.

ادارة مراقبة ومراجعه الائتمان:

تتمتع إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان في المصرف بدور محوري في ضمان استقرار وسلامة المحفظة الائتمانية، حيث تسعى الإدارة إلى تحقيق توازن دقيق بين إدارة المخاطر وتعزيز فرص النمو المستدام للمصرف. تستند الإدارة في مهامها إلى استراتيجيات مدروسة وأطر تنظيمية صارمة تم اعتمادها بعناية، مما يضمن تحقيق أعلى مستويات الحوكمة والامتثال للسياسات والأنظمة المصرفية. من خلال اتباع نهج استباقي في تحليل المخاطر الائتمانية، تعمل إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان على دراسة كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر على أداء محفظة القروض. كما تعتمد على أدوات تحليل متقدمة لتقييم الوضع المالي للعملاء، وتحديد قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية وفقًا للشروط المتفق عليها. هذه التحليلات تمكن المصرف من رصد أي إشارات سلبية مبكرًا، مما يسهم في اتخاذ قرارات فعالة للحد من المخاطر المحتملة.
تسعى إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بهدف تعزيز دقة وسرعة العمليات الائتمانية إلى مواصلة أتمتة الأنظمة اللازمة التي تتيح عمليات فحص وتقييم سريعة تضمن تجنب الأخطاء وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية التقليدية. تساهم هذه التقنيات في تعزيز كفاءة عمليات الموافقة الائتمانية، مما يجعل تجربة العملاء أكثر سلاسة ويزيد من مرونة المصرف في مواجهة التحديات المتغيرة في السوق.
إضافة إلى ذلك، تولي إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان اهتمامًا كبيرًا بعملية بناء المخصصات الاحترازية التي تُعد جزءًا أساسيًا من سياستها الائتمانية. يتم تحديد هذه المخصصات بناءً على دراسات معمقة تأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر ومستويات الائتمان الممنوحة للعملاء.
وتأتي هذه السياسة لضمان حماية حقوق المودعين والمساهمين، وتهيئة المصرف للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة.

تشمل مهام إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان أيضًا متابعة التطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والقانونية، بهدف ضمان توافق سياسات المصرف مع أحدث المتطلبات الرقابية، لا سيما تعليمات البنك المركزي. وفي هذا الإطار، تقوم إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بمراجعة دورية لسياساتها وإجراءاتها الائتمانية، وتعمل على تحديثها عند الضرورة بما يتماشى مع الأطر التنظيمية المتطورة. وبالإضافة إلى دورها في الرقابة والتحليل، تلتزم إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بتعزيز قدرات الفريق العامل بها من خلال برامج تدريبية وتطويرية متخصصة تضمن بقاء الموظفين على دراية بأحدث أساليب التحليل الائتماني وإدارة المخاطر. يساهم ذلك في بناء فريق عمل كفء قادر على التعامل مع المتغيرات المتسارعة في السوق المالي وضمان تقديم أفضل مستويات الخدمة الائتمانية للعملاء.

بهذا الدور الشامل، تمثل إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان خط الدفاع الأول للمصرف ضد المخاطر المحتملة، حيث تعمل باستمرار على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز سلامتها، مما يدعم النمو المستدام ويحقق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للمصرف.

No.	CORRESPONDENT NAME	SWIFT CODE
1	CITIBANK N.A.	CITIUS33XXX
2	JPMorgan Chase N.A.	CHASUS33
3	Commerzbank	COBADEFFXXX
4	Intesa Sanpaolo	BCITITMMXXX
5	UBAF	UBAFFRPPXXX
6	BUNA	BUNNAEAAXXX
7	BANQUE SAUDI FRANSI	BSFRSARIXXX
8	CREDITBANK SAL	CBCBLBBEXXX
9	ABU DHABI ISLAMIC BANK	ABDIAEADXXX
10	MASHREQBANK PSC.	BOMLAEADXXX
11	Aktif Bank	CAYTTRISXXX
12	Sohar Bank	BSHROMRUXXX
13	BANK ALETIHAD	UBSIJOAXXXX
14	CAIRO AMMAN BANK	CAABJOAMXXX
15	HOUSING BANK	HBHOJOAXXXX
16	INVESTBANK	JIFBJOAMXXX
17	SAFWA	JDIBJOAMXXX
18	Jordan Kuwait Bank	JKBAJOAMXXX
19	Capital Bank of Jordan	EFBKJOAMXXX
20	ABC Jordan	ABCJJOAMXXX
21	Jordan Ahli Bank	JONBJOAXXXX
22	Agriclutural Bank of China_Dubai Branch	ABOCAEAAXXX

2. أ ـ أسماء وعناوين الفروع داخل العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	الفرع الرئيسي	شارع السعدون ـ ساحة الفردوس	مجاور محطة وقود الجندي المجهول	MAIN.BRANCH@NBI.IQ
2	فرع الإعلام	بغداد – الإعلام	شارع البدالة	HAY_ALELAM.BRANCH@NBI.IQ
3	فرع الإسكان	أربيل ـ شارع 60	قرب نفق الإسكان	ISKANBRANCH@NBI.IQ
4	فرع الأعظمية	الأعظمية ـ شارع عمر بن عبد العزيز	قرب ساحة عنترة بن شداد	ADHAMIYA.BRANCH@NBI.IQ
5	فرع الأنبار	الرمادي ـ شارع المعارض	قرب فلكة الفرسان	ANBARBRANCH@NBI.IQ
6	فرع البصرة	الجزائر ـ البصرة	قرب مستشفى ابن غزوان	BASRA.BRANCH@NBI.IQ
7	فرع الجادرية	الجادرية ـ شارع جامعة بغداد	مقابل مول الجادرية	JADRIYAHBRANCH@NBI.IQ
8	فرع الحلة	بابل ـ شارع 40	قرب تقاطع زلاطيمو	HILLAHBRANCH@NBI.IQ
9	فرع الديوانية	الديوانية ـ ام الخيل	قرب برج الأمراء	DIWANYA.BRANCH?NBI.IQ@NBI.IQ
10	فرع الرميلة	البصرة ـ الرميلة الجنوبية	مجاور مجمع المجال	RUMAILEH.BRANCH@NBI.IQ
11	فرع الروان	النجف ـ شارع الروان	قرب النجف ستي مول	RAWANBRANCH@NBI.IQ
12	فرع السليمانية	السليمانية ـ شارع سالم	بناية حاج علي ـ قرب جامع محمد كولك	SULYMANIA.BRANCH@NBI.IQ
13	فرع الشعب	الشعب ـ بغداد	قرب مول عشتار	ALSHAABBRANCH@NBI.IQ
14	فرع العرصات	العرصات – الكرادة	قرب شركة العروش لتجارة السيارات	ARASATBRANCH@NBI.IQ
15	فرع العمارة	محافظة ميسان ـ شارع الكفائات	مجاور ديوان الوقف الشيعي	AMARAHBRANCH@NBI.IQ
16	فرع الكاظمية	الكاظمية ـ ساحة عبد المحسن الكاظمي	مجاور ساحة عبد المحسن الكاظمي	KADHMIYABRANCH@NBI.IQ
17	فرع المثنى	محافظة المثنى ـ تقاطع الباني	بناية شركة مكة ـ مجاور شركة دار السلام للتقسيط	ALMUTHANABRANCH@NBI.IQ
18	فرع المنصور	المنصور ـ شارع ابو جعفر المنصور	قرب حلويات الحلواني	MANSOUR.BRANCH@NBI.IQ
19	فرع الموصل	الموصل حي المصارف	الهاشمية ـ قرب دورة العبادي	AL_MOSUL.BRANCH@NBI.IQ
20	فرع الناصرية	محافظة الناصرية	مجاور السفير مول	NASIRIYAHBRANCH@NBI.IQ
21	فرع النجف	النجف ـ شارع الزهور	قرب تقاطع الروان	NAJAF.BRANCH@NBI.IQ
22	فرع اليرموك	بغداد ـ حي اليرموك	الأربع شوارع ـ قرب مطعم بيت حلب	ALYARMOUKBRANCH@NBI.IQ
23	فرع أربيل	أربيل ـ شارع 100	تقاطع عين كاوه قرب محطة وقود قلا	ERBIL.BRANCH@NBI.IQ
24	فرع أم قصر	البصرة ـ ميناء أم قصر الشمالي	داخل المجمع الكمركي	UMQASSER.BRANCH@NBI.IQ
25	فرع بغداد مول	الحارثية ـ مول بغداد	بغداد مول ـ الطابق الارضي	BAGHDADMALL.BRANCH@NBI.IQ
26	فرع تايم سكوير	مول تايم سكوير ـ البصرة	مول تايم سكوير ـ البصرة	TIMESQUAREMALL.BRANCH@NBI.IQ
27	فرع جميلة	جميلة ـ شارع كميل الأشتري	مسجد الأنصار	JAMILA.BRANCH@NBI.IQ
28	فرع حي الجامعة	حي الجامعة ـ بغداد	قرب المستشفى الملكي	HAY_ALJAMEA.BRANCH@NBI.IQ
29	فرع دريم سيتي	زيونة ـ بغداد	دريم سيتي مول الطابق الأرضي	DREAMCITYBRANCH@NBI.IQ
30	فرع دهوك	دهوك	كرى سور ـ قرب حلويات كشتيار	DUHOK.BRANCH@NBIRQ.COM

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
31	فرع زاخو	دهوك ـ زاخو	قرب مركز شرطة بيداري	ZAKHOBRANCH@NBI.IQ
32	فرع زيونة	زيونة ـ بغداد	قرب الدار العراقية للأزياء	ZAYOUNABRANCH@NBI.IQ
33	فرع سالم	السليمانية ـ شارع سالم	قرب ممثلية وزارة التربية في السليمانية	SALIMBRANCH@NBI.IQ
34	فرع كربلاء	كربلاء ـ شارع المجمعات	مجاور جسر الضريبة	KARBALA.BRANCH@NBI.IQ
35	فرع كركوك	محافظة كركوك	شارع القدس	KARKUKBRANCH@NBI.IQ
36	فرع ماس ستي	اربيل ـ مجمع ماس ستي	مجمع ماس ستي	MASSCITY.BRANCH@NBI.IQ
37	فرع مناوي باشا	البصرة ـ مناوي باشا	مجاور الكنيسة الوطنية	MANAWIBASHABRANCH@NBI.IQ
38	فرع نخيل بغداد	بغداد ـ السيدية	السيدية ـ مجمع نخيل بغداد	NAKHEELBAGHDADCOMPLEX@NBI.IQ
39	فرع بوابة العراق	بغداد ـ الزوراء	بغداد ـ مجمع بوابة العراق	IRAQ_GATE.BRANCH@NBI.IQ
40	فرع بغداد الجديدة	بغداد – بغداد الجديدة ـ قرب دجلة مول	بغداد – شارع السامرائي قرب دجلة مول	BAGHDADALJADIDA.BRANCH@NBI.IQ
41	فرع الجزائر	البصرة – الجزائر	مجاور مستشفى ابن غزوان	ALJAZAIR.BRANCH@NBI.IQ

2. ب ـ أسماء وعناوين الفروع خارج العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	المملكة العربية السعودية	السعودية ـ الرياض	طريق العروبة – حي العليا – مركز الملك عبد الله المالي	INFO_KSA@NBI.IQ

2. ج ـ أسماء وعناوين المكاتب داخل العراق

#	إسم المكتب	عنوان المكتب	نقطة دالة	البريد الإلكتروني
1	مكتب النسيم	مجمع النسيم ـ بغداد	بوليفارد مجمع النسيم	Nasim_Complex.branch@nbi.iq
2	مكتب الدورة	بغداد ـ الدورة	بغداد ـ الدورة ـ قرب سوق الاثوريين	dora.office@nbi.iq
3	مكتب شارع فلسطين	بغداد ـ ساحة بيروت	بغداد ـ ساحة بيروت	Palestine.street@nbi.iq

3. مجلس إدارة المصرف

الاسم	**باسم خليل سالم السالم**
المنصب	رئيس مجلس الإدارة
المؤهلات	بكالوريوس هندسة كيميائية مع مرتبة الشرف ـ جامعة لندن Imperial collage
الخبرات	عمل رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي سابقاً 2005ـ2009، ثم رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الاردن 2012ـ2015، كما عمل وزيراً للمالية سابقاً 2/2009ـ12/2009 ثم وزيراً للعمل سابقاً 2005ـ2009، ورئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني من تاريخ 2010 وحتى الآن ورئيس جمعية البنوك في الأردن من تاريخ 2020/04/01 وحتى الان.
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
تاريخ التعيين	2016/05/26

الاسم	**خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي**
المنصب	نائب رئيس مجلس الادارة
المؤهلات	حاصل على شهادة بكالوريوس قانون من كلية القانون في جامعة بغداد، وبكالوريوس إحصاء من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المستنصرية
الخبرات	عمل سابقاً مدير قسم الحسابات المخزنية في شركة الشمال لتحضير لحوم لدواجن، ويعمل حالياً مستشاراً قانونياً لشركة لايف هوسبتال الاسبانية فرع العراق ومستشاراً قانونياً لشركة ارض الاتحاد للتجار العامة ومدير ادارة شركة المكتب العراقي للاستشارة والاعمار فرع العراق.
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة التدقيق
تاريخ التعيين	2018/11/11

الاسم	**بنك المال الأردني ويمثله "محمد علي" خلدون الحصري**
المنصب	عضو مجلس ادارة
المؤهلات	يحمل درجة البكالوريوس في هندسة الميكانيك من جامعة جنوب كاليفورنيا/ لوس أنجلوس في عام 1981، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية إنسياد لإدارة الأعمال بفرنسا في عام 1985.
الخبرات	يمتلك السيد "محمد علي" خبرات طويلة في مجال العمل المصرفي، مؤسس بنك المال الاردني وشغل منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (1995ـ2007). مدير غير تنفيذي في شركة الحكمة للأدوية، وعضو مجلس إدارة صندوق المرأة للتمويل الأصغر. عضو مجلس إدارة بنك المال الاردني
العضوية في لجان المجلس	-
تاريخ التعيين	2025/03/27

الاسم	**نبيل سمير مكاحلة**
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك الأردنية وحاصل على برنامج القيادة التنفيذية العليا من الولايات المتحدة الامريكية وماجستير إدارة أعمال من الولايات المتحدة الامريكية وحاصل على الشهادة المهنية CPA
الخبرات	يملك من الخبرة ما يزيد عن 25 سنة في الإدارة المالية وهو حاليا يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الجنابي
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة التدقيق الداخلي، عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، عضو لجنة الترشيح والمكافآت.
تاريخ التعيين	2020/10/14

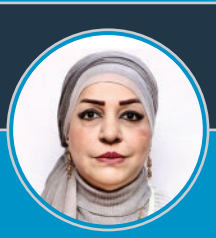

الاسم	**د. نغم حسين نعمة عبيد المياح**
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصله على شهادة البكالوريوس في إدارة الاعمال من جامعة بغداد وشهادة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة بغداد وشهادة الدكتوراه في إدارة الاعمال من جامعة بغداد
الخبرات	تملك من الخبرة ما يزيد عن 30 سنة وتعمل حاليا عميد كلية اقتصاديات الاعمال / جامعة النهرين
العضوية في لجان المجلس	عضو لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة.
تاريخ التعيين	2020/10/14

الاسم	**علي مصطفى حسن**
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصل على شهادة ماجستير في إدارة نظم المعلومات ـ المملكة المتحدة، وشهادة بكالوريوس في هندسه السيطرة والنظم ـ العراق بالإضافة الى العديد من الشهادات المهنية (CISSP_CISA_CISM_GRCP).
الخبرات	وزارة المالية العراقية، شركة تويوتا العراق، السفارة الامريكية، شركة Black & Veatch، شركة QICARD، شركة EARTHLINK Telecom، شركة DAI /USAID
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، عضو لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة، عضو لجنة إدارة المخاطر.
تاريخ التعيين	2021/11/18

الاسم	محمود رؤوف كريم
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	دكتوراه في إدارة الأعمال – جامعة الجنان / لبنان.
الخبرات	رجل أعمال، مجموعة شركات كار، وعضو معهد الحوكمة للمستشارين (GIOD) – بغداد وأربيل التابع لمؤسسة التمويل الدولية (IFC).
العضوية في لجان المجلس	-
تاريخ التعيين	2025/03/27

الاسم	السيد سامر إبراهيم العالول
المنصب	عضو مجلس ادارة
المؤهلات	بكالوريوس اقتصاد / جامعة ميشيغان – الولايات المتحدة الامريكية
الخبرات	يتملك السيد سامر ما يزيد عن 22 عاما من الخبرة في مجال المصارف، حيث عمل في عدة بنوك منها سيتي بنك وستاندرد تشارترد بنك الى أن أنضم الى بنك عودة / الاردن سابقا حيث كانت آخر وظيفة له هي نائب مدير عام و بعد دمج بنك عودة / الاردن مع بنك المال الاردني فقد تولى منصب رئيس إدارة الاعمال البنكية كما وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك المال الاردني بالوكالة.
العضوية في لجان المجلس	رئيس لجنة المخاطر، عضو لجنة التدقيق
تاريخ التعيين	2025/03/27

الاسم	أيمن عمران عبد الله أبو دهيم
المنصب	عضو مجلس إدارة / المدير المفوض
المؤهلات	• حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون – بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).
الخبرات	• يتملك السيد أيمن حوالي 30عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأت مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز – الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي – الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيساً بالوكالة لوحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي. • قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك – الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل – الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. • كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات – دبي.
العضوية في لجان المجلس	-
تاريخ التعيين	2018/04/15

4. عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات

ت	26/03/2025 ـ 01/01/2025							
	الاسم	عدد اجتماعات المجلس (5) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة التدقيق (2) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة ادارة المخاطر (2) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت (1) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية (ـ) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ـ) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات اللجنة الائتمانية (2) عدد مرات الحضور
1	السيد باسم خليل سالم السالم	5/5				N/A		2/2
2	بنك المال الاردني	5/5		2/2	1/1			2/2
3	السيد أيمن عمران عبد الله ابو دهيم	5/5						2/2
4	الاستاذ خليل ابراهيم عبد الكريم المشاهدي	5/5	2/2					
5	السيد نبيل سمير علي مكاحلة	5/5	2/2	2/2	1/1	N/A	N/A	
6	السيد علي مصطفى حسن الشيخلي	5/5	2/2			N/A	N/A	
7	الدكتورة نغم حسين نعمة عبيد المياحي	5/5		2/2	1/1		N/A	

ت	الاسم	31/12/2025 ـ 27/03/2025						
		عدد اجتماعات المجلس (14) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة التدقيق (9) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة ادارة المخاطر (7) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت (4) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية (3) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات (3) عدد مرات الحضور	عدد اجتماعات اللجنة الائتمانية (7) عدد مرات الحضور
1	السيد باسم خليل سالم السالم	14/14			4/4	3/3	3/3	7/7
2	بنك المال الاردني	14/14						7/7
3	السيد أيمن عمران عبد الله ابو دهيم	14/14						7/7
4	الاستاذ خليل ابراهيم عبد الكريم المشاهدي	14/14		7/7	4/4			7/7
5	السيد نبيل سمير علي مكاحلة	14/14	9/9	7/7	4/4		3/3	
6	السيد علي مصطفى حسن الشيخلي	14/14		7/7		3/3	3/3	
7	السيد رلى فالح علي	14/8	9/5	7/4		3/2		
8	سامر إبراهيم العالول	14/14	9/9	7/7				7/7
9	محمود رؤوف كريم	14/12						

5. أعضاء الإدارة التنفيذية

الاسم	ايمن عمران عبد الله أبو دهيم
المنصب	عضو مجلس إدارة / المدير المفوض
المؤهلات	• حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون - بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية الدولية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).
الخبرات	• يتملك السيد أيمن حوالي 30 عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأت مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز - الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي - الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيساً بالوكالة لوحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي. • قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك - الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. • كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات - دبي .
تاريخ التعيين	2018/04/15

الاسم	عقيل عبد الرحمن عز الدين
المنصب	معاون المدير المفوض للدعم
المؤهلات	• ماجستير ادارة اعمال من جامعة (UQAM) / كندا. • بكالوريوس هندسة حاسبات من جامعة (UQAM) / كندا.
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 27 سنة • 3/2021 - ولغاية تاريخه رئيس إدارة العمليات المركزية في المصرف الأهلي العراقي. • 4/2010 - 3/2021 معاون مدير مفوض رئيس إدارة العمليات المركزي في بنك عودة / بغداد. • معاون مدير إدارة التنظيم في بنك عودة / لبنان.

الاسم	اوس غازي حسين الشمري
المنصب	معاون المدير المفوض للعلاقات الحكومية ودعم التفرع الخارجي
المؤهلات	حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية / جامعة بغداد
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 20 سنة • 2/2019 – لغاية تاريخه معاون المدير المفوض في المصرف الأهلي العراقي. • 4/2014 – 1/2019 مصرف بغداد. • 3/2010 – 3/2014 مصرف أبو ظبي الإسلامي. • 2/2009 – 2/2010 نائب المدير العام في مؤسسة استثمار سي وود الدولية. • 6/2006 – 1/2009 منسق مشاريع شركة في البياتي للاستثمارات العمرانية. • 6/2005 – 5/2006 مسؤول قسم التحصيلات المالية في مصرف دار السلام. • 10/2004 – 5/2005 مدير العلاقات المصرفية في المصرف الوطني الإسلامي.

الاسم	ماهر عزت خضر عوالي
المنصب	رئيس الادارة المالية
المؤهلات	• ماجستير إدارة الاعمال / الاعمال الالكترونية 2015 من جامعة مؤتة الأردنية بالتعاون مع جامعة اوهايو الامريكية • دبلوم متخصص في التحليل المالي 2006 من معهد الدراسات المصرفية الاردني • بكالوريوس في العلوم المالية 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 22 سنة • 5/2019 و لغاية تاريخه رئيس الإدارة المالية في المصرف الأهلي العراقي. • 2/2013 – 4/2019 مدير الرقابة المالية على الشركات التابعة في كابيتال بنك الأردن. • 2/2010 – 1/2013 المدير المالي في شركة كابيتال للاستثمارات. • 8/2008 – 1/2010 مناصب عدة في الإدارة المالية في كابيتال بنك / الأردن. • 8/2007 – 7/2008 مستشار مالي في شركة احتراف للاستثمارات العقارية / الاردن • 7/2003 – 3/2007 مناصب عدة في الإدارة المالية في بنك القاهرة عمان / الاردن • 01/2002 – 02/2003 موظف ائتمان في شركة اهلي للتمويل الأصغر / الأردن.

الاسم	رامي طلال حسني الخفش
المنصب	رئيس ادارة الخدمات المصرفية للافراد والخزينة والاستثمار
المؤهلات	حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 22 سنة. • 2022 – 2024 بنك المال الاردني. • 2005 – 2022 بنك سوسيتية جينيرال / الاردن.

الاسم	ايمن الجالودي
المنصب	رئيس ادارة التدقيق الداخلي
المؤهلات	ماجستير في التجارة
الخبرات	• 2024- لغاية تاريخه رئيس ادارة التدقيق الداخلي في المصرف الاهلي العراقي • 2015-2023 مدير التدقيق الداخلي في بنك المالي الاردني • 2006-2014 مدقق رئيسي في بنك المال الاردني • 2000- 2006 مدقق اول في البنك الاهلي الاردني / بنك المال الأردني

كشف بأهم الاستقالات خلال 2025

ت	الاسم	المسمى الوظيفي	تاريخ الاستقالة
1	احمد تحسين عباس معله	معاون المدير المفوض/ للخدمات الاستثمارية المصرفية وادارة الثروات	2025/01/30
2	ايلي نجيب كنعان كنعان	رئيس ادارة المخاطر	2025/11/30
3	علي فلاح هادي	مدير دائرة التسويق	2025/06/20
4	اوس فوزي محمد مهدي	رئيس ادارة الموارد البشرية	2025/08/31
5	مصطفى بشير عبد الرحمن الخضير	مدير ادارة تكنولوجيا المعلومات	2025/09/11

6. أسماء كبار مالكي الأسهم (أكثر من 5٪)

ت	الاسم	الجنسية	الرصيد النهائي	الاسهم المرهونة	النسبة المئوية	المستفيد الحقيقي
1	شركة بنك المال الاردني	الاردنية	321.596.421.186	لا يوجد	٪61.85	شركة مساهمة عامة
2	شركة بنك القاهرة عمان	الاردنية	51.480.000.000	لا يوجد	٪9.90	شركة مساهمة عامة
3	شركةالبوادي الخضراءللتجارة العامةوالصناعات الغذائية	العراقية	44.761.271.469	لا يوجد	٪8.61	شركة مساهمة عامة
4	شركة أركاديا ذ.م.م	البحرينية	26.000.000.000	لا يوجد	٪5.00	شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

7. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على أعمال المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9. الهيكل التنظيمي الرئيسي للمصرف الأهلي العراقي

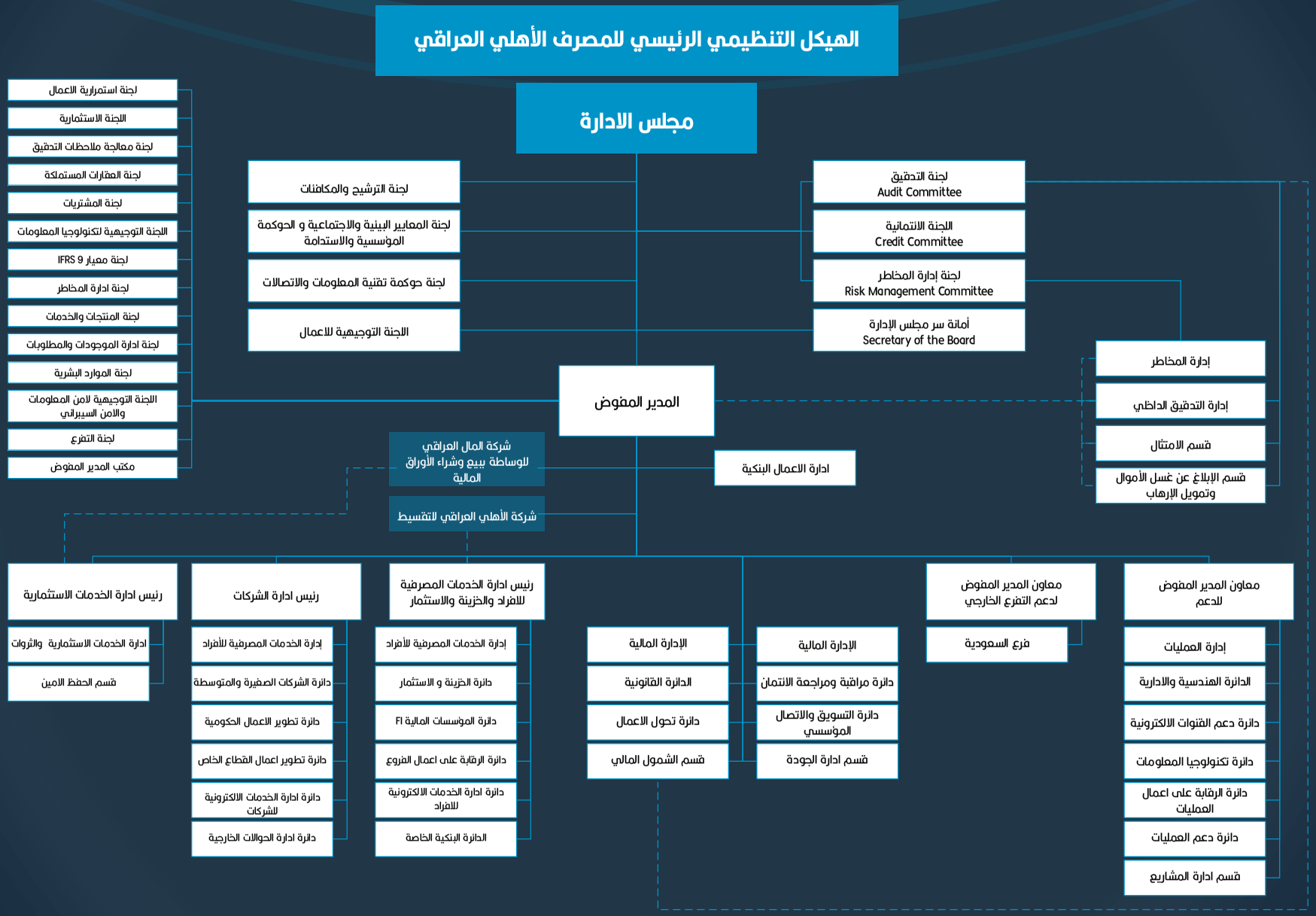

10. عدد موظفي المصرف وفئات مؤهلاتهم

تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي	
الشهادة	العدد
الماجستير	41
البكالوريوس	1514
دبلوم	61
الاعدادية	11
المتوسطة	7
الابتدائية	28
المجموع	1663

تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية		
الفئة	الادارة العامة	الفروع
الادارة العليا التنفيذية – الرئيس التنفيذي	1	.
الادارة التنفيذية العليا	11	.
الادارة العليا	21	.
الادارة الوسطى	109	39
وظائف اشرافية	284	87
موظفين	710	327
وظائف مساندة	44	0
موظفي شركة المال العراقي	2	.
موظفي شركة الأهلي العراقي لتجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات	13	-

الدورات التدريبية

البيان	الدورات التدريبية	
نوع الدورة التدريبية	عدد مشاركين	عدد الدورات
دورات داخل العراق داخل المصرف	2021	134
دورات عن بعد	5215	614
دورات خارج العراق	74	7
المجموع	2095	755

كون الكوادر البشرية هي العنصر الاساسي في نجاح المصرف فأن المصرف يقدم العديد من الامتيازات لموظفي المصرف ومن أهمها التأمين الصحي لموظفين وعائلتهم، تأمين على الحياة للموظفين، قروض للموظفين بأسعار فوائد خاصة (قروض أسكان وقروض وسلف شخصية وقروض سيارات بالإضافة الى السلفة الطارئة بدون فوائد)، حوافز مادية مرتبطة بالأداء السنوي للموظف الاضافة الى تدريب موظفي المصرف داخل وخارج العراق.

11. أنشطة وإنجازات المصرف

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث المهمة التي مرت بالمصرف خلال عام 2025.

12. الأثر المالي للأحداث ذات الطبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط المصرف الرئيسي

لا يوجد لدى المصرف أثر مالي لأحداث ذات طبيعة غير متكررة حدث خلال العام 2025.

13. تحليل المركزي المالي للمصرف ونتائج أعماله:

وردت ضمن تحليل المركزي المالي والمؤشرات المالية.

14. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للمصرف

التطورات المستقبلية ومشروعات المصرف وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال المصرف ذكرت ضمن خطة المصرف المستقبلية للعام 2025.

15. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف

أـ عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

الأعضاء الأصليين	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	المنصب
السيد باسم خليل سالم السالم	635,596,994	رئيس مجلس الإدارة
شركة بنك المال الأردني	321,596,421,186	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي	11,892,516	عضو أصيل
السيد أيمن عمران عبد الله أبو دهيم	4,160	عضو أصيل/ المدير المفوض
السيد نبيل سمير مكاحلة	4,160	عضو أصيل
الاستاذ علي مصطفى حسن	4,160	عضو أصيل
الدكتورة نغم حسين نعمة عبيد	4,160	عضو أصيل
السيد محمود رؤف كريم	2,600	عضو أصيل
السيد سامر إبراهيم العالول	3,852	عضو أصيل

الأعضاء الاحتياط	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	المنصب
السيد شريف عبد علي البطاط	50،662،119	عضو احتياط
الفاضلة راقية محمد حسن	208،000	عضو احتياط
السيد علي محمد داود	4،160	عضو احتياط
الفاضلة منار محمد عبد الحليم	4،160	عضو احتياط
السيد تامر محمد سليمان غزالة	2،600	عضو احتياط
السيدة منار نزار محمود العابدي	3،852	عضو احتياط

ب ـ عدد الأوراق المملوكة من قبل موظفي الإدارة التنفيذية العليا

الاسم	عدد الأسهم المملوكة كما في 2025/12/31	المنصب
السيد أيمن عمران أبو دهيم	4،100	المدير المفوض
السيد ماهر عزت خضر عوالي	26،100،000	رئيس الإدارة المالية

17. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

المكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2025

الاسم	المنصب	المكافآت بالدينار العراقي
السيد باسم خليل السالم	رئيس مجلس الادارة	50،000،000
السادة بنك المال الأردني	نائب رئيس مجلس الادارة	50،000،000
الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم	عضو مجلس ادارة	50،000،000
السيد علي مصطفى حسن	عضو مجلس ادارة	50،000،000
السيد نبيل سمير مكاحلة	عضو مجلس ادارة	50،000،000
الدكتورة نغم حسين نعمة	عضو مجلس ادارة	50،000،000
السيد أيمن عمران أبو دهيم	عضو مجلس إدارة / مدير مفوض	50،000،000

18. مصاريف التبرعات والمنح والمساهمات في خدمة المجتمع والسفر والضيافة والإعلان

أ ـ التبرعات:

وردت تفاصيل مصاريف التبرعات ضمن القوائم المالية الموحدة.

ب ـ مصاريف الدعاية والاعلان

وردت تفاصيل الدعاية والاعلان ضمن القوائم المالية الموحدة.

ج ـ مصاريف السفر والضيافة

وردت تفاصيل مصاريف السفر والضيافة ضمن القوائم المالية الموحدة.

19. بيانات العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها المصرف مع الشركات الحليفة او التابعة او رئيس مجلس الإدارة او الأعضاء او المدير المفوض او أي من موظفي المصرف:

أ ـ العقود

لا يوجد عقود مع شركات حليفة او تابعة

ب ـ عقود التدقيق

وردت تفاصيل عقود شركات التدقيق ضمن تقرير مجلس الإدارة المضمن في القوائم المالية الموحدة.

20. ارصدة الاحتياطي واستخداماته

تم ذكر التفاصيل الرصيد الاحتياطي واستخداماته ضمن التحليل المالي لنتائج المصرف ضمن القوائم المالية الموحدة.

21. البيانات المالية السنوية للمصرف

البيانات المالية السنوية لعام 2025 للمصرف والمدققة من قبل مراقبي حسابات المصرف السيد (علي غالب العزاوي وشركاؤه) والسادة (شركة عادل الحسون وشركاؤه) وردت ضمن القوائم المالية الموحدة.

22. تقرير مراقبي حسابات المصرف.

تقرير مراقبي حسابات المصرف والذي يشير الى ان إجراءات التدقيق تمت وفقا لتعليمات ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي بالإضافة الى متطلبات وأحكام قانون الشركات وقانون المصارف العراقي قد ورد في مقدمة البيانات المالية للمصرف ضمن القوائم المالية الموحدة.

23. القضايا والدعاوي

وردت تفاصيل القضايا والدعاوي ضمن القوائم المالية الموحدة.

24. الأراضي والعقارات

وردت تفاصيل الأراضي والعقارات ضمن القوائم المالية الموحدة.

25. الاقرارات

عملا بتعليمات الإفصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية:
1. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف خلال عام 2026.
2. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية للسنة المنتهية 2025 وانه يتوفر في المصرف نظام رقابة فعال.

عضو مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد باسم خليل السالم	رئيس مجلس الإدارة	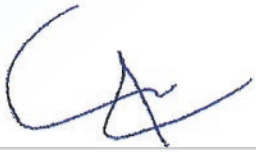
الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد أيمن عمران أبو دهيم	عضو مجلس إدارة / مدير مفوض	
بنك المال الأردني	عضو مجلس إدارة	
السيد نبيل سمير مكاحلة	عضو مجلس إدارة	
السيد علي مصطفى حسن	عضو مجلس إدارة	
الدكتورة نغم حسين نعمة	عضو مجلس ادارة	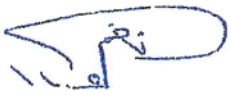
السيد سامر إبراهيم العالول	عضو مجلس إدارة	
السيد محمود رؤف كريم	عضو مجلس إدارة	

3. يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض ومدير الدائرة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير المصرف الأهلي العراقي السنوي لعام 2025.

المدير المالي	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة
ماهر عزت عوالي	أيمن عمران أبو دهيم	باسم خليل السالم

26. أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أـ ان المصرف ملتزم بتطبيق النظام الالكتروني ويتضمن الحد الأدنى من السيناريوهات المطلوبة.
ب ـ ان المصرف ملتزم بتحديث القوائم بشكل دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة ضمن النظام الالكتروني.
ج ـ ان المصرف ملتزم بتصنيف العملاء بحسب درجة المخاطر ضمن النظام الالكتروني.
د ـ ان المصرف ملتزم من ناحية نظام مراقبة العمليات المالية التي تتم ضمن حسابات العملاء على ضوء السيناريوهات الموضوعة.

27. الحوكمة المؤسسية:

السادة مساهمي المصرف المحترمين
نرجو إعلامكم بأنه تم ادراج ميثاق دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف الأهلي العراقي على الصفحة الرئيسية للمصرف (Website) ويمكنكم الوصول إليه من خلال الرابط التالي:
https://www.nbi.iq

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة

عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه لمراقبة
وتدقيق الحسابات (تضامنية)

المصرف

الأهلي العراقي